إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

" دور اتفاق باريس الاقتصادي في تعميق عجز الميزان التجاري الفلسطيني "

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name: Sakher Ahmad Elashkar **اسم الطالب:** صخر احمد الاشقر

Date: **التاريخ:** / / 2016م

Signature: **التوقيع:** صخر الاشقر

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ـ غزة

تخصص إدارة الدولة والحكم الرشيد

برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى

دور اتفاق باريس الاقتصادي في تعميق عجز الميزان التجاري الفلسطيني

إعداد الطالب

صخر أحمد الأشقر

إشراف

أ. د. معين محمد رجب

عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر بغزة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات للحصول على درجة الماجستير

1437هـ - 2015م

www.mpa.edu.ps
info@mpa.edu.ps

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **صخر احمد عيد الاشقر**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **ادارة الدولة والحكم الرشيد**، وموضوعها:

"دور اتفاق باريس الاقتصادي في تعميق عجز الميزان التجاري الفلسطيني"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأربعاء 21 جمادى الثاني 1437 هـ، الموافق 2016/03/30 م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. معين محمد رجب	مشرفاً ورئيساً	.....
أ. د. محمد إبراهيم مقداد	مناقشاً خارجياً	.....
د. نبيل عبد الرحمن أبو شمالة	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **ادارة الدولة والحكم الرشيد**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
رئاسة الأكاديمية

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ

إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

(التوبة:105)

إهداء

إلى معلم البشرية، النبي صلوات ربي وسلامه عليه....

محمد بن عبد الله ،،،

إلى شهدائنا الأبرار وأسرنا البواسل، الذين رسموا حدود هذا الوطن....

فلسطين الحبيبة،

إلى صاحب اليد الحنونة التي رسمت لي طريق السير في هذه الحياة....

والدي العزيز ،،،

إلى منبع العطف والحنان، إلى من كان دعاؤها سرّ نجاحي....

أمي الغالية ،،،

إلى رفيقة دربي التي صبرت وتحمّلت، إلى شريكة نجاحي....

زوجتي العزيزة ،،،

إلى من تربيتُ معهم وسكنوا قلبي ووجداني....

إخواني الأعزاء.

إلى روحي ابني الشهيد الغالي أحمد الأشقر.

إلى بسمة الحاضر وأمل المستقبل

أبنائي وبناتي الأعزاء.

الباحث

صخر أحمد الأشقر

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة على سيد المرسلين، نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

أحمد الله تعالى وأشكره على ما أعانني به ووفقني لإتمام هذه الدراسة حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وجميل عطائه وأنعامه.

ثم أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم في إخراج هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر أستاذي **الفاضل الدكتور / معين رجب**، والمشرف على هذه الرسالة، لما بذله من متابعة مستمرة وجهد متواصل وتوجيه حكيم، كان له الأثر الإيجابي على إنجاز هذه الدراسة، فكان نعم الأستاذ ونعم المشرف، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر من أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، **الدكتور/ محمد مقداد، والدكتور/ نبيل أبوشمالة** ، لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الدراسة، كما أشكر جميع المحكمين لما أضافوه إليها من قيمة ساعدت في إخراجها بالشكل الصحيح، وأشكر جميع العاملين في شركات التصدير والاستيراد الذين كان لهم الأثرُ الكبير في المساعدة والإهتمام في تعبئة الاستبانة.

أتقدم إليهم جمعياً بأسمى آيات الشكر والتقدير، وأدعو الله العلي القدير أن يجزيهم عني خيرَ الجزاء وأن يجعل هذا الجهد في ميزان حسناتهم يوم القيامة .

ملخص الدراسة

دور اتفاق باريس الاقتصادي في تعميق عجز الميزان التجاري الفلسطيني

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير بروتوكول باريس الموقع بين منظمة التحرير وإسرائيل على عجز الميزان التجاري الفلسطيني، وأهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، وتحليل دور العوامل الداخلية والخارجية في استمرار عجز الميزان التجاري، وسبل تنمية الاقتصاد الفلسطيني لتقليل من تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي .

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، أما الجانب العملي فقد صُممت استبانة وزعت على عينة الدراسة البالغ عددها (187) مبحوثاً من الإدارة العليا ومدراء دوائر الشركات، وتم استرداد (160) استبانة بنسبة (86%)، وتم إجراء(4) مقابلات مع بعض أساتذة الجامعات ومع مدراء وزارة المالية والاقتصاد.

وتوصلت الدراسة في جانب النظري للنتائج التالية:

تعدد التحديات الاقتصادية التي تواجه الدولة الفلسطينية من البطالة العالية، والفقر وانخفاض مستوى الدخل، وارتفاع الأسعار والاعتماد على المساعدات الخارجية، والانقسام الفلسطيني واستمرار ضعف القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة، وضخامة العجز في الميزان التجاري وضعف السياسات المالية الفلسطينية، ودور الإنفاق التجاري بين غزة ومصر في تعزيز صمود المواطن الفلسطيني في ظل أعتى وأطول حصار شهدها التاريخ المعاصر.

أما نتائج الدراسة العملية فهي كالتالي :

- وجود ارتباط مؤثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P –value) أقل من (0.05) بين الاتفاقيات التجارية والسياسية بين السلطة وإسرائيل على عجز الميزان التجاري.
- وجود ارتباط مؤثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P –value) أقل من (0.05) بين تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل على العجز في الميزان التجاري.
- وجود مؤثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P –value) أقل من (0.05) بين إدخال تعديلات على بروتوكول باريس الاقتصادي، والحد من العجز في الميزان التجاري.
- وجود ارتباط مؤثر عند مستوى دلالة (P –value) أقل من (0.05) بين اتفاق باريس الاقتصادي والعجز في الميزان التجاري الفلسطيني.

وقد **خرجت الدراسة بعدة توصيات** كان أهمها:

1- إعادة تقييم بروتوكول باريس الاقتصادي سواء بإلغائه أو أجراء تعديلات جوهرية فيه.

2- إعادة النظر بالسياسات الاقتصادية الحكومية بما يتناسب مع الواقع الفلسطيني.

3- أهمية تشغيل ميناء غزة.

4- تفعيل المشاركة في منطقة التجارة الحرة العربية وخفض الضرائب بما يتناسب مع مستويات الدخل المحدود.

Abstract

The Role of Paris Economic Protocol to Deepen Inability of the Palestine Balance of Trade

This study aims to study the impact of the Paris Protocol which is signed between the PLO and Israel on the inability of the Palestinian balance of trade, and the importance of external trade in the national economy, and analyze the role of internal and external factors in the persistence of the trade deficit, and ways of developing the Palestinian economy to reduce dependence on the Israeli economy.

The study used the approach of descriptive analytical study and quantitative analysis, a questionnaire has been distributed to the study sample (187) of senior management and directors in the companies. (160) questionnaire has been recovered by (86%), (4) interviews have been conducted with professors and the Ministry of Finance managers.

The results of the theoretical part are:

The Palestinian economic faces many challenges such as high unemployment, poverty, low income level, high prices, dependence on the external aid, Palestinian division and the continuing weakness of the various Palestinian economic sectors.

Added to the highdeficit balance trade and the weakness of the Palestinian financial policies, and the role of commercial spending between Gaza and Egypt in strengthening the steadfastness of the Palestinian citizen in the light of the most powerful and longest siege witnessed by contemporary history.

The results of the practical part are:

- A significant statistically correlation at the level of significance (P -value) less than (0.05) between commercial and political agreements between the Authority and Israel on the trade inability.
- A significant statistically correlation at the level of significance (P -value) less than (0.05) between dependency of the Palestinian economy to Israel on the trade inability.
- A significant statistically correlation at the level of significance (P -value) less than (0.05) between improving the amendments of the Paris Economic Protocol and the trade inability.
- A significant statistically correlation at the level of significance (P -value) less than (0.05) betweenthe Paris Economic Protocol and the trade inability.

The thesis recommendations:

The study has several recommendations, the most important are: reassessment the Paris Economic Protocol whether to rescind it or to make fundamental changes in it, re-examine the government's economic policies in line with the Palestinian situations, the importance of running the sea port of Gaza, activate participation in the Arab free trade zone and tax cuts commensurate with limited income levels.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
إهداء	ب
شكر وتقدير	ج
ملخص الدراسة	د
قائمة المحتويات	ز
قائمة الجداول	ك
قائمة الأشكال	م
الإطار العام للدراسة	**19-1**
أولاً- مقدمة البحث	2
ثانياً- مشكلة الدراسة	4
ثالثاً- فرضيات الدراسة	4
رابعاً- أهداف الدراسة	5
خامساً- أهمية الدراسة	5
سادساً- منهج الدراسة	5
سابعاً- مجتمع الدراسة	5
ثامناً- أدوات الدراسة	6
تاسعاً- متغيرات الدراسة	6
عاشراً- مصطلحات الدراسة	6
حادي عشراً -الدراسات السابقة	8
ثاني عشراً- التعليق على الدراسات السابقة	19
الفصل الأول خصائص الاقتصاد الفلسطيني	**52-20**
المقدمة	21
المبحث الأول-أبرز المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني	22
أولاً- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	22
ثانياً- الأسعار والتضخم	24

الموضوع	رقم الصفحة
ثالثاً – العمل والبطالة والأجور	27
رابعاً– عجز الموازنة العامة وزيادة القروض:	31
المبحث الثاني– أبرز مؤشرات الأنشطة الاقتصادية	35
أولاً – القطاع الصناعي	37
ثانياً – قطاع الإنشاءات	39
ثالثاً – قطاع الخدمات	42
رابعاً – القطاع الزراعي	44
المبحث الثالث– خصائص الاقتصاد الفلسطيني	48
الفصل الثاني **الميزان التجاري الفلسطيني (إطار نظري)**	76-53
مقدمة	54
المبحث الأول – مفهوم الميزان التجاري ومكوناته	55
أولاً – مفهوم الميزان التجاري	55
ثانياً – مكوّنات الميزان التجاري	56
ثالثاً– محددات الميزان التجاري	57
رابعاً – مؤشرات الميزان التجاري	64
المبحث الثاني– التوازن والاختلال في الميزان التجاري.	70
أولاً– تطور حركة الصادرات الفلسطينية	70
ثانياً – تطور حركة الواردات الفلسطينية	72
الفصل الثالث **الضرائب وسياسات الاستيراد والتصدير من واقع بروتوكول باريس**	109-77
مقدمة	78
المبحث الأول– الضرائب وسياسات الاستيراد والتصدير من واقع بروتوكول باريس	79
أولاً– النظام الضريبي الفلسطيني	79
ثانياً– سياسات الاستيراد الفلسطيني	84

الموضوع	رقم الصفحة
ثالثاً– سياسات التصدير الفلسطيني	88
المبحث الثاني– التجارة الخارجية الفلسطينية	90
أولاً: أهمية التجارة الخارجية الفلسطينية	90
ثانياً – الميزة النسبية والتجارة الخارجية	96
ثالثاً– أهمية الموانئ والنقل البحري المباشرة في التجارة الخارجية:	103
رابعاً– التجارة الخارجية والميزان التجاري	105
الفصل الرابع **اختلال الميزان التجاري الفلسطيني ورؤية مستقبلية للعلاج**	137-110
المبحث الأول–أسباب اختلال ميزان التجاري الفلسطيني	112
أولاً – أسباب تتعلق بمشكلات هيكلية في القطاعات الإنتاجية والخدمية	112
ثانياً – أسباب تتعلق بالتجارة الخارجية	121
ثالثاً– ضعف السياسات الاقتصادية الفلسطينية	122
المبحث الثاني – طرق معالجة الاختلال في ميزان التجاري الفلسطيني	130
أولاً– معالجة اختلال ميزان التجاري من خلال تعديلات جوهرية لبروتوكول باريس	130
ثانياً – معالجة اختلال ميزان التجاري الفلسطيني من خلال تطبيقات فاعلة لنظم الاستيراد والتصدير والسياسات التجارية	131
ثالثاً – معالجة التضخم وأثره على الميزان التجاري	134
الفصل الخامس **منهجية البحث**	170-138
أسلوب الدارسة	139
مجتمع وعينة الدراسة	139
أداة الدراسة	139
صدق الاستبانة	140
الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث	142
تحليل البيانات	143
الفصل السادس	175-171

الموضوع	رقم الصفحة
النتائج والتوصيات	
توطئة	**172**
أولاً– النتائج	**172**
ثانياً – التوصيات	**174**
ثالثاً– الدراسات المقترحة	**175**
المراجع	**176**
الملاحق	**186**

قائمة الجداول

م	الجدول	رقم الصفحة
1-	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية وإسرائيل 2008-2013م بالأسعار الجارية (بالدولار).	23
2-	الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2008-2013م بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار).	36
3-	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطيني2008 -2013م بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار).	38
4-	الحاجة السنوية من الوحدات السكنية التقديرية	40
5-	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2009-2013م	43
6-	إحلال الواردات للعام 2009م	45
7-	محاصيل الاكتفاء الذاتي	46
8-	أبرز عشر سلع تم استيرادها إلى الأراضي الفلسطينية، 2009م	60
9-	أبرز عشر سلع تم تصديرها من الأراضي الفلسطينية، 2009م	61
10-	مؤشرات الصادرات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية 2008-2013م	65
11-	مؤشرات الواردات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية 2008-2013م	67
12-	مؤشرات التجارة الخارجية الفلسطينية الخدمية مع إسرائيل 2008- 2013م	69
13-	تطور الصادرات الفلسطينية والناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2011)م	70
14-	إجمالي قيم الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري في فلسطين (1995- 2014)م (القيمة بالآلف دولار أمريكي).	107
15-	العمليات المالية لحكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة 2010 -2013م	124
16-	درجات مقياس ليكرت	139
17-	نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة	140

م	الجدول	رقم الصفحة
18-	الجنس	142
19-	العمر	142
20-	المؤهل العلمي	143
21-	المسمى الوظيفي	144
22-	سنوات الخبرة	145
23-	اختبار كولمجروف – سمرنوف	147
24-	التوزيع النسبي للمحور الأول واختبار الإشارة (الاتفاقيات التجارية بين السلطة وإسرائيل)	148
25-	التوزيع النسبي للمحور الثاني واختبار الإشارة (الاستيراد)	152
26-	التوزيع النسبي للمحور الثالث واختبار الإشارة (التصدير)	155
27-	التوزيع النسبي للمحور الرابع واختبار الإشارة.(أثر وضع المالية الفلسطينية وعلاقاته بالتجارة الخارجية)	158
28-	التوزيع النسبي المعنوي للمحور الخامس واختبار الإشارة (تقييم الرؤيا تجاه الحد من أثار بروتوكول باريس وخفض العجز في الميزان التجاري) .	161
29-	التكرارات النسبية لإجابات المبحوثين على محاور الاستبانة.	164
30-	اختبار الفرضية الأولى	165
31-	اختبار الفرضية الثانية	166
32-	اختبار الفرضية الثالثة	166
33-	اختبار الفرضية لكل المحاور	167
34-	متوسط إجابات المبحوثين على المحور الأول بالنسبة لمتغير العمر	168
35-	المسمى الوظيفي لكل المحاور.	168
36-	سنوات الخبرة لكل المحاور	169
37-	متوسط إجابات المبحوثين على المحور الثاني بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة	169

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-	اتجاه الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين،2010-2014م	24
2-	معدل التضخم ونسب التغير في الأجور الحقيقة في الضفة الغربية للفترة 2004- 2013م .	26
3-	معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة حسب المنطقة.	28
4-	تطور العجز المالي في ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية 1995-2011م	32
5-	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي2013م	37
6-	الهيكل السلعي لأهم الصادرات الفلسطينية واتجاهاتها 2014م	56
7-	الهيكل السلعي لأهم الواردات الفلسطينية ومصادرها 2014م	57
8-	نسبة مساهمة إيرادات المقاصة والمنح في كل من صافي الإيرادات والمنح والنفقات العامة خلال الفترة 1996-2014م	58
9-	الدخل المحول من الخارج 2010-2014م	63
10-	معدل التضخم في فلسطين، الأردن، مصر، وإسرائيل	64
11-	توزيع الواردات الفلسطينية حسب المصدر وبالترافق مع التسرب المالي	74
12-	نسبة الإيرادات الضريبية حسب النوع	81
13-	يوضح خارطة معابر قطاع غزة.	84
14-	مكامن الضعف في أداء الموازنة .	122
15-	نسبة مساهمة إيرادات المقاصة والمنح في كل من صافي الإيرادات والمنح والنفقات خلال الفترة 1996-2014م	123

الإطار العام للدراسة

أولاً- المقدمة.

ثانياً- مشكلة الدراسة.

ثالثاً- فرضيات الدراسة .

رابعاً-أهداف الدراسة .

خامساً-أهمية الدراسة .

سادساً- منهجية الدراسة.

سابعاً-مجتمع الدراسة .

ثامناً- أدوات الدراسة.

تاسعاً-متغيرات الدراسة .

عاشراً-مصطلحات الدراسة .

حادي عشر- الدراسات السابقة.

ثاني عشر- التعليق على الدراسات السابقة.

أولاً- مقدمة البحث.

تعاني مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة من احتلال صهيوني استعماري استيطاني إحلالي، يسعى لاستجلاب المستوطنين الصهاينة، ووضع أبناء الأرض الفلسطينيين في بيئة تضطرهم للنزوح والهجرة، وإن انسحب الاحتلال من قطاع غزة سنة(2005)م إلاّ أنه أبقى سيطرته على معابرها ومنافذها البرية والبحرية والجوية، وما زال يمارس حصاراً قاسيا بحق أبنائها، وفي الضفة الغربية ما يزال يسيطر أمنًيا وإداريًا على نحو 60% من أرضها .

ومنذ بدء هذا الاحتلال سنة (1967)م مارس سياسات إلحاق اقتصادي لمناطق الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي، وفي الوقت نفسه منع الاحتلال تنفيذ السلطة لمشاريع استراتيجية كالمطار والميناء وإنتاج الكهرباء، ولا يتردد الاحتلال في استخدام كافة الوسائل الوحشية في القتل والاعتقال والحصار، وتدمير المنازل والمؤسسات والمشاريع الاقتصادية والبني التحتية إذا ما واجه مقاومة من الشعب الفلسطيني، وعلى سبيل المثال فقد تسببت أساليب التنكيل والتدمير الإسرائيلية أثناء انتفاضة الأقصى (2000-2005)م بخسائر اقتصادية تقدر بنحو(15.6) مليار دولار، وتسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر 2008 ومطلع 2009 بخسائر مباشرة تقدر بنحو(2) مليار دولار، بينما تسبب عدوانه على القطاع في صيف 2014م بخسائر مباشرة تقدر بنحو (2.8) مليار دولار، كما أن سياسة الإلحاق الاقتصادي أدت إلى أن ما يزيد عن80% من صادرات السلطة تذهب إلى إسرائيل، بينما تأتي نحو(72%) من واردتها من إسرائيل، وعلى هذا فإن الاحتلال الإسرائيلي هو جوهر الإشكالية الاقتصادية الفلسطينية (صالح وآخرون،2015: 2-3).

يشكل بروتوكول باريس الاقتصادي الاتفاق التعاقدي الذي يحكم العلاقات الاقتصادي بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، ومن أبرز ما تضمنه بروتوكول باريس أنه أبقى على نظام الإتحاد الجمركي ما بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي، وغياب الحدود الاقتصادية بين الطرفين ونقل العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة ما قبل توقيع اتفاق أوسلو، وحولها من حالة أمر واقع إلى حالة تعاقدية متفق عليها بين الطرفين، ويقوم الاتحاد الجمركي على أساس حرية حركة التجارة ما بين الأراضي الفلسطينية والإسرائيلية، والتزام الطرفين بسياسة تجارية واحدة تجاه الأطراف الأخرى مع بعض الاستثناءات، ويقوم بروتوكول باريس بتنظيم العلاقات التجارية والنقدية والمالية بين الطرفين حيث ينص البروتوكول على آلية جباية الضرائب والجمارك بين إسرائيل والسلطة كما يتضمن البروتوكول بعض البنود التي تنظم عمل العمال الفلسطينيين في إسرائيل (ماس 7:2013).

إلا أنه من الوجهة العملية ومن الواقع التطبيقي فليست هناك حرية للتجارة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وليس هناك أي مقومّ من مقومات الاتحاد الجمركي، لأن الأراضي الفلسطينية معزولة عن الكيان الفلسطيني من خلال الممارسات والسياسيات الإسرائيلية التي تفرض قيوداً مشددة على حركة التبادل السلعي، وحركة تنقل العمل والأفراد.

إضافةً إلى التأثر بالظروف السياسية والتي تنعكس على الأداء الاقتصادي من حيث الإغلاق المستمر، والتحكم بدخول المواد حسب مزاج الاحتلال، واستهداف المنشآت الصناعية والتجارية وخصوصاً في الحرب الأخيرة على القطاع.

إلا أنه مع تدهور الوضع السياسي، وفشل العملية السلمية، وزيادة الاستيطان وتوسعه والحصار على غزة، وانتشار الحواجز في الضفة الغربية، وسيطرة إسرائيل الكاملة على جميع المعابر وطرق الاستيراد والتصدير، أصبح عبء البروتوكول يتزايد على الاقتصاد الفلسطيني وخصوصاً بسب انتقائية التنفيذ من قبل إسرائيل، وعدم التزامها بتطبيق الكثير من بنود الاتفاق (ماس، 22:2013).

إن النمو الاقتصادي الفلسطيني لا يمكن أن يتحقق في إطار البروتوكول الاقتصادي الحالي، لقد كانت الغاية من اتفاق باريس ماثلةً لنا بكل وضوح ألا وهي إخراج الاقتصاد الفلسطيني من بطن اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، وإحداث أوسع قدر ممكن من التعادل بين اقتصاد إسرائيلي كبير ومتقدم وبين اقتصاد فلسطيني صغير في طور النمو الأول.

إن هذا الاتفاق الاقتصادي لم يتم عقده بين دولتين، ولم تجره مفاوضاته للوصول للاتفاق الدائم ولم ترق أهدافه إلى ما يتجاوز نطاق سلطة في طور التكوين، كانت تبدأ من نقطة الصفر على كل صعيد، وتتخلق مؤسساتها وأنظمتها وبنيتها من العدم على وجه التقريب إلاّ أنه أول اتفاق اقتصادي من نوعه يكرس حقوقاً مسلوبة، ويضعنا على أول الطريق الطويل نحو امتلاك القرار الاقتصادي المستقل، وإدارة بيتنا الوطني تحت سلطة وطنية انتقالية مؤقتة .

غير أن هذا الاتفاق نص في المقابل، على إقامة غلاف جمركي يشمل الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي للمرحلة المؤقتة ولمدة زمنية لا تتجاوز (5) سنوات، وهو مزيج من النمطين المعروفين في عالم التجارة الدولية، وهما منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، على أن يسمح بسياسة مالية جمركية فلسطينية مستقلة مع الأطراف الأخرى، الأمر الذي أدى إلى إدامة روابط واسعة وغير متكافئة بين الاقتصادين المتفاوتين بكل المعايير الحسابية .

مقابل هذه المنافع المتفرقة دفعنا أثماناً كبيرة، حيث فُرضت علينا شروط المرحلة الانتقالية القبول بسلطة انتقالية منقوصة السيادة، أي أننا بقينا سلطة وطنية تحت الاحتلال، يجور عليها وينتهك

صلاحيتها، ويقرر من طرف واحد ما هو مسموح به وما هو محظور، يغلق علينا المعابر متى شاء، ويقيم الحواجز أينما رغب،(قريع،2012: 3-4).

ثانياً- مشكلة الدراسة.

يعد اتفاق بروتوكول باريس الاقتصادي الموقّع بين منظمة التحرير وإسرائيل المنظم للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وخصوصًا في حركة التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير)، ولكن بسبب عدم التزام إسرائيل في تنفيذ بنود الاتفاق، وضعف القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة مما تسبب بزيادة الواردات على حساب الصادرات، مما أدى لعجز مزمن في الميزان التجاري الفلسطيني لذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالية:

ما مدى تأثير اتفاق باريس الاقتصادي بين منظمة التحرير وإسرائيل على عجز الميزان التجاري الفلسطيني؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1- كيف يؤثر اتفاق باريس الاقتصادي على حركة التجارة الخارجية بين السلطة والعالم الخارجي؟

2- ما مدى فعالية تحصيل الضرائب المباشرة – وغير مباشرة بموجب أتفاق باريس الاقتصادي؟

3- إلى أي مدى تؤثر تبعية الاقتصاد الفلسطيني، وانكشافه للاقتصاد الإسرائيلي في استمرار العجز التجاري؟

4- إلى أي مدى أثرت السياسات الاقتصادية الفلسطينية المنبثقة من اتفاق باريس في عجز الميزان التجاري الفلسطيني؟

ثالثاً- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة المطروحة نعتمد فرضيات عملية تساعدنا على القيام بعمل منهجي مناسب وصولاً لإجابات واضحة تحقق أهداف الدراسة.

1- تؤثر الاتفاقيات التجارية والسياسية بين السلطة وإسرائيل على عجز الميزان التجاري.

2- يؤثر اتفاق باريس الاقتصادي على فعالية تحصيل الضرائب المباشرة وغير مباشرة .

3- يشكل تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل سبب رئيسيًا لاستمرار عجز الميزان التجاري.

رابعاً- أهداف الدراسة:

1- إبراز أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني.

2- دراسة اتفاق باريس الاقتصادي بين منظمة التحرير وإسرائيل وآثاره على الاقتصاد الفلسطيني .

3- دراسة وتحليل مكوّنات الميزان التجاري الفلسطيني، والوقوف على مكامن القوة والضعف فيه.

4- تحليل دور العوامل الداخلية والخارجية في استمرار عجز الميزان التجاري الفلسطيني.

5- تعزيز مفهوم الاقتصاد المقاوم بغية تقليل مستوى التبعية لإسرائيل.

خامساً- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في عدد من الجوانب أبرزها:

1- أن الدراسة تساعد في تسليط الضوء على أبرز بنود بروتوكول باريس الاقتصادي، ونقاط القوة والضعف.

2- تعطي صورة واضحة عن أوضاع الميزان التجاري الفلسطيني بما يفيد الباحثين والمهتمين.

3- تساعد في التعرف إلى أسباب عجز الميزان التجاري الفلسطيني واقترح الحلول المناسبة.

4- للدراسة أهمية في تعزيز دور السياسيات الاقتصادية والتجارية للتعامل مع خفض عجز الميزان التجاري.

5- اقتراح حلول يمكن أن تسهم في خفض عجز الميزان التجاري الفلسطيني .

سادساً- منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من حيت الوقوف على الواقع الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية، وانعكاسات بروتوكول باريس الاقتصادي على حالة الميزان التجاري، ووضع تصورات لحل أزمة هذا الميزان من خلال التعرف إلى أسباب المشكلة على أرض الواقع استناداً لتفسير الوضع الحالي، وتحليل أبعاد السياسيات الاقتصادية والتجارية في هذا الميزان.

سابعاً- مجتمع الدراسة:

1-أساتذة الجامعات والخبراء في الاقتصاد والتجارة.

2-المدراء العاملين في وزراتي المالية والاقتصاد الوطني .

3- رجال الأعمال في مجال الاستيراد والتصدير، حيث يبلغ مجتمع الدراسة (6254)،ثم اختيار عينة بنسبة (3%) والبالغ عددها (187).

ثامناً- أدوات الدراسة

1-المقابلة:

- أساتذة **الجامعات في الاقتصاد** في كل من : الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر .
- **وزارة الاقتصاد:** وكيل الوزارة، ومدير عام الاستيراد والتصدير.
- **وزارة المالية:** مقابلة كل من مدير عام الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة والجمارك.

2- **الاستبانة:**

- رجال الأعمال في مجال الاستيراد والتصدير.

تاسعاً- متغيرات الدراسة.

1- **المتغيرات المستقل:**

أ- تطور حركة الاستيراد السلعي من إسرائيل.

ب-تطور حركة التصدير السلعي لإسرائيل.

2- المتغير التابع: الميزان التجاري الفلسطيني.

عاشراً- مصطلحات الدراسة:

1- الميزان التجاري الفلسطيني: هو سجل لصادرات وواردات الأراضي الفلسطينية خلال عام ميلادي محدّد، حيث بلغ إجمالي الواردات الفلسطينية من الخارج عام (2013)م حوالي(5.1639) مليون دولار، في حين أن الصادرات السلعية بلغت حوالي(900.6) مليون دولار، وبلغ العجز في الميزان التجاري ما يقرب(4.2633) مليون دولار.

2- الصادرات الفلسطينية: تمثل السلع التي تصدر للخارج، حيث نمت الصادرات السلعية في الضفة بنسبة(2.2%)، وبمعدل(1.0%) في غزة، وتشكل نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي(13.0%)، وذلك بسبب وجود الاحتلال من جانب، وعدم قدرة المنتجات الفلسطينية في الدخول في أسواق تنافسية.

3- الواردات السلعية: هي ما يتم استيراده من الخارج، وتشكل نسبة الواردات التي دخلت فلسطين من إسرائيل وباقي دول العالم(78.3%) لعام (2013)م بنسبة زيادة (7.3%) عن عام (2012)م.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 17:2013).

4- بروتوكول باريس (1994)م: هو اتفاق اقتصادي تعاقدي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، ويقوم على أساس حرية حركة التجارة، وتنظيم العلاقات التجارية والنقدية والمالية، وآلية جباية الضرائب بين إسرائيل والسلطة، (ماس، 7:2013).

5- الناتج المحلي الإجمالي: يشمل مساهمة الأنشطة الاقتصادية المتنوعة في إنتاج السلع والخدمات بحيث تشمل الشركات المملوكة للحكومة، وخدمات الوساطة المالية، والرسوم الجمركية وصافي قيمة الضريبة المضافة، وجميع القطاعات في المجتمع والشركات المالية والمؤسسات غير الهادفة للربح. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 20:2010)

6- حصار غزة: هو حصار مالي واقتصادي وسياسي خانق قام المجتمع الدولي بفرضه على إثر نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام(2006)م، ويشمل الحصار منع أو تقنين دخول المحروقات والكهرباء والكثير من السلع، وأيضاً إغلاق المعبر المصري ما بين غزة ومصر من وقت لآخر.

حادي عشراً –الدراسات السابقة:

أولاً – الدراسات المحلية:

1– القدرة،2013.اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه.

هدفت الدراسة: إلى دراسة مكونات ميزان المدفوعات وتطورها، والكشف عن الأسباب الحقيقة لهذا الاختلال، وتحليل دور العوامل الداخلية والخارجية في هذا الاختلال، وتوضح آثاره على الوضع الاقتصادي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما **توصلت الدراسة** إلى أن الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات يسجل فائضاً نتيجًة للدعم، والمساعدات الأجنبية المقدّمة من الدول المانحة، مما يسهم في خفض عجز الميزان التجاري، إلا أنه يشكل خطر سياسياً واقتصادياً على المدى البعيد، ويوجد صعوبة في تقديم مقترحات لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات على المدى القصير في ظل وجود الاحتلال الذي يسيطر على المعابر والحدود والموارد الاقتصادية.

ويوصي الباحث: بدعم الصناعات الفلسطينية، وتصدير السلع ذات القدرة التنافسية، وتوفير القروض التي يحتاجها القطاع الصناعي، والعمل على الحد من استيراد السلع التي لها بدائل في السوق الفلسطينية، بهدف تقليل حجم الواردات، مما يساهم في تحسين العجز في الميزان التجاري محدثًا أثراً إيجابياً على ميزان المدفوعات.

2– أبوعيدة،2013.أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة(1994– 2011).

هدف الدراسة: إلى دراسة أداء الصادرات الفلسطينية، وأثرها على النمو الاقتصادي من خلال اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي الفلسطيني، **وتوصل الباحث** إلى النتائج التالية: وهي أن هناك أثراً إيجابياً لنمو الصادرات الفلسطينية على الناتج المحلي الإجمالي، **وأوصى الباحث** بضرورة تبنى سياسية لتشجيع الصادرات الفلسطينية، وذلك من خلال توجيه الموارد الاقتصادية لإقامة الصناعات الإنتاجية القادرة على الدخول إلى الأسواق الخارجية، والعمل على إعادة هيكلية سوق العمل الفلسطيني من خلال إعداد القوى البشرية، وتدريبها بشكل يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لها، واعتمد الباحث على البيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والخاصة بحجم الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، والتكوين الرأسمالي والأسعار الثابتة.

3- أبوزعيتر،2012. دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.

هدفت الدراسة: إلى التعرف إلى ماهية الموازنة العامة، ومراحل إعدادها وتطورها وتقسيماتها والقوانين المنظمة لها فلسطينياً، ومن ثم التعرف إلى مصادر تمويل الموازنة الفلسطينية بشكل عام والمحلية منها بشكل خاص، واستخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي حيث يقوم هذا الأسلوب على دراسة الواقع، ووصفها من خلال تحليل الموازنات العامة، والتقارير المالية الفعلية الصادرة عن الجهات الرسمية المتمثلة في وزارة المالية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد واعتماد استخدام الجداول والرسوم البيانية والأشكال التوضيحية.

وتوصلت الدراسة: إلى عدة نتائج أهمها أن أسلوب الموازنة المطبقة فلسطينياً هو موازنة البنود وليس موازنة البرامج والأداء، وأن نسبة النفقات التطويرية إلى النفقات العامة بلغت(12%)أما النفقات الجارية فوصلت إلى(77%) بالمتوسط أكثر من (60%)منها متعلقة بالرواتب والأجور وأن متوسط صافي الإيرادات المحلية يبلغ (53%) من متوسط إجمالي الإيرادات العامة.

وأوصى الباحث: بضرورة الانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء، لضمان توزيع الموارد المالية توزيعاً أمثل بما يتوافق مع الأهداف الأساسية للحكومة، وترشيد النفقات الجارية وعلى وجه الخصوص فاتورة الرواتب والأجور من خلال تقنين التوظيف العام وتطبيق قانون التقاعد المبكر، وكذلك إعطاء مصروفات تطورية وتنموية أكبر من الحالي .

4- بكرون، 2012.نظم صنع القرار في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية وأثرها على تقديرات الموازنة.

هدفت الدراسة: إلى تقديم عرض وتحليل العلاقة القائمة بين النفقات في الموازنة العامة والوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، وتوعية المواطن بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية وتطرقت الدراسة إلى الموازنة العامة الفلسطينية المتمثلة في الإيرادات والنفقات والعجز.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم دراسة الفترة منذ (2000إلى2010)م لإظهار الآثار الاقتصادية والاجتماعية في الموازنة العامة الفلسطينية، كما استخدم الباحث المنهج القياسي **وتوصلت الدراسة:** إلى وجود اهتمام لدى السلطة بقطاع الخدمات الاجتماعية في السنوات الأخيرة يرافقه تقصير في مخصصات التنمية الاقتصادية، وأوصت الدراسة بضرورة توزيع النفقات العامة على أساس وظيفي وتفعيل الرقابة المالية والإدارية، وإعادة النظر في اتفاقية باريس وترشيد الإنفاق العام، والعمل على إيجاد ظروف اقتصادية وسياسية تحفز على الاستثمار، وضرورة تخفيف العبء الضريبي عن الفقراء.

5- رجب، 2011. أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين:

تناولت الدراسة: تحليل أثر السياسة الإنفاقية في مكافحة التضخم في فلسطين خلال الفترة (1996إلى 2008)م لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وما شهدته الأراضي الفلسطينية من انتفاضة الأقصى مما أدى إلى تأزم الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وازدياد حدة المشاكل المالية وأيضاً إلى التعرف إلى أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.

وتعتمد منهجية البحث في تحليل البيانات على استخدام التحليل الوصفي الذي يعتمد استخدام الجداول والنسب المئوية، **وتوصل البحث:** إلى وجود تأثير إحصائي للمتغيرات المستقلة (إجمالي النفقات العامة والنفقات الجارية وصافي الإقراض والأجور والرواتب والنفقات التحويلية)على الرقم القياسي العام، أي أن الزيادة في إجمالي النفقات تؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك مما يؤكد بأن السياسة الإنفاقية المطبقة في الأراضي الفلسطينية لم تنجح في علاج مشكلة التضخم نظرا لوجود مؤثرات داخلية، ومؤثرات خارجية كتبعية الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد دولة الاحتلال وكذلك تم التوصل إلى أن غالبية المساعدات الخارجية يتم توجيهها لتغطية النفقات الجارية، ولا يتم توجيهها لإنشاء مشاريع استثمارية تدر إيرادات مستقبلية للاقتصاد الفلسطيني.

وأوصى الباحث: بمجموعة من التوصيات أهمها، انتهاج سياسية إنفاقية تقوم على ترشيد الإنفاق الحكومي بشكل عام، والإنفاق الجاري على بند الرواتب والأجور بشكل خاص، وذلك من خلال البدء بتنفيذ سياسة التقاعد المبكر، والتوجه نحو الإصلاح الإداري، والعمل على التخلص من التبعية لاقتصاد دولة الاحتلال وتوجيه المنح والمساعدات إلى إنشاء مشاريع ذات صبغة استثمارية بدلاً من توجيهها لتغطية النفقات الجارية، ومشاريع البنية التحتية، وإعطاء القطاع الخاص الدور الكافي في المساهمة في إنعاش الاقتصاد، وذلك بتقديم التسهيلات المختلفة كافة.

6-القريناوي، 2006.قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحلال الواردات دراسة حالة قطاع غزة:

يتناول هذا البحث دراسة قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحلال الواردات في منشآت قطاع غزة للتعرف إلى الصعوبات التي تواجه هذا القطاع الحيوي، وآفاق تطوره وقدرته على إحلال الواردات من إسرائيل والخارج بمنتجات محلية، وذلك بهدف تحديد استراتيجية للتصنيع تسعى لزيادة كفاءة ونمو القطاع الصناعي، وتحسين قدرته التنافسية، ولقد اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية من خلال إعداد استبيانين ثم توزيعهما على عينة من أصحاب منشآت الصناعات الغذائية واعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية من خلال الكتب والأبحاث والدراسات السابقة.

وأظهرت **نتائج الدراسة:** ضعف دور السلطة في دعم المنتج المحلي، وتوفير مقومات تطوره وصموده في مواجهة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، وتبنى سياسيات تجارية ومالية فعالة تدفع الأنشطة الصناعية إلى الأمام، وبيّنت الدراسة انخفاض حجم العمالة في منشآت الصناعات الغذائية إلى أكثر من النصف مقارنة بالفترة التي سبقت اندلاع انتفاضة الأقصى ،وأكدت النتائج على دور التخطيط في تطوير قطاع الصناعات الغذائية من خلال إتباع سياسات دعم للمنتجات الوطنية وخفض مستوى الواردات، وذلك بإيجاد بدائل محلية لعدد من المنتجات الغذائية المستوردة.

وتقدم الباحث: بعدد من التوصيات، وهي تبنى سياسية إحلال الواردات كاستراتيجية للتصنيع، لأنها السياسة الحيوية التي تلائم طبيعة الصناعات الغذائية كصناعة بدائية في قطاع غزة، والعمل على تطوير الصناعات الغذائية وإيجاد اقتصاد منافس.

7- زعرب،2005. التجارة الخارجية الفلسطينية واقعها وآفاقها المستقبلية:

وتهدف الدراسة إلى إبراز الخلل الواضح في البنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني، وكشف عمق ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي، ودراسة واقع التبادل التجاري الفلسطيني مع الدول الخارجية وإمكانية تطوير القطاعات الاقتصادية تجاه تحقيق التوازن في ميزان التجارة الفلسطينية، وتحقيق فائض في القيمة، وإمكانية التأثير على المستوردات التجارية والتركيز تجاه الاستثمارات والمشروعات المرغوب بها لتحقيق الكفاءة التصديرية، وإمكانية توفيق الأوضاع البنيوية للقطاعات الاقتصادية الفلسطينية انسجاماً مع السياسية التكاملية والاتفاقيات العربية، وتحقيقاً للاندماج مع الإقليم العربي، وإمكانية تطوير القدرات الذاتية الاقتصادية الفلسطينية بما يعمل على حل المشاكل الاقتصادية المستعصية المتمثلة بالبطالة والحصار الإسرائيلي.

وتوصل الباحث إلى ضرورة تعديل بعض بنود اتفاقية باريس المجحفة بحق الاقتصاد الفلسطيني والعمل على إصلاح وتوسيع القطاعات الإنتاجية والزراعية والصناعية والاهتمام، ودعم الصناعات التقليدية اليدوية والبسيطة ذات المهارة العالية وصبها تجاه الأسواق الخارجية، والتوسع في المشاريع المتوسطة وصغيرة الحجم للتقليل من البطالة وإيجاد وظائف، والعمل على دعم القطاع الخاص وإبرام الاتفاقيات التجارية بين فلسطين والدول العربية والأوروبية، وتشجيع الاستثمارات الخارجية.

8- رابي،2003.الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين:

هدفت هذه الدراسة: إلى التعرف إلى الأسباب التي تُوجب القيام بعملية إصلاح الضرائب غير المباشرة في فلسطين، وذلك من خلال التعرف إلى الضرائب غير المباشرة المطبقة في فلسطين ومدى ملاءمة هذه الضرائب للاقتصاد الفلسطيني، والوقوف على تطور هذه الضرائب منذ عهد

الانتداب البريطاني، وفترة الحكم الأردني ومن ثم فترة الاحتلال الإسرائيلي وصولاً إلى فترة السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تم مناقشة دور الإيرادات من الضرائب غير المباشرة بتقسيماتها (ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء والجمارك) في الإيرادات الضريبية والإيرادات المحلية، والناتج المحلي الإجمالي من حيث مدى مساهمتها بالقيم المطلقة والنسبية، وتم استخدام المنهج التحليل الإحصائي، والاعتماد على الدراسات السابقة وآراء الخبراء.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك أكثر من نظام ضريبي يحكم مناطق السلطة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، كما وأن الأهداف التي وضعت من أجلها هذه القوانين تختلف عن أهداف التنمية في فلسطين، بالإضافة إلى انخفاض العبء الضريبي للضرائب غير المباشرة في فلسطين، وأن الضرائب غير المباشرة بنسبها الحالية لا تتلاءم بالضرورة مع مستوى الاقتصاد الفلسطيني.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة إجراء تعديلات جوهرية على الضرائب غير المباشرة من حيثُ النسب، وحجم الأوعية التي تغترف منها إيراداتها، وضرورة زيادة التركيز على الضرائب المباشرة، وتفعيل بعضها كضرائب الأملاك والثروة، وأوصى الباحث بضرورة تخفيض نسبة ضريبة القيمة المضافة، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار فرض هذه الضريبة على أساس قطاعي (تمييزي) ضمن خطة اقتصادية شاملة.

9- الجعفري والعارضة (2000) دراسة بعنوان السياسيات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان والعجز في الموازنة:

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المحددة للعجز في الميزان التجاري، والعجز في الموازنة والتعرف إلى اتساع الفجوة بين الاستثمار الخاص، والادخار عبر التأثير على سياسات العرض وزيادة الصادرات. **وتوصل الباحث** إلى النتائج التالية: إن أهم العوامل المحددة للإيرادات هي الناتج المحلي الإجمالي، والأداء الضريبي، أما الإيرادات الجمركية فقد كان مستواها يتحدد بالواردات السلعية والتهرب الضريبي، وتعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، وأن الصادرات الفلسطينية تتحدد بالعديد من العوامل الاقتصادية الخارجية منها القيود والعوائق التجارية التي تفرضها إسرائيل، وأسعار التصدير وسعر الصرف الحقيقي ،أما الواردات السلعية والخدمية فهي تعتمد على الناتج المحلي الإجمالي.

وأوصى الباحث: بضرورة التأثير على قيمة، ومكونّات الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الإيرادات من الجباية الكلية، وضرورة زيادة معدلات ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الشراء

المحلية على السلع المستوردة التي يمكن إنتاجها محلياً، وخفض قيمة الضرائب على المبيعات من المنتجات المحلية، وتوفير الدعم للإنتاج المحلي، وزيادة نسبة الإيرادات الجارية المخصّصة للإنفاق الاستثماري، وزيادة كفاءة النظام الضريبي، والحد من معدّلات التهرب الضريبي.

10- أبومدللة،1996.دراسة بعنوان الأبعاد الاقتصادية للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي:

هدفت الدراسة: إلى إيضاح أن الاقتصاد الفلسطيني يدور في فلك الاقتصاد الإسرائيلي من خلال تحكم إسرائيل بالمعابر، وفرض قيود على دخول المنتجات الفلسطينية إلى أسواقها، وهذا أوجد تأثيرات سلبية عميقة وتغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد الفلسطيني، واستخدم الباحث أسلوب العرض الوصفي التحليلي، وجمع البيانات والمعلومات من مصادرها، حيث تم الاعتماد على الإحصاءات الإسرائيلية.

وأهم النتائج: التي توصل إليها الباحث هي معاناة الاقتصاد الفلسطيني بفعل الاحتلال من ضعف النمو، وتراكم البطالة والفقر، إضافة إلى تشوهات بنيوية خطيرة سواء أكانت على المستوى الاقتصادي الفلسطيني، وانخفاض مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج الإجمالي، ونقل العلاقة بين الاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني من علاقة إخضاع بالقوة إلى شكل جديد، وهو اندماج مصالح أوسع قطاعات ممكنة وارتباطها بإسرائيل، وقد **أوصى الباحث:** بضرورة تركيز السلطة لكل جهودها من أجل إزالة التشوهات في الاقتصاد الفلسطيني مثل ضعف النمو والبطالة والفقر وتجميع المدخرات والعقول الفلسطينية من الخارج وتشجيع الاستثمارات العربية، وإجراء عمليات استثمارية ضخمة في الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطة لإيجاد فرص عمل وتوجيه المدخرات والمساعدات إلى مشاريع إنتاجية وليس استهلاكية.

ثانياً: الدراسات العربية:

1-الهيتي وآخرون،2007.التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (1990-2007) الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته:

هدفت الدراسة: إلى إظهار تأثيرات أدوات السياسة المالية (نفقات عامة وضرائب ودين عام) في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي، وكيفية تعامل الدولة مع هكذا وضع اقتصادي في الوقت الحاضر والمستقبل، وكيفية تخفيض مستويات التضخم إلى مستويات مرغوب فيها، واعتمد الدراسة على عنصرين الأول نظري يؤسس للظاهرة عبر المؤشرات، والأرقام والثاني كمي يستند إلى أدوات القياس الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة: إلى أن الحصار الاقتصادي، والحروب وضعف حصيلة الإيرادات الضريبية والنفطية، تأثير واضح في زيادة معدلات التضخم، وأوصى الباحث بضرورة تقديم الدعم الحكومي لقطاعي الزراعة والصناعة لغرض النهوض، ومعالجة المشاكل التي تواجههم، وحماية المنتج المحلي، والتركيز على أن يكون منافساً للبضائع الأجنبية.

2- ثابت، 2006. الرسوم الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية وإمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة كبديل عنها في سورية:

هدفت الدراسة: إلى تسليط الضوء على واقع الضرائب والرسوم غير المباشرة في سورية وضرورة تطورها وتحديثها، بالإضافة إلى اقتراح الآلية المناسبة لضمان نجاح عملية تطبيق ضريبة القيمة المضافة بهدف تحديث نظامها الضريبي، وبخاصة في ظل الانخفاض التدريجي لحصيلة الرسوم الجمركية، لتفعيل وتحسين عملية تحرير التجارة الخارجية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الإحصائي، **وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:** أن تحرير التجارة الخارجية يتطلب تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بشكل الذي لا يؤثر على العدالة الضريبية، والتركيز على الإصلاح الضريبي العادل ،ومعالجة التهرب الضريبي، وأوصى الباحث بضرورة تحسين دخل المواطن السوري، وأن يكون تطبيق ضريبية القيمة المضافة متزامناً مع تخفيض الرسوم الجمركية وأن يكون إعداد مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة، ليكون بديلاً عن كافة الضرائب غير المباشرة، وضرورة إعداد كوادر بشرية مؤهلة علمياً وتقنياً لدى وزارة المالية، لتكون قادرة على إدارة الضريبة، وتعزيز الوعي الضريبي لدى المواطن السوري.

3- الصوص والجلبي2006.العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني.

هدفت الدراسة إلى إيضاح أثر العجز المالي في الموازنة الأردنية على عدد من المتغيرات الاقتصادية المهمة مستخدمة التحليل الإحصائي لسلسة زمنية طولها (10) سنة(1997-2006)م وقد خلصت إلى أن العجز المالي له أثرٌ إيجابي على كل من الاستهلاك العام، والادخار العام والتكوين الرأسمالي والدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي، **وتوصلت الدراسة** إلى النتائج التالية أن العجز له أثر على الاقتصاد الأردني، وتزايد نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الدخل القومي ووجود نمو مضطرد للمتغيرات الاقتصادية عبر الزمن فيما عدا النمو في الناتج المحلي الإجمالي ووجود علاقة طردية بين عجز الموازنة وكلّ من الدخل القومي، والاستهلاك والإيرادات العامة والنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي ومستويات الدخل والتكوين الرأسمالي، والدين العام

الداخلي حيث يتراوح معامل الارتباط ما بين(0.62% -0.82%) وأظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ضعيفة بين العجز في الموازنة والدين الخارجي الأردني.

وكانت **أهم التوصيات:** العمل على تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال محاولة ترشيد الإنفاق العام، وزيادة الإيرادات العامة ولا سيما الإيرادات المباشرة.

4- شحرور،2000. عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية.

تناولت الدراسة العجز في الموازنات الفعلية للدولة في سورية، وآثاره الاقتصادية خلال الفترة الممتدة ما بين عامي(2000- 2010)م، **وتهدف الدراسة** إلى تحديد مفهوم عجز الموازنة وتتبع تطوره وأسبابه وآثاره في عدد من المتغيرات الاقتصادية وهي الناتج المحلي الإجمالي ،والاستهلاك الكلي والادخار الكلي، التكوين الرأسمالي الثابت، العرض النقدي والتضخم ومستويات البطالة.

وتوصلت الباحثة إلى ضرورة التصدي لمشكلة عجز الموازنة العامة من خلال اتباع حزمة من السياسيات المالية التي قد تتفق في بعض جوانبها مع رؤية المؤسسات الدولية، منها ماهو متعلق بخفض الإنفاق العام، وآخر متعلق بزيادة الموارد المالية للدولة، من خلال خفض العجز في الموازنات العامة للدولة، والحفاظ عليها ضمن الحدود المستهدفة، والانتقال من التمويل الخارجي للعجز إلى التمويل المحلي، والعمل على الحد من تمويل العجز عن الإصدار النقدي من خلال وضع قيود على اقتراض الحكومة من المصرف المركزي، والاعتماد على المدخرات الحقيقية للمجتمع كبديل لها والبدء بإصدار سندات وأذونات خزينة لعام (2010م).

5- مراشده،1990.المنهج المالي في تحليل ميزان المدفوعات حالة الأردن(1976- 1995)م:

هدفت الدراسة إلى تحليل تطور ميزان المدفوعات في الأردن، وكل بنوده الرئيسة بشكل مفصل إضافةً إلى دراسة تطور الموازنة العامة من خلال تحليل مكونّات الإيرادات والنفقات العامة، وقياس الأثر المباشر لعجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري، واستخدم الباحث المنهج التحليلي الإحصائي **وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسية** :أن الميزان التجاري يعاني من اختلال هيكلي مزمن ولم يشهد حالة فائض واحدة بالرغم من الفائض المستمر في ميزان الخدمات ،إلا أن ضخامة عجز الميزان التجاري تطغى على أي فائض تم تحقيقه، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة، وعجز الميزان التجاري وأن تخفيض عجز الموازنة العامة أيضاً يؤدي إلى تخفيض العجز في الحساب الجاري.

وكانت **أهم التوصيات:** إعادة النظر في الأوجه الكثيرة للإنفاق الحكومي الجاري بحيث تستوجب الحاجة ترشيد هذا الإنفاق في كثير من الجوانب، وأن يتم التركيز على الإنفاق الرأسمالي، وزيادة

كفاءته لما له من آثار إيجابية على الناتج الكلي، وفيما يخص الميزان التجاري توصي الدراسة بضرورة إتباع السياسات الاقتصادية المختلفة للحد من اختلال الميزان، وإيلاء قطاع الخدمات العناية القصوى لما له من ميزة في هذا القطاع.

ثالثاً- الدراسات باللغة الإنجليزي:

1- **Nassr,2013 . Determinants and Econometric Estimation of Imports Demand Function in Palestine**.

نصر،2013. المحددات والاقتصاد القياسي تقدير واردات دالة الطلب في فلسطين:

هدفت الدراسة: إلى التعرف إلى محددات الطلب على الواردات في السلطة الفلسطينية، وتم تحقيق ذلك من خلال دراسة بعض المتغيرات المستقلة التي تؤثر على الطلب على الواردات ممثلة بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومؤشر أسعار المستهلك (CPI)، وسعر الصرف(EX) واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد أظهرت **نتائج التحليل** الإحصائي عدم وجود علاقة بين الطلب على الواردات الفلسطينية وسعر الصرف، ويمكن تفسير ذلك بسبب الاعتماد الكبير على التجارة الإسرائيلية ،بالإضافة إلى التعامل في عملة واحدة، الأمر الذي أدى إلى نتيجة حتمية وهي أن سعر الصرف لا يؤثر على التجارة الخارجية، **وتوصل الباحث:** إلى أن هناك علاقةً طرديةً بين الطلب على الواردات والناتج المحلي الإجمالي، وتوصي الدراسة بضرورة العمل على إيجاد منافذ أخرى للاستيراد والتصدير مثل مصر والأردن، وتعديل اتفاقية باريس التي تحظر على الاقتصاد الفلسطيني من الاستفادة من التجارة الخارجية، والعمل على رفع القدرة التنافسية للمنتج الوطني.

2- **Abu-Eideh, 2013. Factors of economic growth in Palestine an empirical Analysis during the period of (1994-2013).**

أبوعيده، عوامل النمو الاقتصادي في فلسطين دراسة تحليلية خلال الفترة من(1994-2013)م

هدفت الدراسة: إلى تحليل تأثير حجم قوة العمل العاملة والصادرات والواردات، والخدمات المحلية على الناتج المحلي الإجمالي، وعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي عن الفترة الممتدة من عام (1994- 2013)م، واعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي ،والبيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء **وتوصلت الدراسة إلى:** وجود علاقة إيجابية بين حجم قوة العمل المحلية العاملة، وتكوين رأس المال المحلي الحقيقي، والصادرات المحلية والناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة سلبية بين الواردات المحلية للسلع وعدم الاستقرار السياسي والنمو الحقيقي، واقترحت

الدراسة عدة توصيات من أهمها الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات في الاقتصاد يؤدي إلى المزيد من تكوين رأس المال المحلي، وتحقيق النمو في جميع المجالات الاقتصادية.

3- Palestine Economic Policy Research Institute as– The Palestinian Economy After 20 Years Of Oslo Accords, September, 2013.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس – الاقتصاد الفلسطيني بعد 20 عاماً من أوسلو (2013)م.

هدفت الدراسة: إلى إيضاح دور اتفاقية أوسلو على الاقتصاد الفلسطيني، ففي السنوات الست الأول حدث تعافى للاقتصاد نتيجة لتدفق المساعدات والاستثمارات الرأسمالية، أعقبها تراجع بعد عام (2000)م نتيجة للسياسات الإسرائيلية الخانقة من الاستيلاء على الإيرادات، وحرمان الفلسطينيين من العمل داخل الخط الأخضر، مما أحدث تغيرات داخل الاقتصاد الفلسطيني من حيث توظيف أعداد كبيرة من العمالة داخل القطاع العام أدى إلى زيادة التكاليف، وزيادة العجز في الموازنة والانقسام الفلسطيني، وحصار غزة وتجارة الأنفاق، كل ذلك أحدث تغيرات جوهرية في بنية الاقتصاد الفلسطيني، ومن العوامل الرئيسة التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني المقاصة وتحكم إسرائيل بالتحصيل، وزيادة الواردات وانخفاض التصدير والمجتمع الاستهلاكي، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل التجارة بين الضفة الغربية والقطاع وبين فلسطين والبلدان المجاورة، وتقليل القيود الإسرائيلية، وفتح المعابر.

4- unctad , eljafari and daoud 2011 ' rebuilding the Palestinian tradable goods sector towards economic recovery and state formation "

دراسة الانكتاد، الجعفري وداوود، 2011. بعنوان " كيف يمكن إعادة بناء قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية":

هدفت الدراسة: لتناول وتحليل آليات إعادة بناء التجارة الفلسطينية لتحقيق الانتعاش والاستقرار الاقتصادي في الدولة الفلسطينية، وكذلك إلى إعادة النظر في دور التجارة الفلسطينية في تحقيق الأهداف العامة المتمثلة في تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل، وهذا يتوقف بالدرجة الأولى على السياسات الوطنية السليمة التي يمكن البدء في تنفيذها على طريق إنعاش الاقتصاد الفلسطيني كأساس لبناء دولة تعتمد على القدرات الذاتية، بعد أن عانت اقتصاديات الأراضي الفلسطينية من الارتهان للسياسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية وتوجيهات الجهات الدولية.

وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية: إن العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة ليس نتيجة لسياسة معينة انتهجتها السلطة فقط، وإنما لأسباب أخرى فهما متجذران نتيجة لوضع سياسي واقتصادي معقَّد أدى إلى إعاقة نمو الاقتصاد الفلسطيني منذ (1967)م.

وخلصت الدراسة في توصياتها إلى: ضرورة تحرير التجارة الفلسطينية من القيود الإسرائيلية لزيادة صادرات فلسطين والاعتماد على الأسواق العربية، وغيرها وبالذات في مجالات الطاقة والوقود لخفض العجز في الميزان التجاري والعجز في موازنة السلطة، وتعزيز نموذج التجارة بين الصناعات في مجال البنية التحتية كالوقود والكهرباء والغاز مع دول الجوار العربي، لأن ذلك سيقلل من تكاليف الإنتاج من جهة وتنشيط التجارة داخل الصناعات مع الأسواق الإقليمية والدولية وهذا من أهم الآليات التي اعتمدتها الكثير من الدول النامية في علاقتها التجارية، وأكدت على أن ذلك سيقود إلى تحقيق معدلات نمو عالية في فرص العمل، وزيادة الاعتماد على التصدير في الحصول على الصرف الأجنبي بدلاً من الانتظار في الحصول على المساعدات الأجنبية وتحويلات العاملين خصوصاً من إسرائيل.

5-WTO and the Palestinian Financial Sector Impact Assessment Study2013.

منظمة التجارة العالمية والفلسطينية القطاع المالي – دراسة تقييم الأثر،(2013)م.

توضح الدراسة بأن اتفاق باريس الاقتصادي مكن السلطة من سن العديد من القوانين المصرفية والتامين والأوراق المالية، لتحل محل الموروثة من القوانين الأردنية، وممارسة كامل الصلاحيات المالية بخصوص تعامل البنوك مع سلطة النقد، وأيضاً ممارسة التجارة من تصدير واستيراد بموجب الحكم الذاتي المحدود، وأيضاً نمت الخدمات المصرفية في عهد السلطة من حيث ارتفاع الودائع والمعاملات التجارية، وغسيل الأموال، ولا ننكر العديد من التحديات التي تواجه النظام المالي من غياب ودائع التأمين، وعدم كفاية حماية المستهلك، وعدم وجود عملة وطنية وتطور عمل شركات التأمين عن فترة ما قبل السلطة، وتطور عمل البورصة الفلسطينية حيث أصبح لديها (48) شركة بمبلغ (3) مليار دولار.

ثاني عشراً- التعليق على الدراسات السابقة:

- **أوجه الشبه بين الدراسات السابقة:**

استمرار العجز في الميزان التجاري الفلسطيني بسبب زيادة الواردات عن الصادرات وتحكم إسرائيل في المعابر، وغياب سيادة القرار الفلسطيني على المقدرات الاقتصادية، وتأثر الناتج المحلي الإجمالي، ومستوى الدخل الفردي بالعجز في الميزان التجاري الفلسطيني، وضعف التبادل التجاري مع الدول العربية ،وارتفاع وتيرة النفقات الجارية، وانخفاض النفقات التطويرية، وضرورة تخفيف العبء الضريبي بما يتناسب مع مستوى الاقتصاد الفلسطيني ،ومعاناة الاقتصاد الفلسطيني من ضعف النمو وتراكم البطالة والفقر بسبب الاحتلال.

- **أوجه تميز الدراسة الحالية:**

-ندرة البحث في هذا الموضوع، لأن الأبحاث السابقة تطرقتً بشموليةً للاقتصاد الفلسطيني بدون تخصص ،ويرى الباحث أن العجز في الميزان التجاري الفلسطيني مزمن منذ تأسيس السلطة ولا يمكن حلها على المدى القريب لعدة أسباب منها تحكم إسرائيل بالحركة الاقتصادية للصادرات والواردات، واعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات الخارجية، وكذلك الحال بالنسبة إلى العديد من الدول العربية التي تعاني من عجز في الميزان التجاري على الرغم من اختلاف ظروفها عن فلسطين، ونجد أن البحوث العلمية والدراسات التي تصدر عن الجهات الرسمية والمؤسسات غير الحكومية كلها تقدم توصيات مناسبة لإيجاد الحلول المناسبة لعجز الميزان التجاري، ولكن ذلك لا يجد حيزاً للتنفيذ من قبل الإدارات العامة في الدول العربية والسلطة، ونجد أن أهم الحلول لواقع الاقتصاد الفلسطيني على المدى القريب في تعديل بروتوكول باريس الاقتصادي، ويجب إعادة النظر في بنود الموازنة وترشيدها نحو دعم المشاريع الصغيرة، وزيادة الاهتمام بالشرائح المهمشة ودعم صمود المواطنين.

- ويرى الباحث أن الوضع التجاري وخصوصاً حركة التصدير، والاستيراد مرتبط بالاتفاقيات الموقّعة مع الاحتلال، وفي ظل اختلال موازين القوى نجد أن إسرائيل تستفيد من الحركة التجارية سواء فيما تحصل عليه من رسوم المقاصة الخاصة بالعائدات على الضرائب والبالغ 210 مليون دولار سنوياً، وارتفاع الواردات الفلسطيني يصب لصالح خزينة إسرائيل بالإضافة إلى أن المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع استهلاكي، والدورة المالية لمجمل الدخل الفلسطيني تستفيد منها إسرائيل بنسبة(80%)، وذلك لأن مبيعات إسرائيل للضفة والقطاع تبلغ (4) مليار دولار.

الفصل الأول

خصائص الاقتصاد الفلسطيني

المقدمة:

يتناول هذا الفصل بالتحليل المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، وقطاعاته الاقتصادية المختلفة وذلك للوقوف على نقاط القوة ومواطن الضعف في الاقتصاد الفلسطيني، ذلك أن العجز في الميزان التجاري يرجع إلى عوامل خارجية، وعوامل ذاتيه أهمها ضعف القاعدة الإنتاجية ومحدودية الموارد المالية المتاحة وانعدام الموارد الطبيعية، مما نتج عنه زيادة كبيرة في الواردات وانخفاض نمو الصادرات بالإضافة إلى زيادة النمو السكاني، وغياب الخطط الاقتصادية المناسبة لتطوير التجارة وتحكم إسرائيل في المعابر، وغياب الأفق السياسي، وحالة الانقسام الفلسطيني، كل ذلك كرسّ من عجز الميزان التجاري، حتى أصبحت ظاهرةُ دائمة ومرحلة من عام إلى آخر، لذلك يعتقد الباحث أن دراسة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية يسهم في الوقوف على أسباب الاختلال في الميزان التجاري الفلسطيني، وبالتالي إيجاد الحلول الملائمة.

لذلك سوف يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث:

الأول- أبرز المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني .

الثاني- أبرز مؤشرات الأنشطة الاقتصادية.

الثالث- خصائص الاقتصاد الفلسطيني.

المبحث الأول–أبرز المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني.

تمهيد:

تستخدم المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في متابعة حركة النمو الاقتصادي، ومدى تطوره من عام إلى آخر، وذلك من خلال الاستفادة من البيانات، بهدف الوقوف على حجم التطورات التي حدث في الاقتصاد، وتحديد السياسات الاقتصادية، ومدى تأثير ذلك على نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي التعرف إلى مستويات المعيشة للسكان، ومستوى التشغيل والبطالة فينظر عادة إلى نصيب الفرد من الدخل القومي كمؤشر في غاية الأهمية باعتباره هدفاً اجتماعياً واقتصادياً تسعى كافة الحكومات في جميع الدول إلى زيادته، ويتضح من المؤشرات الكلية أن الاقتصاد الفلسطيني يعيش ظروفاً متقلبةً غير مستقرة، نتيجة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والقيود المكبلة لهذا الاقتصاد والناجمة عن اتفاقية أوسلو وملحقه الاقتصادي (بروتوكول باريس) ويضاف إلى ذلك السياسات الاقتصادية الفلسطينية المعززة للانكشاف الاقتصادي عوضاً عن بذل الجهد المستمر لتعظيم الإمكانيات والموارد المحلية المتاحة لذلك ما زال الاقتصاد الفلسطيني يعيش حالة اضطراب تعبر عن ضعفه وهشاشته ومدى تأثره بالأوضاع السياسة غير المستقرة التي تحد من توفير البيئة الاستثمارية اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تعثر المفاوضات وإعادة احتلال أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، والحصار المفروض على القطاع على مدار أكثر من عشر سنوات وما زال مستمراً، مما أدى إلى تدهور وانكماش الاقتصاد الفلسطيني، ويتناول هذا المبحث بالتحليل المؤشرات الاقتصادية من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار والتضخم والعمل والبطالة والأجور، وعجز الموازنة العامة وزيادة القروض على امتداد عمر السلطة وحتى تاريخه.

أولاً– نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

تكمن أهمية هذا المؤشر في قياسه لقدرة الأفراد على الوفاء باحتياجاتهم السلعية، والخدمية من وقت لآخر، خصوصاً عند احتسابه بالأسعار الثابتة ومن ثم المحافظة على القوة الشرائية للعملة المستخدمة، ويتوقف مستوى هذا المؤشر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل النمو السكاني.

وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حسب الأسعار الجارية (2,665) دولار و(2,787) دولار و(3,186) دولار للسنوات (2011)و(2012)و(2013) على التوالي. أما على مستوى المنطقة، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة (1,604)دولار و(1,631) دولار و(1,715) دولار للسنوات (2011) و(2012) و(2013) على

التوالي، بينما بلغ في الضفة الغربية (3,386) دولار و(3.578) دولار و(4.200) دولار للسنوات نفسها، وذلك حسب الأسعار الجارية .

وقد ظل متوسط نصيب الفرد في مناطق السلطة الفلسطينية منخفضاً مقارنة بنظيره الإسرائيلي، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي نحو(12) ضعف نصيب الفرد الفلسطيني في سنتي(20122013)م وقد بلغ نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مناطق السلطة الفلسطينية (3,186) دولاراً سنة (2013)م، مقارنة ب (2,787) دولاراً سنة (2012)، في حين بلغ نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (36.227) دولاراً سنة (2013)م مقارنة ب (32,569) دولاراً سنة (2012)م .(صالح ورجب 14-13:2014)

جدول رقم (1)

يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية وإسرائيل 20082013 بالأسعار الجارية (بالدولار).

السنة	السلطة الفلسطينية			"إسرائيل"
	قطاع غزة	الضفة الغربية	القطاع والضفة	
2008	1,046	2,396	1,856	29,006
2009	1,176	2,492	1,963	27,571
2010	1,487	2,913	2,339	30,458
2011	1,604	3,386	2,665	33,252
2012	1,631	3,578	2,787	32,569
2013	1,715	4,200	*3,186	36,227

(المصدر: صالح ورجب، 14:2014)

ويرى الباحث من خلال الجدول رقم (1) أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة حقق ارتفاعاً ضئيلاً لعام (2009)م بنسبة (1.3%)، يليها عام (2010)م بنسبة (3.11%)، وفي عام (2011)م انخفض بنسبة (1.17%)، ثم عاد إلى الانخفاض في عامي(2012-2013)م على التوالي بنسبة (0.27%-0.84%)أما في الضفة الغربية فقد سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام (2009)م ارتفاع طفيف بنسبة (0.96%)، يليها عام (2010)م بنسبة (4.21%) وعام (2011)م بنسبة (4.73%)، أما عام (2012)م فقد سجل انخفاضاً ملحوظاً

بنسبة (1.92%) تم عاد للارتفاع في عام (2013)م بنسبة (6.22%)،وقد ارتفع نصيب الفرد في الضفة الغربية عن القطاع ما بين (43.5%) إلى (50%).

ثانياً- الأسعار والتضخم:

ارتفع مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك) في فلسطين خلال العام (2014)م بنسبة 1.73% ليصل إلى (109.42%) (سنة الأساس 2010) وهذه النسبة قريبة من نسبة ارتفاع المؤشر خلال العام السابق، ولكنها أقل حدة من السنوات التي سبقت ذلك، ومن أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت في رفع المؤشر هذا العام مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ التي ارتفعت بنسبة (11.80%)، متأثرةً بارتفاع الجمارك على سلعة التبغ، يليها مجموعة الخدمات الطبية بنسبة (8.71%)، وكمجوعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة (8.55%) ومجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة (3.31%)، ومجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة (0.37%).

شكل (1): اتجاه الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين، 2010-2014

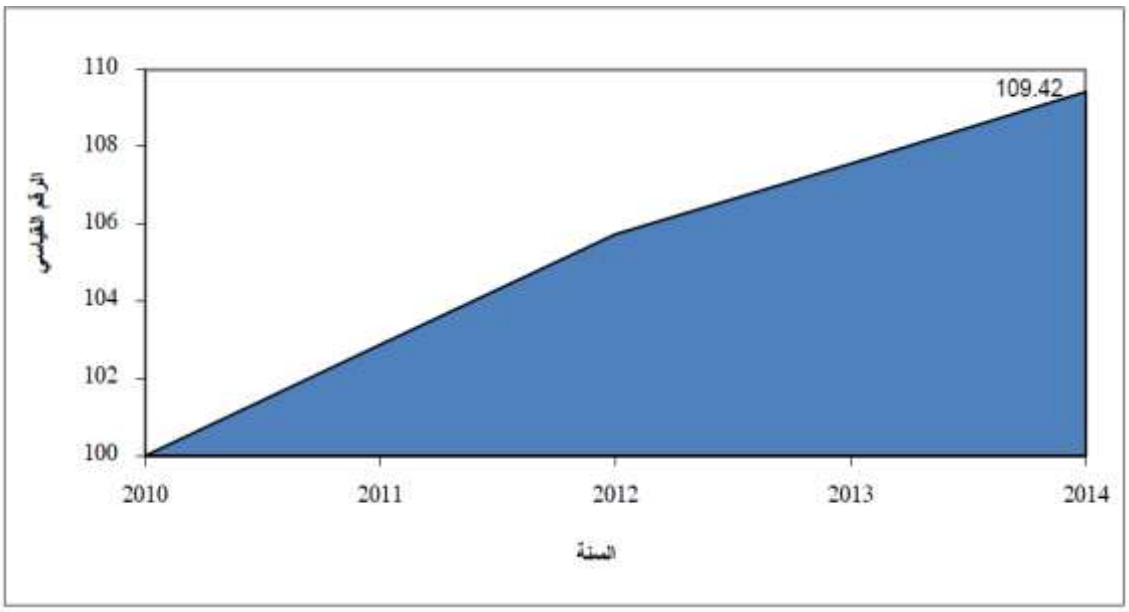

(المصدر. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015: 26)

كما يتفاوت التغير في أسعار المستهلك على مستوى **المناطق الفلسطينية** خلال العام (2014)م مقارنة بعام (2013)م، حيث سجلت الأسعار في الضفة الغربية ارتفاعاً بنسبة (1.20%)، وفي قطاع غزة بنسبة (2.85%)، كما سجل مؤشر أسعار المستهلك في القدس ارتفاعاً بنسبة (3.84%)، وتشترك المناطق الثلاث في ارتفاع أسعار بعض السلع ضمن بعض المجموعات

الرئيسة، وخصوصاً أسعار السجائر ومنتجات الألبان والبيض والفواكه الطازجة والخضروات الطازجة، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 26:2015)

حيث سجلت الأسعار في القدس ارتفاعاً بنسبة (5.25%)، نتج هذا الارتفاع بصورة رئيسة عن ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة (5.78%)، وأسعار الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة (7.49%)، وأسعار المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة (18.08%) وأسعار مجموعة النقل والمواصلات بنسبة (5.56%)، وأسعار المسكن ومستلزماته بنسبة (3.20%).

وفي **الضفة الغربية** سجل مؤشر غلاء المعيشة ارتفاعًا بنسبة (4.24%)، نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة (4.74%)، وأسعار المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة (16.14%)، وأسعار المسكن ومستلزماته بنسبة (5.54%)، وأسعار النقل والمواصلات بنسبة (2.34%)، وأسعار خدمات التعليم بنسبة (8.18%).

أما الأسعار في **قطاع غزة** فقد سجلت ارتفاعًا بنسبة (1.72%)، حيث ارتفعت أسعار المسكن ومستلزماته بنسبة (6.81%)، وأسعار الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية بنسبة (4.79%) وأسعار خدمات التعليم بنسبة (4.62%)، وأسعار المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة (4.05%).

تشكل المواد الغذائية والمشروبات المرطبة أعلى وزن نسبي يؤثر على مستوى معيشة الأفراد في الأراضي الفلسطينية، حيث إن نمط استهلاك الأسر في الأراضي الفلسطينية يبدأ في المأكل والمشرب بنسبة (37.6%)، ثم بالمسكن بنسبة (10.4%)، يليه الحركة والتنقل بواقع (9.9%) والملبس بنسبة (6.9%)، وينتهي بإنفاق الأسر على السلع والخدمات الترفيهية بالإضافة إلى خدمات المطاعم والمقاهي، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011:24–25).

تختلف **معدلات التضخم** في فلسطين حسب **المناطق الجغرافية**، وذلك بسبب اختلاف مستويات الطلب المحلي وتكاليف المعيشة، ونسب الفقر ومعدلات البطالة، ومتوسط دخل الفرد واختلاف شدة الحصار والإغلاق الإسرائيلي كما تختلف معدلات الأجور الرسمية والحقيقة في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، فهي في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، وبصفة عامة ربما يعود ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر في قطاع غزة مع توافر موارد اقتصادية أقل نسبياً كما أن الحصار الإسرائيلي أشد على قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، (صبيح،2015:86).

شكل (2): معدل التضخم ونسب التغير في الأجور الحقيقة في الضفة الغربية للفترة 2004 2013 .

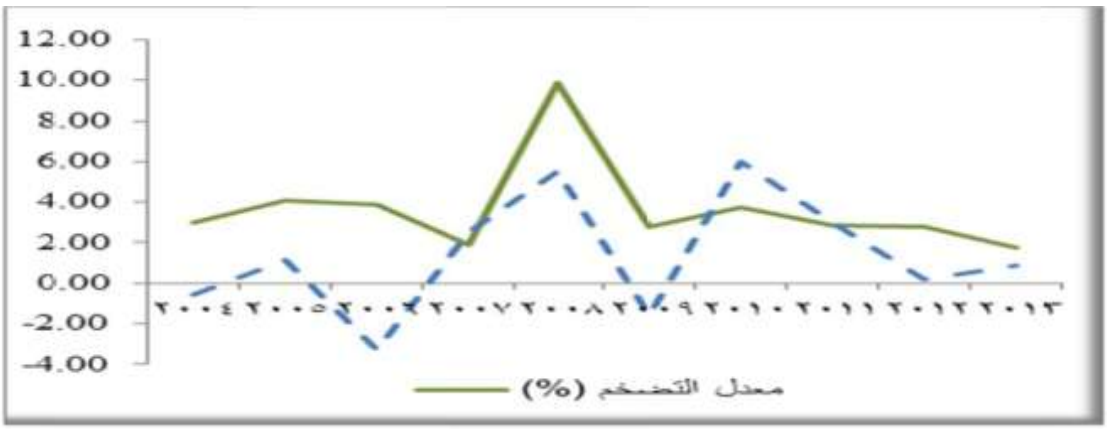

(المصدر. صبيح، 2015: 86)

كما شهد الاقتصاد الفلسطيني في العام (2008)م معدل تضخم مرتفع، وبشكل ملموس حيث بلغ (9.89%) على مستوى فلسطين و(9.81%) في الضفة الغربية مقابل (13.98%) في قطاع غزة مما كان له الأثُر على ارتفاع معدل التضخم للفترة (2013/2004)م، كذلك في اقتراب هذا المعدل في قطاع غزة (3.67%) من نظيره في الضفة الغربية(3.88%) أما معدل التضخم على مستوى فلسطين، فيعتبر أقل من نظيره في الأردن والذي بلغ (14.9%)، لكنه كان أعلى من معدل التضخم في إسرائيل (4.7%) في ذاك العام، (صبيح،88:2015)

ويرى الباحث أن ارتفاع الأسعار في فلسطين هو الأعلى عالمياً ويعود السبب في ذلك إلى ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل، وانعدام فرص الاستثمار، وضعف القطاع الخاص وخصوصاً في قطاع الإنتاج. وللتغلب على ظاهرة التضخم في الأسعار يتطلب ذلك بناء سياسات اقتصادية مناسبة من حيث توفير الدعم الحكومي للسلع الأساسية وخصوصاً المحروقات وهذا يتطلب تفعيل التعاون المشترك ما بين الحكومة والمؤسسات الأهلية والمانحين، ودعم القطاع الصناعي والإنتاجي بشكل الذي يتناسب مع ظروف الحصار، وضرورة إلغاء اتفاق باريس الاقتصادي، لأنه ارتبط بالمرحلة الانتقالية للحل الدائم لخمس سنوات، ولكن إسرائيل لم تلتزم بذلك مما شكل عبئاً اقتصادياً على شعبنا الفلسطيني، وضرورة إيجاد البدائل الاقتصادية التي تتناسب مع طموحات شعبنا نحو الحرية وبناء الدولة الفلسطينية.

ثالثاً–العمل والبطالة والأجور:

1– العمل: بلغ عدد المشاركين في القوى العاملة حوالي (1.27) مليون شخص خلال الربع الرابع من العام (2014)م منهم (818.200) شخص في الضفة الغربية، و(454.900) شخص في قطاع غزة حيث بلغت نسبة المشاركة في الضفة الغربية ما يقارب(46.6%)مقابل (44.9%) في قطاع غزة، وتتفاوت حالة التذبذب في نسب المشاركة خلال العام (2014)م، فقد شهد الربع الثالث أقل نسبة مشاركة حيث بلغت (45%) مقارنة بالربع الأول نفسه حيث بلغت نسبة المشاركة(46.3%) والتي كانت أعلى نسبة للعام (2014)م ويذكر أنه ما زال هناك فجوة كبيرة بين مشاركة الذكور والإناث في سوق العمل، حيث بلغت نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة للربع الرابع من العام (2014)م ما يقارب (71.6%)، أما الإناث فلم تتجاوز نسبة مشاركتهن (19.4%)للفترة نفسها (وزارة التخطيط الفلسطيني 2015:13–14).

وارتفعت حصة القطاع العام بشكل كبير في استيعاب الأيدي العاملة بعد إنشاء المؤسسات المدنية والعسكرية للسلطة، واستيعابها لعدد كبير من الموظفين العموميين، وفي المقابل تراجعت أعداد العاملين في إسرائيل والمستوطنات بعد العام (2000)م، كما تراجعت حصة القطاع الخاص في التوظيف بسبب تأثر المنشآت بالأوضاع الاقتصادية، وتراجع مستوى إنتاجها، وأدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ لتصل إلى أكثر من 31% في العام (2002)م قبل أن تنخفض تدريجياً في الأعوام اللاحقة لتستقر عند مستوى 23% في العام (2012)م.

وأدت هذه الممارسات إلى ترسيخ قطاع غزة كسوق استهلاكي، إلى جانب تحويله إلى حالة إغاثيه إنسانية ونتج عن تلك الفترة تراجع حاد في مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج القومي وارتفعت معدلات الفقر والبطالة بصورة كبيرة، واستمرت المعاناة بسبب الانسحاب أحادي الجانب عام (2005)م، وتعطل العديد من المشاريع الزراعية والصناعية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي واستمرت السلطة الفلسطينية عبر أموال المانحين في تقديم الرواتب والمساعدات لعشرات الآلف من الأفراد، وثم فترة الانقسام ما بين شطري الوطن، وازدياد الحصار والإغلاق وظهور ظاهرة الأنفاق والتي ساعدت الاقتصاد على النمو من خلال تشغيل ما يقرب من 13ألف عامل ونمو قطاع الإنشاءات وتنشيط الدورة الاقتصادية بالقطاع، (ماس2013:8–9–10).

وشهد العام (2014)م تفاوتاً في معدلات النمو في عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية فقد تركز العاملون في فلسطين بشكل كبير في أنشطة الخدمات والفروع الأخرى، حيث بلغت نسبة العاملين في هذه الأنشطة (42.0%) خلال العام (2014)م، تلا ذلك العاملين في أنشطة تجارة

الجملة والتجزئة بنسبة (19.2%) وأنشطة الصناعة بنسبة (13.4%)، وتفاوتت نسبة العاملين في هذه الأنشطة بشكل واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نسبة العاملين في أنشطة الخدمات والفروع الأخرى في الضفة الغربية (34.4%) مقابل (59.2%) في قطاع غزة، بينما بلغت نسبة العاملين في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة (19.9%) في الضفة الغربية مقابل (17.7%) في قطاع غزة، وبلغت نسبة العاملين في أنشطة الصناعة (16.7%) في الضفة الغربية مقابل (6.0%) في قطاع غزة، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 21:2015).

2- البطالة: بلغ عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية في فلسطين 336.900 شخص في الربع الرابع (2014)م، مقابل (359.400) شخص في الربع الثالث (2014)م، حيث توزعت بواقع (194.700)شخص في قطاع غزة و(142.200)شخص في الضفة الغربية، وشهد الربع الثالث من (2014)م ارتفاعاً في نسب البطالة مقارنة بالربعين الأول والثاني حيث بلغت نسبة البطالة (29%)، وعاودت انخفاضها في الربع الرابع (2014)م لتعود لمستوياتها لتصل إلى (26.5%)، (وزارة التخطيط الفلسطينية، 14:2015).

شكل رقم (3): معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة حسب المنطقة.

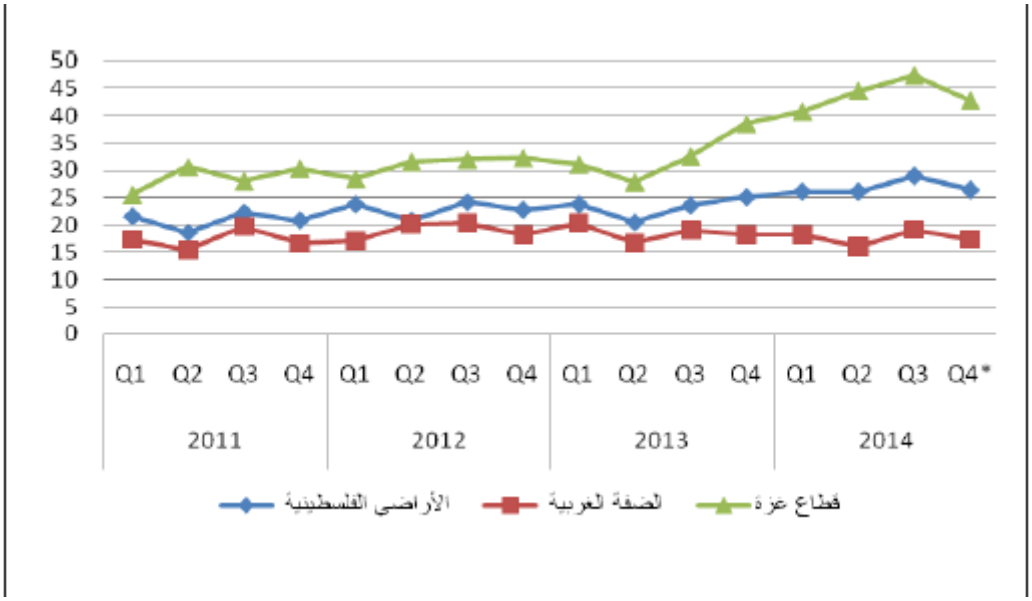

(المصدر. وزارة التخطيط والتنمية الإدارية،2015 :14)

وتبلغ نسبة البطالة في فلسطين لعام 2014م تقريباً26%، تتوزع ما بين الضفة بنسبة 24.6% والقطاع بنسبة(30%)، ولكن تبايناً ملحوظاً طرأ على البنية الداخلية للبطالة بين الذكور والإناث خلال الفترة إذ في حين هبط معدل البطالة بين الذكور بمقدار(1.5%) إلى (22%) في الأراضي الفلسطينية بين بداية ونهاية الفترة، إلا أنه ارتفع بمقدار يزيد على 20 نقطة مئوية إلى 39.5%

عند الإناث خلال نفس الفترة وتشير الأرقام إلى أنه في حين كان معدل البطالة ينخفض بين الذكور بنسبة(0.03%) بالمتوسط في كل ربع سنة خلال الفترة، كان المعدل يزداد بنسبة (0.5%) بالمتوسط بين الإناث في سوق العمل كانت تترافق مع ارتفاع البطالة أوساطهن.

وتتذبذب معدلات البطالة في الضفة الغربية، حيث انخفض هذا المعدل من (24.6%) إلى (16%) بين الربع الأول(2004)م والربع الأول (2014)م، وكان ينحدر على معدل متوسط يبلغ (0.22%) في كل ربع سنة، على أن التغير الحاد نسبياً في تحولات البطالة ملحوظ، ومن الواضح أن انحدار البطالة في الضفة الغربية كان محصوراً كلياً تقريباً في أوساط الذكور خلال الفترة، إذ في حينه كان المعدل ينخفض بنسبة(0.33%) بالمتوسط في كل ربع سنة عند الذكور حيث كان ذات المعدل يرتفع بنسبة (0.26%) في كل ربع سنة عند الإناث، وانعكس هذا في أن البطالة بين الذكور في الضفة الغربية انحدرت إلى (13%)، في حين ارتفعت إلى (27%) بين الإناث في الربع الثاني من العام (2014)م.

أما فيما يتعلق بتطور معدل البطالة في قطاع غزة، فقد ارتفع هذا المعدل من(29.8%) في الربع الأول (2004)م إلى (44.5%) في الربع الثاني (2014)م وكان هذا يزداد بنسبة (0.35%) بالمتوسط في كل ربع من أرباع السنة خلال الفترة، وعلى الرغم من أن معدل البطالة ارتفع في أوساط الذكور والإناث خلال الفترة في القطاع إلا أن البطالة عند الإناث كانت تزداد بمعدلات أكثر حدة بالمتوسط (0.82%)في كل ربع، بحيث وصلت إلى مستوى 60% مع حلول الربع الثاني من العام (2014)، (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2015:7-8-9).

إن تقلبات معدل البطالة تذبذباً في فلسطين يعود إلى عوامل خارجية غير خاضعة لإدارة الفلسطينيين أنفسهم، مثل الحصار والإجراءات الإسرائيلية، وتوقف عائدات الضرائب وتوقف تحويلات الجهات المانحة وغيرها من العوامل، وعوامل داخلية منها النمو السكاني السريع وفتوة المجتمع الفلسطيني، وعدم انسجام مخرجات نظام التعليم مع احتياجات سوق العمل الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع البطالة في صفوف الشباب والخريجين، وتدني معدل مشاركة المرأة في سوق العمل بشكل كبير، وضعف هيكل العمالة، حيث إن غالبية المشاريع هي من المشاريع الصغيرة وتزايد الاعتماد على المانحين، وانخفاض مستوى الشراكة الاجتماعية.

إن الفكرة الأساس التي أظهرتها وأكدتها هذه الدراسة تشير إلى أن سياسات التشغيل التي بذلت منذ قيام السلطة الفلسطينية لم تسهم في توفير فرص العمل، ولم تفلح في خفض معدل البطالة إلى ما دون 20% وهو ما يؤكد فرضية هذه الدراسة على الرغم كل الأدبيات والوثائق والسياسات الرسمية

التي تشير إلى التزام سياسي وأخلاقي بتخفيض معدلات البطالة والفقر في فلسطين، على الرغم من إطلاق العديد من استراتجيات التشغيل، وتبنى العديد من البرامج والخطوات في سبيل مواجهة البطالة، كان هناك سياسات تشغيل معلنة لكن دون أي محتوى حقيقي، وما زالت فلسطين تفتقر إلى سياسات تشغيل مرنة ومؤثرة وجاهزية مادية وبشرية لتنفيذ مثل هذه السياسات (التميمي2013:127).

3- الأجر وساعات العمل: ارتفع معدل الأجر الاسمي في فلسطين خلال العام (2014)م بنسبة (3.7%) مقارنة مع العام (2013) بينما ارتفع معدل الأجر اليومي الحقيقي بنسبة (1.9%) خلال العام نفسه، فقد بلغ معدل الأجر اليومي الاسمي (22) دولاراً خلال العام (2014)م، ولكن إذا تم ربط الأجور بالتغير الحاصل في فلسطين، فإن معدل الأجر اليومي الحقيقي خلال العام (2014)م بلغ (20.43)دولاراً، وبالمقارنة فقد كان معدل الأجر اليومي الاسمي والحقيقي في الضفة الغربية أكثر من مثيلة في قطاع غزة، حيث بلغ معدل الأجر اليومي الاسمي في الضفة الغربية (24)دولاراً مقابل (17) دولاراً في قطاع غزة عام (2014)م، كما بلغ معدل الأجر اليومي الحقيقي في الضفة الغربية(21) دولاراً مقابل (17) دولاراً في قطاع غزة خلال العام نفسه، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015:21).

أما توزيع العاملين حسب الحالة العملية فهي(69.9)% من العاملين هم من المستخدمين بأجر بواقع (75.1%) في قطاع غزة و(67.6%) في الضفة الغربية و(17%) من العاملين يعملون لحسابهم الخاص بواقع (17.5%) في الضفة الغربية و(15.8%) في قطاع غزة، فيما بلغت نسبة العاملين الذين يعملون كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر(6.9%) في الضفة الغربية و(5.8%) في قطاع غزة، وبالمقابل فإن (6.2%) من العاملين يعملون كأرباب عمل بواقع (7.5%) في الضفة الغربية و(3.3%) في قطاع غزة.

أما بخصوص حقوق، وامتيازات المستخدمين بأجر في القطاع الخاص فهي كالتالي:26.7% من المستخدمين بأجر لديهم عقود عمل مقابل (52.1%) لا يوجد لديهم عقود عمل و(21.2%) يعملون بموجب اتفاقية جماعية/شفوية، وبالمقابل فإن (21.3%) من المستخدمين بأجر يحصلون على مكافأة نهاية الخدمة أو التقاعد، و(22.2%) من المستخدمين بأجر يحصلون على إجازات سنوية مدفوعة الأجر، و(22.6) يحصلون على إجازات مرضية مدفوعة الأجر(39.4%) من النساء العاملات يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر.

وبلغت نسبة عمالة الأطفال من (10–17) سنة (2.9%) بواقع 3.8% في الضفة الغربية و (1.5%) في قطاع غزة، و(43%) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر، وكان العدد الأكبر لهؤلاء المستخدمين بأجر في محافظات شمال الضفة الغربية، حيث بلغ عددهم (31300) مستخدم بمعدل أجر شهري قدره (1.062) شيكل يليها محافظات جنوب الضفة الغربية حيث بلغ عددهم (17900) مستخدم بمعدل أجر قدره (1042) شيكل، أما في قطاع غزة فقد بلغت النسبة (71.8%) أي حوالي (63100) مستخدم بأجر وبمعدل أجر شهري قدره (791) شيكل وكان العدد الأكبر لهؤلاء المستخدمين بأجر في محافظات شمال غزة، حيث بلغ عددهم (18400) مستخدم بمعدل أجر شهري قدره (776) شيكل (الإحصاء 3:2013)

رابعاً– عجز الموازنة العامة وزيادة القروض:

بدأت السلطة الفلسطينية بعجز مالي بلغ (135) مليون دولار أمريكي، لكنها استطاعت في العام (1996)م من تخفيض هذا العجز، وفي العامين (1998و1999)م من تحقيق فائض بلغ (30 و(5) مليون دولار على التوالي، أما في المرحلة الثانية فقد بدأت قيمة العجز في الميزانية الجارية في الازدياد وكان أكبر عجز في هذه المرحلة عام(2001)م بقيمة (819) مليون دولار وهو ضعف عجز عام (2000)م والسبب وراء هذا الارتفاع الضخم في قيمة العجز هو انخفاض إيرادات السلطة الفلسطينية بشكل أكبر وانخفض العجز في فترة الإصلاح المالي(–2005 2003)ممن(699) مليون دولار إلى(304) مليون دولار، أي انخفض إلى أكثر من النصف، لكنه ارتفع من جديد عام(2004)م إلى (417) مليون دولار، ويرجع الفضل في تناقص العجز الجاري إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات بشكل واضح، حيث ارتفعت من (295) مليون دولار إلى (1233)مليون دولار عن الفترة السابقة، وتضاعف العجز المالي للسلطة إلى أكثر من(780) مليون دولار في عامي (2006 و2007)م بسبب الزيادة في النفقات الجارية، وانخفض العجز في العام (2008)م إلى (556) مليون دولار بسبب الزيادة التي حدثت على إجمالي الإيرادات من (1220)مليون دولار إلى (1883)مليون دولار ،وارتفع العجز في الأعوام الثلاثة الأخيرة(2009–2010–2011)م (928– 1195–1027) مليون دولار على التوالي بسبب الزيادة في حجم النفقات الجارية بشكل يفوق الإيرادات (ماس 2012:15–16).

شكل رقم (4) تطور العجز المالي في ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية 1995-2011

(مليون دولار)

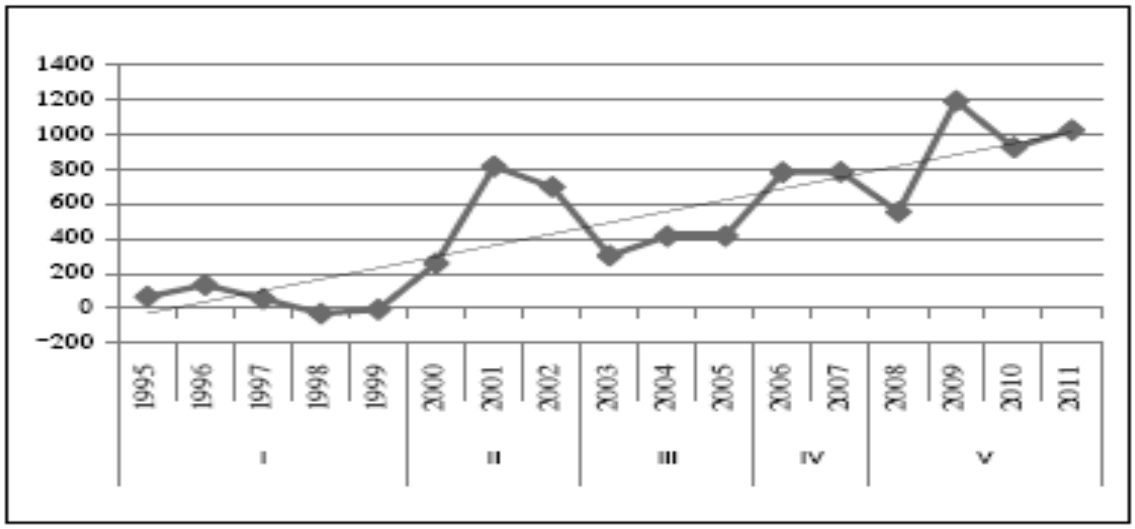

(المصدر. ماس،15:2012)

وفي عام (2013)م بلغ العجز (1.35) مليار دولار أي ما نسبته (12%) من إجمالي الناتج المحلي، وتعتبر هذه النسبة أقل من النسبة المتحققة في عام (2012)م ويُعزى السبب في ارتفاع العجز إلى ارتفاع فاتورة الرواتب، وأداء إيرادات المقاصة، وإلى عوامل خارجة عن السيطرة منها انخفاض النمو الاقتصادي، أو إلى اقتراحات الموازنة التي لم تتحقق ، وزيادة صافي الإقراض بشكل كبير، وإذا أخذنا النفقات التطويرية بعين الاعتبار فإن العجز الكلي عام (2013)موصل إلى (1.53) مليار دولار أي (14%) من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن تبلغ قيمة العجز الجاري لموازنة (2014) حوالي (1.24) مليار دولاراً، وهذا يمثل انخفاضاً عن مستوى العجز الجاري لعام (2013) والبالغ (1.35) مليار دولاراً، وهذا يعني انخفاضًا من (12%) عام (2013)م إلى (10.6%) في موازنة عام (2014)م المحلي، وجدير بالذكر أن العجز الجاري لعام (2008)م كان قد شكل (22%) من إجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي يدل على تقدم كبير في تقليص العجز خلال السنوات القليلة الماضية.

ومن المتوقع أن يتم تمويل غالبية العجز الجاري لعام (2014)م من خلال الدعم الخارجي، وقد قرر هذا الدعم في موازنة (2014)م بقيمة (1.33) مليار دولار للعجز الجاري و(300) مليون دولار للنفقات التطويرية، علماً بأن الحكومات قد خصصت مبلغ (50) مليون دولار لتمويل النفقات التطويرية في موازنة عام (2014)م من الخزينة، (وزارة المالية، 2014: 4-9).

وبلغ عدد مؤسسات الإقراض المتخصصة المرخصة من قبل سلطة النقد (5) مؤسسات من أصل (14) مؤسسة تعمل في قطاع الإقراض المتخصص وتعمل المؤسسات المرخصة من خلال شبكة فروع عددها(58) فرعاً، أما على المستوى التنظيمي فقد واصلت سلطة النقد جهودها في تنظيم وضبط أوضاع مؤسسات الإقراض المتخصصة التي تهدف إلى تنظيم عمليات منح قروض الإسكان، وتمويل العقارات بما يسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية ،أما على مستوى نشاط وأداء مؤسسات الإقراض المتخصصة خلال العام (2014)م فقد بلغ عدد المقترضين (45.517) مقترضاً بينما بلغت قيمة محفظة القروض القائمة حوالي (97.0) مليون دولار (بلغ متوسط قيمة القرض الواحد حوالي (2.141) دولار موزعة بنسبة (72.3%) في الضفة الغربية، و(27.7%) في قطاع غزة كما بلغت حصة الإناث من هذه المحفظة حوالي (38.5%)، وتسيطر مؤسسة فاتن على النصيب الأكبر من نشاط مؤسسات الإقراض سواءً من حيث عدد المقترضين أم من حيث قيمة محفظة القروض أو حتى على المستوى الجغرافي، حيث بلغت حصتها (61.4%) من قيمة محفظة القروض القائمة و(63.1%) من عدد المقترضين، وتوزع نشاطها بنسبة(63.9%) من قيمة المحفظة في الضفة الغربية، و(54.7%) في قطاع غزة، كما بلغ متوسط القروض التي تمنحها حوالي (2.077) دولار وتأتي مؤسسة فيتاس في المرتبة الثانية، ثم مؤسسة ريف في المرتبة الثالثة مع العلم بأن ريف تحتل المرتبة الأول من حيث متوسط قيمة القرض الممنوح والبالغ (3.125) دولار بينما بلغ أدنى متوسط للقرض الممنوح (882) دولار لمؤسسة أصالة.

وتعتمد مؤسسات الإقراض بشكل رئيس على الاقتراض الداخلي والخارجي، إضافةً إلى رأس مالها كمصادر للتمويل، ويعتبر حجم عملها صغيراً مقارنًة بحجم أعمال المصارف، لذا يعتبر تأثيرها على الاستقرار المالي في فلسطين محدوداً نسبياً، إذ لا تتعدى نسبة محفظة قروضها القائمة إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف حوالي 2.0% في نهاية العام (2014)م وجدير بالذكر أن سلطة النقد تشجع المصارف على تمويل مؤسسات الإقراض المتخصص من خلال إعفاء هذه القروض من وعاء الاحتياطي ألإلزامي الذي تبلغ نسبته 9%، (سلطة النقد الفلسطينية 2015:88-89).

ويرى الباحث أن استمرار العجز في الميزان التجاري الفلسطيني هو بسبب الزيادة المستمرة للنفقات وخصوصاً بند الرواتب بشكل أكبر من الإيرادات، وعلى حساب النفقات التطويرية، بالإضافة إلى تحكم إسرائيل بأموال المقاصة، وهي عوائد الضرائب الفلسطيني والتي تجيبها إسرائيل نيابة عن السلطة، إضافةً إلى الإغلاق المستمر والحصار المفروض على القطاع منذ عشرة أعوام مما أضعف معظم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وتلجأ السلطة لتمويل العجز من خلال الدعم الخارجي والمنح والقروض، مما أثر على استقلالية القرار السياسي الفلسطيني وربطها بالمال السياسي، مما يلزم إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الفلسطينية بالشكل الذي يقلّ من العجز التجاري.

المبحث الثاني– أبرز مؤشرات الأنشطة الاقتصادية

تمهيد:

تسلمت السلطة الفلسطينية منذ قدومها في عام (1994)م اقتصاداً يعاني من اختلالات هيكلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، أعاقت نموه نتيجة للاحتلال الإسرائيلي، الذي يعمل بكل قوة على إضعاف الاقتصاد الفلسطيني، وانحداره إلى الأسوأ، ونتيجةً لذلك عانت القطاعات الاقتصادية الفلسطينية الكثير من إجراءات الاحتلال، وسياساته المجحفة حيث أنعكس ذلك على أدائها بشكل عام فالبنيان الصناعي الفلسطيني أصُيب بحالة من التهتك والضعف نتيجة ارتباط الصناعة الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي، فالقضاء على الصناعة الفلسطينية، وإمكانية تطوره التي تشكل عنصر منافسة كان هدفاً إسرائيلياً، وبالتالي أصبحت الصناعة الفلسطينية تعتمد على المواد الخام الخارجية سواء القادمة من إسرائيل أم عبرها، لذلك أصبحت أكثر عرضةً للتقلبات الإسرائيلية والأجنبية، كما عانى القطاع الزراعي الفلسطيني نتيجة عدم إمكانية استغلال الموارد الطبيعية المتاحة بسبب مصادرة الأراضي لأغراض عسكرية واستيطانية، وأيضاً نتيجةً للقيود المفروضة على حرية التنقل ونقل البضائع، ولم يسلم قطاع الإنشاءات الفلسطيني من المعاناة الإسرائيلية نتيجة استيراد المواد اللازمة للبناء من إسرائيل وبخاصة الإسمنت والحديد ومدخلات البناء الأخرى، وعند تتبع قطاع الخدمات لوّحظ أن النمو الذي حدث فيه لم يعكس نمواً في الطلب على الخدمات الوسيطة والإنتاجية مثل خدمات التسويق والنقل والخدمات المالية بل تركز في خدمات التوزيع وخصوصاً تجارة الجملة والتجزئة، لذلك لم يكن النمو في قطاع الخدمات متوازناً ومتزامناً مع القطاعات الخدمية الأخرى، ومع ذلك زاد الاعتماد على إسرائيل في تلبية خدمات أساسية كالكهرباء والاتصالات والنقل وخدمات التكنولوجيا إضافةً إلى ضعف سياسات السلطة الإدارية في دعم القطاعات الإنتاجية، وركزّت على جانبي الإنفاق والإغاثة، وحالة الانقسام بين شطري الوطن والحروب الثلاثة على القطاع.

1- الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع):

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية واسعة الانتشار، وهو يعكس حركة التطور والنمو الاقتصادي كمحصلة لمشاركة مختلف أنشطة المجتمع.

إن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من (6.767.3) مليون دولار سنة(2012) إلى (6.896.7) مليون دولار سنة (2013)م، أي بمعدل سنوي قدره (5.9% و1.5%) للسنتين المذكورتين على التوالي وبمتوسط قدره (3.7%)، مع ضرورة الانتباه إلى أن هذه الأرقام محتسبة بالأسعار الثابتة

بناًء على أن سنة الأساس هي سنة (2004)م، ويعد معدل هذا النمو منخفضاً جداً مقارنة بسنة(2011)م والسنوات السابقة، باستثناء سنة 2006 التي سجّلت تراجعاً سالباً بنسبة 5.2%(صالح، 2013 2012: 311).

جدول رقم (2) يوضح الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2008-2013 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار).

السنة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة والقطاع	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2008	3,716.7	76.2	1,161.6	23.8	4,878.3	100
2009	3,979.6	76	1,259.7	24	5,239.3	100
2010	4,315.4	75.4	1,409.1	24.6	5,724.5	100
2011	4,764.7	74.2	1,656.7	25.8	6,421.4	100
*2012	5,030.5	74	1,766.8	26	6,797.3	100
**2013	5,008.4	72.6	1,888.3	27.4	6,896.7	100

(المصدر. صالح، 2012-2013:313)

من خلال جدول رقم (2) يتضح أن إسهام الضفة الغربية في تكوين الناتج المحلي الفلسطيني عالية، مقابل حصة منخفضة للقطاع، ويعود ذلك إلى أعداد المواطنين، حيث يشكل مواطنو الضفة (61.4%)، من مجموع مواطني الضفة والقطاع سنة(2013)م، بالإضافة إلى المساحة الواسعة للضفة مقارنة بالقطاع، وإجراءات الحصار الإسرائيلي المشددة على القطاع، مما يفسّر استمرارية ارتفاع إسهام الضفة في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع نظيره في القطاع.

شكل (5): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي(2013)

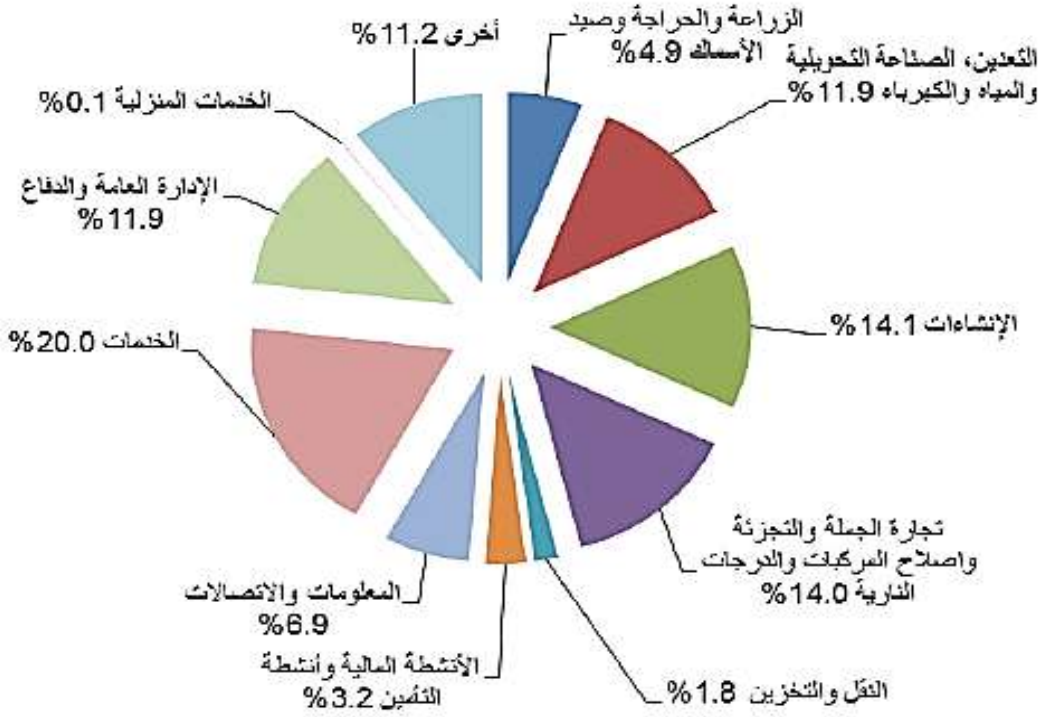

(المصدر. بال تريد، 2013: 15)

أولاً – القطاع الصناعي.

يغطي هذا النشاط حصيلة فروع هي التعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية وإمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء، وإمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي، وإدارة النفايات ومعالجتها، وتعد الصناعات التحويلية أبرزها بمعدل (81%) من مجموع النشاط الصناعي ثم يأتي في الدرجة الثانية من الأهمية قطاع الكهرباء بنسبة (11.9%) ثم الصناعات التعدينية واستغلال المحاجر بنسبة (5.8%) وأخيراً المياه والصرف الصحي والنفايات ومعالجتها بنسبة (1.2%) وذلك لسنة (2013)م. وكانت إمدادات الكهرباء والغاز والمياه قد أسهمت سنة (2013)م بزيادة مرتفعة في النمو بلغت (12.7%) مما عزز نمو النشاط الصناعي، وذلك للزيادة المضطردة في الطلب على إمدادات الكهرباء استهلاكاً وإنتاجاً، وبمتابعة تطورات النشاط الصناعي لسنتي(2012و2013)م يتضح أن الناتج المحلي الصناعي بلغ (810.5) مليون دولار سنة 2012م مشكلاً (11.9%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبمعدل نمو (4.8%) مقارنة بسنة (2011)م، كما ارتفع سنة (2013)م إلى (889.6) مليون دولار مشكلاً (12.9%)من الناتج المحلي الإجمالي، وبمعدل نمو (9.8%) مقارنة بسنة (2012)م أي بمتوسط

سنوي قدره 7.3% للسنتين المذكورتين، محققاً بذلك إنجازات ملموسة بعد تدهور نموه خلال سنتي (2009 و2010)م(صالح،2012-2013:326327).

جدول رقم (3)

يوضح الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطيني 2008-2013 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار).

السنة	2008	2009	2010	2011	*2012	**2013
التعدين واستغلال المحاجر	21.5	22.6	24.3	49.1	49.2	51.6
الصناعات التحويلية	539.3	540.6	544.6	625.4	657.6	720.8
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	165.4	104.7	91.3	90	94.3	106.3
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	34.9	22.1	25.5	9	9.4	10.9
المجموع	**761.1**	**690**	**685.7**	**773.5**	**810.5**	**889.6**
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	9.4+	9.3-	0.6-	12.8+	4.8+	9.8+

(صالح،2012-2013:327).

ويلاحظ من الجدول رقم (2) أن هناك تذبذباً، حيث ارتفع معدل النمو عام (2008)م ثم تعرض للانخفاض نسبي عام (2009)م وانخفاض حاد (2010)م، ثم عادة للارتفاع الملحوظ عام (2011)م مع انخفاض تدريجي لعامي(2012 -2013)م، وتحتل الصناعة التحويلية الصدارة في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بنسبة 70%.

" تأثر القطاع الصناعي بالحصار الخانق الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران 2007م، حيث منعت دخول المواد الخام الأولية الضرورية لعملية الإنتاج، ومنعت أيضاً تصدير المنتجات الجاهزة للخارج، وأدى ذلك إلى إغلاق (95%) من المنشآت الصناعية، أي ما يقارب من (3700) مصنع من مجموع (3900) منشأة صناعية، وباقي المصانع العاملة تعمل بطاقة إنتاجية لا تزيد عن (15%)، وتأثرت مبيعات المصانع العاملة بضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين، وبلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي قبل الحصار (35000) عامل، وبعد الحصار انخفض عدد العاملين في القطاع الصناعي ليصل إلى أقل من (1500) عامل في مختلف القطاعات الصناعية.

وتأثرت القطاعات الصناعية الأساسية حيث تم إغلاق ما يزيد عن (500) مصنع ومنجرة للأثاث وفقدان أكثر من (5000) عامل عملهم، وأغلق نحو (600) مصنع وورشة خياطة، وتعطل نحو (2500) عامل عن العمل كانوا يعملون لدى تلك المصانع والتي كانت تعتمد على تصدير منتجاتها للخارج.

وقد بلغت الخسائر الشهرية لقطاع الصناعة حوالي (16) مليون دولار، أي ما يقارب بنسبة (33%) من إجمالي الخسائر منذ فرض الحصار وحتى أغسطس (2009)م .

وبلغ عدد المنشآت الاقتصادية التي تضررت نتيجة العدوان الإسرائيلي نهاية (2008)م، بأكثر من (700) منشأة اقتصادية، وبلغت إجمالي الخسائر المباشرة للقطاع الصناعي (240) مليون دولار.

وبلغ إجمالي خسائر القطاع الصناعي المباشرة في حرب (2012)م نحو(40) مليون دولار وخسائر غير مباشرة (22)مليون دولار، ووصلت خسائر الفرصة البديلة (28.5) مليون دولار ليكون إجمالي الخسائر نحو (122)مليون دولار،(منتدى الأعمال الفلسطيني، 2014: 21–22)

وأثر عدوان عام (2014)م على قطاع غزة على الشركات الصناعية الضعيفة أصلا من خسائر مباشرة وغير مباشرة، حيث تأثر بالمجمل (990) منشأة صناعية بأضرار، إذ دمرَت (297) من المصانع والورش، وتضررت (693) منها جزئياً، كانت صناعة الإنشاءات القطاع الذي عانى من أكبر الخسائر، إذ شكلت (28%) من الصناعات المتضررة، في حين تركز أكثر الضرر على المنشآت الصناعية في مدينة غزة، حيث تقع (68%) من الصناعات المتضررة فيها، وأيضاً قامت العديد من المنشآت الصناعية بتعليق إنتاجها بسبب النقص في الطاقة الكهربائية والوقود، وبدوره أدى الإغلاق، وتعليق الإنتاج إلى فصل العمال لعدم قدرة الشركات على دفع الأجور.

وعلى الرغم من أن الشركات في المنطقة الصناعية في غزة لم تكن مستهدفة مباشرة، إلا أن أضرار لحقت في البنية التحتية في منطقة غزة الصناعية، مما أدى إلى تقييد عمل الشركات داخل المنطقة الصناعية حتى بعد العدوان،(المؤتمر الدولي لدعم إعادة إعمار غزة، 32:2014)

ثانياً– قطاع الإنشاءات:

يشكل قطاع الإنشاءات (15.4%) من إجمالي الناتج المحلي لعام (2013)م، أي ما يعادل (1.0707) مليون دولار، وارتفعت القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات بنسبة (9.3%) للعام نفسه مع ارتفاع في عدد رخص الأبنية الصادرة في فلسطين بنسبة (14.0%)، وارتفاع إجمالي عدد العاملين في قطاع الإنشاءات إلى (12%) لعام(2013)م (الإحصاء الفلسطيني، 2014: 2).

وبناءً على دراسة قامت وزارة الأشغال العامة والإسكان بإعدادها، يتضح أن احتياج قطاع غزة لعام (2014)م من الوحدات السكنية يبلغ حوالي (122.669) وحدة سكنية، وبتقدير أنه تم إنشاء حوالي (15000) وحدة سكنية بما فيها مشاريع إعادة الأعمار، والقطاع الخاص في الفترة(2011 2013-)ممن خلال الانفراجة العمرانية التي شهدها قطاع غزة بعد دخول كميات من مواد البناء عبر الأنفاق والمعابر، فهذا يعنى أن القطاع لا زال بحاجة لإنشاء حوالي (91.026) وحدة سكنية لتغطية العجز السكني الحالي اللازم لقطاع غزة، وبالاعتماد على معدل الزيادة الطبيعة للوحدات السكنية حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء(6%) فإن الاحتياجات السنوية تتراوح من (800 إلى 1100) وحدة سكنية كما في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)

يوضح الحاجة السنوية من الوحدات السكنية التقديرية

السنة	الحاجة السنوية من الوحدات السكنية	الحاجة التراكمية من الوحدات السكنية
2013	**15.779**	**106.026**
2014	**16.643**	**122.669**
2015	**17.541**	**140.210**
2016	**18.470**	**158.680**
2017	**19.425**	**178.105**
2018	**20.500**	**198.605**
2019	**21.400**	**220.005**
2020	**22.500**	**242.505**

(الإسكان،2013 : نت).

وكما يظهر في الجدول رقم (4) فإن الاحتياج التراكمي من الوحدات السكنية في العام (2020)م يتوقع أن يكون حوالي (242.505) وحدة سكنية وبطرح ما تم إنشاؤه في الفترة من (2011)م وحتى منتصف (2013)م، وهوما يقارب حوالي (15000) وحدة سكنية فيكون الاحتياج من الوحدات السكنية في العام(2020)م حوالي 227.505 وحدة سكنية.(الإسكان،2013: نت).

أما التوقعات المستقبلية للاحتياجات السنوية لقطاع غزة في ظل الوضع الطبيعي لنمو السكان فهي (136.47) وحدة سكنية حتى عام (2020)م أي ما يعادل(16000) وحدة سكنية سنويًا، وفي

ظل استمرار الحصار، وارتفاع البطالة تزداد نسبة العجز في توفير السكن المناسب من جانب وعدم قدرة الحكومة على حل مشكلة الإسكان مما ينذر باستمرار أزمة السكن في القطاع .

" وتضرر قطاع الإنشاءات من الحروب السابقة والحرب الأخيرة على قطاع غزة، وأكد خبراء الاقتصاد أن الخسائر الأولية لقطاع الإسكان الخاص والمباني قرابة (990)مليون دولار، ويضاف إلى ذلك تكاليف إزالة الركام والردم الخاص بالمنازل، والمنشئات التي تم تدميرها بنحو (100) مليون دولار، وذهبت تقديرات أخرى أن العدوان الإسرائيلي دمر بشكل كلي أو جزئي نحو (500) منشأة اقتصادية من المنشآت الكبيرة هذا بالإضافة إلى العديد من المنشآت المتوسطة والصغيرة وتقدر خسائرها الأولية المباشرة بما يزيد عن (540) مليون دولار، وهي ثلاثة أضعاف خسائر الحرب الأولى التي شنت على قطاع غزة في سنة (2009/2008)م ومن ضمن المصانع التي تم تدميرها مصانع الباطون(الخرسانة)، والتي وصل حجم الدمار فيها إلى (60%)، وتعد صناعة الباطون أو الخرسانة من أبرز الصناعات الأساسية والحيوية في القطاع الإنشائي، ويحصل السوق الفلسطيني على كافة احتياجاته من الإسمنت من خلال الاستيراد، حيث تتوزع الكمية المستوردة بحسب المصدر كما يلي: إسرائيل (80%) الأردن (9%) أوروبا (6%) مصر (5%) وقال المدير التنفيذي لاتحاد الصناعات الإنشائية فريد زقوت إن(21) مصنعاً موجودة في القطاع تم تدميرها خلال الحرب، أي أن (60%) من المصانع توقفت عن العمل، وقد قدر خبراء الاقتصاد أن الخسائر الأولية اليومية بسبب تعطل الإنتاج بنحو (7.6) مليون دولار بناًء على قيمة الإنتاج اليومي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أي بإجمالي يقدر بنحو (387) مليون دولار خلال تلك الفترة من الحرب، (صالح ورجب،2014: 36-37-38).

أما خسائر الحرب الأخيرة والتي استمرت (51) يوماً، فقد أدت إلى تدمير أكثر من (9000) منزل تدميراً كاملاً، إضافة إلى تدمير كامل لعدد من الأبراج السكنية منها برج الظافر وبرج الباشا وقدرت إجمالي التكاليف بأكثر من (600) مليون دولار بالإضافة إلى تدمير (7900) وحدة سكنية بتكلفة (237) مليون دولار، وإلحاق أضرار بسيطة بنحو(41) ألف وحدة بتكلفة (410) مليون دولار، وتزيد هذه الأضرار بنسبة (70%) عن الأضرار التي نجمت عن العملية العسكرية في عام (2008)م ، ونلاحظ تراجع معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات في غزة إلى مستويات غير مسبوقة بالمقارنة مع الفترة السابقة وبالمقارنة مع مجمل الأراضي الفلسطينية ويعزى ذلك إلى تقليص واردات القطاع من الإسمنت والحديد، ووقف استيرادهما من إسرائيل كلياً بعد العام (2006) وشهدت أسعار الإسمنت والحديد التي أمكن إدخالها عبر الأنفاق، ارتفاعاً حاداً مما ضاعف من تكاليف البناء أيضاً، وأدى ذلك إلى انخفاض القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات

منذ العام (2006)م حيث تراجعت من (94.7) مليون دولار في ذلك العام إلى (40.5) مليون دولار عام (2008)م وعادت للتعافي في العام الذي يليه نتيجة لازدهار الاستيراد عبر الأنفاق وللتخفيف النسبي الذي حصل على الحصار، إذ انخفضت واردات الإسمنت من إسرائيل خلال نفس الفترة من (619) ألف طن إلى (48.6) ألف طن (ماس، 2014:4-9).

ثالثاً – قطاع الخدمات:

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً خدماتياً تسيطر أنشطة الخدمات على أكثر من ثلث ناتجه المحلي، كما أن أداء هذا القطاع يؤثر ويحدد بشكل رئيس مجمل الأداء الاقتصادي، فقد ساهمت أنشطة الخدمات بحوالي (31.3%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام (2014)م مقابل مساهمة القطاعات الإنتاجية مجتمعة بنسبة (53.9%)، في حين بلغت مساهمة الضرائب غير المباشرة (الرسوم الجمركية وصافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات) حوالي (14.8%) من الناتج المحلي خلال الفترة نفسها.

ويشير تحليل الأداء إلى تحسن مساهمة الغالبية العظمى لأنشطة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء الأنشطة العقارية، والإيجارية التي تراجعت مساهمتها من (3.9%) في العام (2013)م إلى (3.8%) في العام (2014)م في حين ارتفعت مساهمة التعليم من (6.9%) إلى (7.2%) خلال الفترة نفسها كما ارتفعت مساهمة الصحة من (3.2%) إلى (3.5%)، والإدارة العامة والدفاع من (12.4%) إلى (13.0%) وبقية الخدمات الأخرى من (3.6%) إلى (3.8%) خلال الفترة ذاتها، وبالتالي شكل تحسن هذه الأنشطة المحرك الرئيس لنمو مجمل أداء قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كما يظهر من الجدول رقم (5)، (سلطة النقد الفلسطينية، 2015:17).

جدول رقم (5)

يوضح مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2009-2013

النشاط الاقتصادي	2009	2010	2011	2012	2013
قطاع الخدمات 1+2.	3.2249	3.449	3.6864	3.9359	3.9432
1- الخدمات الإنتاجية.	1.3482	1.6373	1.7161	1.8075	1.8052
تجارة الجملة والتجزئة.	536.3	852.7	905.1	950.8	937.1
النقل والتخزين والاتصالات.	513.4	513.2	562.1	592.0	578.3
الوساطة المالية.	269.0	202.1	209.5	218.4	234.7
المطاعم والفنادق.	29.5	69.3	39.4	46.3	55.1
2- الخدمات الاجتماعية.	1.876	1.8125	1.9703	2.1284	2.1380
التعليم.	426.1	388.6	475.8	529.5	543.5
الصحة والعمل الاجتماعي.	146.5	167.7	215.0	245.2	258.9
الإدارة العامة والدفاع.	750.7	743	803.5	809.1	811.8
خدمات أخرى.	553.4	512.6	476.0	544.6	523.8
خدمات مالية غير المباشرة.	231.9-	165.9-	155.0-	165.5-	181.1-

(سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 102:2014)

ويرى الباحث أن قطاع الخدمات أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بارتفاع سنوي قدره (0.28%)، ويساهم قطاع الخدمات في الناتج المحلي في قطاع غزة بنسبة (62%) منذ عام (1994) وارتفع إلى (78%) عام (2013)م أي بزيادة سنوية قدرها (0.9 %)، وقد نما قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى وعلى رأسها قطاع الصناعة والذي شهد انخفاضاً من (20%) إلى(6%)ويتضح من خلال واقع قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية بأنه قائمٌ على حد كبير على الخدمات التقليدية، وأن الخدمات الحكومية الاجتماعية، وخدمات التوزيع تهيمن بشكل ملحوظ على قطاع الخدمات في حين أن مساهمة الخدمات الحديثة خدمات الأعمال والخدمات المالية لا زالت هامشية، وأن التوسع في قطاع الخدمات بسبب ضعف القطاعات الاقتصادية المختلفة من تحقيق تنمية مستدامة، بسبب انعدام الموارد الطبيعية، وصعوبة التمويل الخارجي، والاعتماد على التمويل الذاتي، وضعف التشريعات والقوانين الناظمة للاستثمار، وضعف خدمات البنية التحتية.

وأن الطبيعة التقليدية لقطاع الخدمات ليست حالةً عابرة ترتبط بفترة ما، وإنما اتسمت بالتوسع والهيمنة، وخصوصاً في مجال التوظيف، وذلك لاعتبارات داخلية أهمها تعطل فرص العمل في القطاع الخاص منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام (2000)م، وتوقف العمالة في إسرائيل مما جعل الميل لدى المواطنين إلى التوظيف في القطاع العام، ورغبة السلطة في تخفيف حدة البطالة.

رابعاً – القطاع الزراعي.

يعتبر قطاع الزراعة أهم القطاعات الرئيسة الأكثر بروزاً في الاقتصاد الفلسطيني إذ يساهم من الناتج المحلي الإجمالي (6.2%)، وارتفعت القيمة المضافة لنشاط الزراعة بنسبة (22.8%) خلال عام (2010)م، وتشكل مساحة الأراضي الزراعية ما نسبته (16.0)% من إجمالي مساحة الأراضي الفلسطينية، ويستوعب (26%) من قوة العمل الفلسطينية بما يعادل (81) ألف عامل إضافة إلى مساهمته بأكثر من (50%) من إجمالي الصادرات الفلسطينية، ولهذا القطاع بعد اقتصادي وسياسي واجتماعي للإنسان الفلسطيني،(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،37:2011)

وبمتابعة تطورات النشاط الزراعي لسنتي (2012 و2013)م يتضح أن الناتج الزراعي بلغ 332.6 مليون دولار سنة (2012)م مسجلاُ نسبة انخفاض قدرها (12.6%) مقارنة مع سنة (2011)م ومشكلاً(4.9%) فقط من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، كما تراجع الناتج المحلي الزراعي إلى (286.4) مليون دولار سنة (2013)م بنسبة انخفاض قدرها (13.9%) مقارنة مع سنة (2012)م وبمتوسط عجز للسنتين قدرها (13.3%)، مما جعل إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي يتراجع إلى (4.2%) ويعود هذا التراجع جزئياً إلى تدنى مستوى الناتج الزراعي في الضفة إذا انخفض بشكل حاد من (240.4) مليون دولار سنة(2012)م إلى (187.9) مليون دولار سنة (2013)م أي بنسبة (21.8%) مع حرمان الفلسطينيين من استغلال الأراضي الزراعية في المنطقة ج التي تسيطر عليها إسرائيل إدارياً وأمنياً، ومما يخفف من حدة هذا التدهور أن الناتج الزراعي في قطاع غزة قد حقق زيادة ملموسة بنسبة (7%)، إذا ارتفع من (92.2) مليون دولار سنة (2012)م إلى (98.7) مليون دولار سنة (2013)معلى الرغم من حرمان الفلسطيني في قطاع غزة من استغلال الشريط الحدودي، (صالح،2012–328:2013).

واستطاعت وزارة الزراعة في غزة من تطبيق سياسية إحلال الواردات، ودعم المنتج المحلي من خلال إنتاج المحاصيل التي يتم استيرادها، ويمكن إنتاجها محلياً وصناعة البدائل التي يمكن إنتاجها لموارد محلية اعتماداً على القدرات الذاتية، ونجحت الوزارة في إحلال مجموعة من

المحاصيل التي كانت تستنزف ملايين الدولارات لصالح الكيان الصهيوني ويحرم منها المزارع الفلسطيني مثل محصول البصل والبطيخ والشمام وغيرها، مع استمرار سياسة الوزارة في دعم المنتج المحلي كالحمضيات، حيث يتم منع دخول المحاصيل إلا عند الضرورة القصوى، وعدم وجود محصول بديل لها، وقد شهد عام (2009)م إنتاج ألآت ميكانيكية محلية الصنع، كما شهد أيضاً التوسع في إنتاج الأسمدة العضوية في محطات وزارة الزراعة وكان " مشروع المليون شجرة زيتون والسماد العضوي " ولم يتم استيراد أية أشتال من خارج القطاع، وهنا مثال لأحد المؤشرات في تحقيق سياسة إحلال الواردات كما يظهر في الجدول رقم (6) .

جدول رقم (6)

يوضح إحلال الواردات للعام 2009م

المحصول / السنة	مساحة/ بالدونم ٢٠٠٥	مساحة /بالدونم ٢٠٠٩	إنتاج / بالطن ٢٠٠٥	إنتاج/ بالطن ٢٠٠٩
البصل	٤٠٩٠	٧٢٨٦	١٠٠٠٠	٢١٧٤٠
البطيخ	٢٨٥٠	٦٠٢٥	١٤٥٠٠	٣٠٦٥٥
الشمام	٥٥٠	٢٠٨١	٢٠٠٠	٧٢٠٠
الجزر	١٢٥٠	٢٥٤١	٢٢٠٠	٥١٢٨

(المصدر: وزارة الزراعة، 42:2010)

ومن نتائج هذه السياسة أصبح هناك تغير في النمط الزراعي السائد من خلال تقليل إنتاج المحاصيل ذات الفائض والعمل على زراعة محاصيل الفجوة كما في الجدول رقم 6.

جدول رقم (7)

يوضح محاصيل الاكتفاء الذاتي

المحصول	كمية الإنتاج	المحصول	كمية الإنتاج
بندورة	٨٢٠٠٠	فول	٨٠٠
كوسا	١٢٠٠٠	سبانخ	١٥٦٦
خيار	٣٨٢٠٠	سلق	١٥٣٠
باذنجان	١٥٧٠٠	فجل	١٤٧٠
فلفل	١٤٠٠٠	لفت	٧٠٠
ملوخية	٥١٠٠	ملفوف	١١٠٠٠
بطيخ	٣٠٦٥٥	زهرة	١٠٠٠٠
شمام	٧٢٠٠	بامية	١١٠٠
خس	١٤٦٠	فقوس	١٠٥٠
فصولياء	٢٠٠٠	بقدونس	٧٠٠
لوبيا	١٠٠٠	ذرة	٦٠٠٠
بطاطس	٣٦٤٠٠	قرع	١٠٠٠
بطاطا حلوة	٢٨٠٠	قلقاس	٥٠
بازيلاء	٢٠٠٠		

(وزارة الزراعة 43:2010)

وتم خلال فترة التجريب (2008–2009)م إقامة مشاريع نموذجية سواء على صعيد الوزارة أم مشاريع تم تنفيذها عند المزارع، والهدف ليس إنتاجياً بل تقديم نماذج ليتعلم منها المزارع والمواطن والقطاع الأهلي والخاص، ونشر عدوى هذه المشاريع بهدف توجيههم نحو استغلال أمثل للموارد المحلية للحفاظ عليها من التدهور، وكذلك محاولة الوصول للاكتفاء النسبي، ومحاولة معرفة الأماكن التي يمكن النجاح فيها والتركيز عليها، وقد تم تحقيق العديد من الأهداف، وكانت النتائج أفضل من التوقعات، ومنها إنتاج نصف مليون شتلة، وإنتاج ألف طن سماد عضوي وتوسيع مشاريع الاستزراع السمكي وإنتاج حوالي نصف مليون بذرة سمكية، وترسيخ مبدأ إحلال الواردات في محاصيل الفجوة (البطيخ – الشمام – البصل – الجزر – الحمضيات)... الخ.

وخلال الفترة التجريبية قسمت مشاريعها إلى مشاريع إحلال الواردات ومشاريع بني تحتية ومشاريع تنمية المورد البشرية وهي تعد مشاريع خدماتية. (وزارة الزراعة، 43:2010–49)

ونجد أن أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي هو الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التدميرية وقد قدرت قيمة الخسائر المباشرة وغير المباشرة للتجريفات منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى 2008/12/26م بحوالي مليار و(535) مليون دولار، وقد تعرضت الأراضي الزراعية، خلال

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في معركة الفرقان إلى تجريف (6855) دونماً، وتدمير (875) شبكة مياه تستخدم لري الأراضي الزراعية وطال التدمير (206) دفيئات زراعية و(151)بئر مياه و(40) بركة مياه تستخدم لتغذية شبكات ري الأراضي الزراعية، وقدرت خسائر قطاع الزيتون خلال فترة الانتفاضة ب(2.265.600 دولار)،(صالح، 2013: 75-76).

ويرى الباحث: مدى أهمية النهوض بالقطاع الزراعي، حيث تعد الزراعة أهم مرتكزات الاقتصاد الفلسطيني، وعامل من عوامل صمود المواطن الفلسطيني، ولا ننكر حجم الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع الزراعي من بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، وحرمان المواطنين من الاستفادة من أراضيهم، وتجريف أشجار الزيتون، والحروب الثلاثة على القطاع، ومنع دخول المواد الخام اللازمة للقطاع الزراعي، وعلى الرغم من ذلك نجحت الوزارة في قطاع غزة من تطبيق سياسة إحلال الواردات للمحاصيل الرئيسة التي كانت تستنزف ملايين الدولارات، وطورت من إنتاجية الأراضي الزراعية، ونأمل من تحقيق الرؤية المستقبلية لوزارة الزراعة في فلسطين نحو زراعة مستدامة ذات جدوى وقادرة على تحقيق الأمن الغذائي، والمنافسة محلياً وخارجياً.

المبحث الثالث– خصائص الاقتصاد الفلسطيني

تمهيد

يرتبط الاقتصاد الفلسطيني بالاحتلال بموجب اتفاقية أوسلو وملحقه الاقتصادي (بروتوكول باريس) مما ترتب عليه فقدانه لمعاير السيادة، وتحكم إسرائيل بالمعابر ومصادرة الأراضي، وإقامة المستوطنات، بالإضافة إلى عدم تلبيتها لطموحات الشعب الفلسطيني، وأبقى على حالة التبعية فإسرائيل تتحكم بحركة التجارة والعمالة والصيد البحري مما عزز من حالة الفقر والبطالة وانعدام التنمية الاقتصادية داخل مناطق السلطة، وضعف الاستثمارات الخارجية، وهروب رأس المال والحصار المفروض على القطاع منذ عشرة أعوام، وبروز تجارة الأنفاق والتي شكلت إنقاذاً للاقتصاد الفلسطيني حتى توقفها في منتصف عام (2013)م لذا نتقدم إليكم بشرح خصائص الاقتصاد الفلسطيني:

1– ضعف النمو الاقتصادي :أدت الإجراءات والقيود الإسرائيلية إلى التأثير على جميع مصادر نمو اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، فاستولت على جزء كبير من المياه والأراضي الزراعية وأغُلقت البنوك العربية معيقة بذلك التراكم الرأسمالي، وقامت بجباية الضرائب التعسفية واستقطاب العمال العرب إلى الاقتصاد الإسرائيلي، واستولت على الأسواق المحلية وأعاقت التصدير.

2– تشويه بنية الاقتصاد الفلسطيني: لقد طرأ تشويه على بنية اقتصاد الضفة وغزة خلال السنوات الماضية وأبرز مظاهره هبوط مساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي وخصوصاً القطاع الزراعي، لاعتماد القطاع الزراعي في حصوله على مستلزمات الإنتاج مثل الأسمدة والبذور على الاقتصاد الإسرائيلي الذي نظم هذه العملية ضمن التبادل التجاري غير المتكافئ بين المناطق المحتلة والاقتصاد الإسرائيلي، وانخفاض مساهمة القطاع الصناعي في استيعاب الأيدي العاملة، وتعزيز نسبة مساهمة قطاع النقل والتجارة والخدمات الخاصة على حساب القطاعات الإنتاجية وأصبح هذا القطاع الأول من حيث أهميته ومساهمته في تكوين الناتج المحلي،(العجلة 85:2013).

3– يعاني الاقتصاد الفلسطيني ضعفًا في موارده المادية: إلا أنه غني بالموارد البشرية التي تعاني من معدلات عالية من البطالة، وإن كنا نعول عليها في إحداث التنمية الاقتصادية المستدامة وتوفير البيئة المناسبة لاستغلال الكفاءات والموارد المتاحة بما يخدم قطاع الأعمال في فلسطين هذه التنمية لا يمكن لها أن تحدث دون أداء اقتصادي قوي مستقل لا يتبع الاقتصاد الإسرائيلي ويحقق معدلات دخل مقبولة، ويخفف المعاناة عن المواطنين الفلسطينيين، ويحسن مستويات

المعيشة من خلال تبنى سياسات كسر الاحتكارات، وتشجيع المنافسة وتعزيز دور القطاع الخاص مع الاهتمام بقطاع الأعمال الصغير والمنزلية.

إن التمويل الدولي لن يدوم حتى ينشأ اقتصاداً فلسطينيًا قويًا، ورغم أن أموال الإعانات التي وصلت للشعب والسلطة الفلسطينية كمعدل للفرد الواحد هي ثالث أعلى نسبة في العالم بعد إسرائيل والبوسنة إلا أنها لم تصل إلى الحد المطلوب الذي يمكنه من تعويض الخسائر أو إعمار الدمار الكبير الذي أحدثته الآلة الإسرائيلية وبخاصة بعد الحرب المجنونة التي شنت على القطاع، (مقددا،10:2009)

4- يعد وقوع غزة على ساحل البحر المتوسط: بطول 40كيلو فرصاً واسعة للتجارة الخارجية مع باقي دول العالم، ويسهل عملية الاستيراد والتصدير والتنمية، وإعادة الإعمار من خلال التعامل المباشر للقطاع مع العالم الخارجي، وبالطبع فإن ذلك مرتبط بفك الاحتلال الإسرائيلي لحصاره البحري مع القطاع، ونجد أهمية التواصل البري مع مصر، وبغض النظر عن الظروف الخاصة التي تعيشها مصر فان قطاع غزة يمثل عمقاً استراتيجياً لمصر، وهو جزء من أمنها القومي ومصر لها دورها الأساسي في القضية الفلسطينية، وحدود القطاع مع مصر يمثل عنصر قوة للقطاع حالما ترجع لمصر عناصر قوتها، ودورها الوطني والقومي والإسلامي والنهضوي.

ويعد ظهور الغاز على بعد ثلاثين كيلومتراً في البحر المتوسط على امتداد سواحل القطاع فرصة استثماري مجدية اقتصاديا وإستراتيجياً، إذا يبلغ حجم الغاز المكتشف حوالي 33 مليار متر مكعب وهو يكفي احتياجات القطاع والضفة لمدة 25 سنة، (صالح ورجب، 2014:43-44).

5- العمل في الزراعة والاقتصاد المنزلي: شكل العمل في القطاع الزراعي والاقتصاد المنزلي في الأراضي الفلسطينية مصدراً مهمًا للدخل وقت الأزمات، فقد أظهرت النتائج أن (26.8%) من اللاجئين في وطنهم اعتمدوا على العمل في الزراعة والاقتصاد المنزلي منهم (28%) في الضفة الغربية وفي المقابل (28.6%) في قطاع غزة، وأفادت النتائج أن (25.7%) من سكان المخيمات لجئوا للعمل في الزراعة المنزلي 19.7% في الضفة الغربية و 29.3 في قطاع غزة.

6_ الاعتماد على عمالة الأطفال :كانت ظاهرة عمالة الأطفال في الأراضي الفلسطينية محدودة جداً، ولكن عدم قدرة بعض أسر اللاجئين من الحصول على مصدر دخل منتظم دفعهم إلى زج أطفالهم إلى سوق العمل حتى تتكيف مع تردي الأوضاع الاقتصادية، فقد أشارت النتائج إلى أن (10.1%) من اللاجئين في وطنهم اعتمدوا على عمالة الأطفال (8%) في الضفة

الغربية(11.5%) في قطاع غزة، أما سكان المخيمات فقد أفادوا أن (13.3%) من الأسر لجأت إلى تشغيل أطفالها منهم(7.9%) في الضفة الغربية و (16.5) في قطاع غزة.

ويُعزى السبب الأساسي في ذلك إلى شدة الفقر في قطاع غزة، وتراجع حجم المساعدات الإنسانية التي تقدمها وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، واعتبار هذه المساعدات مصدر الدخل الوحيد لعدد كبير من أسر اللاجئين، (أبوالرب، 621:2005).

7- البطالة والفقر.

ارتفعت معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص منذ بداية انتفاضة الأقصى عام (2000)م، حيث فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي الحصار الاقتصادي على قطاع غزة، ثم بدأت تنتهج سياسة إغلاق المعابر التجارية ومعابر الأفراد بشكل مستمر، ومنع العمال الفلسطينيين والبالغ في ذلك الوقت (120) ألف عامل من التوجه إلى أعمالهم داخل الخط الأخضر. كما بدأ عدد العمال يتقلص داخل الخط الأخضر تدريجيًا إلى أن وصل إلى الصفر، وبالتالي فقد قطاع غزة دخل يومي مهم جدا من أجور العمال اليومية.

كما تفاقمت أزمة البطالة والفقر، نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام(2007)م فارتفعت معدلات البطالة والفقر بشكل حاد، نتيجة توقف الحياة الاقتصادية بالكامل. وحسب أخر التقديرات بلغ معدل البطالة (80%)، ومعدل الفقر (90%)، في قطاع غزة وأصبح معظم السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية المقدمة من الأونروا وبرنامج الغذاء العالمي والجمعيات المختلفة ومنح الحكومة الفلسطينية وإعانتها للعمال. (مقددا والكحلوت،770:2009)

8- الحصار:

يعاني قطاع غزة من حصار إسرائيلي منهجي وقاس خصوصاً منذ فوز حماس في الانتخابات وتشكليها للحكومة سنة (2006)م. وهو حصار يستهدف إفشال حكومة حماس وإسقاطها، وبالرغم من فشل الإسرائيليين في ذلك، إلا أن الحصار تسبب في معاناة كبيرة لأهل قطاع غزة، انعكست على زيادة نسب الفقر والبطالة، وحرمان القطاع من استيراد معظم احتياجاته، وكذلك حرمانه من تصدير منتجاته. كما حرم الحصار القطاع من استخدام منافذه البحرية والجوية، وحرمانه من حرية حركة الأفراد بشكل كبير، بالإضافة إلى حرمانه من فرص الإعمار وإعادة الإعمار إلا ضمن الشروط والمعطيات التي يسعى الطرف الإسرائيلي لفرضها، وبالتالي تحول قطاع غزة عملياً إلى أكبر سجن بسماء مفتوحة في العالم. وقد أدى كل ذلك إلى أن يعمل القطاع بأقل من نصف

إمكاناته، وأن يكون الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه أقل من نصف المتوقع فيما لو رفع الحصار.

وما زال الحصار الإسرائيلي قائماً بدرجات متفاوتة، وما زالت إسرائيل تربط تخفيف الحصار أو فكه بشروط مرتبطة بوقف العمل المقاوم ونزع أسلحة المقاومة، كما تربط السماح باستخدام الميناء والمطار بقضايا الحل النهائي والتسوية السلمية مع الجانب الفلسطيني،(صالح، 45:2014).

ويرى الدكتور خليل النمروطي أن اتفاق باريس الاقتصادي رسخ التبعية للاقتصاد الإسرائيلي من حيث غياب السيادة الفلسطينية على المعابر والموانئ، وحرية التجارة الفلسطينية الخارجية من حيث تحكم إسرائيل بإدخال المواد الخام وفق ما تريد وارتفاع أسعاره، وضعف القاعدة الإنتاجية نتيجة الخلل في الهيكلية للقطاعات الاقتصادية على مدار سنوات الاحتلال، وزيادة الاستيراد من الخارج وتحكمها بطبيعة الاتفاقيات التجارية مع الدول الخارجية، وندرة الموارد، وعدم القدرة على تسويق المنتجات، لانخفاض الجودة والنوعية في الإنتاج مقارنة مع المنتجات الخارجية، والاستيراد العشوائي الغير المنظم وأكد على ضرورة تطوير البدائل ولو تدريجيًا للاستقلال عن الاقتصاد الإسرائيلي من خلال استخدام الطاقة الشمسية لحل أزمة الكهرباء، وتطوير الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة لتلبية احتياجات الطلب المحلي، وتفعيل دور التجارة الخارجية مع دول الجوار (النمروطي، 2015/10/18: مقابلة).

خلاصة الفصل الأول

اتضح من الفصل الأول أن الاقتصاد الفلسطيني يعيش حالة من التذبذب في أدائه نتيجة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وأن السياسات الإسرائيلية تلعب دوراً مهماً فيه، فإغلاق المعابر والحدود وتدمير البنية التحتية والورش والمصانع، وإتلاف المنتجات الزراعية وتجريف الأراضي، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وضعف القطاع الخاص وتراجع الأداء الحكومي، وحالة التوتر العلاقات مع الجانب المصري، والحروب الثلاثة على قطاع غزة، كل ذلك أدى إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، وارتفاع البطالة والأسعار وزيادة الواردات وانخفاض الصادرات.

كما أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلالات هيكلية لكافة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة، بسبب استمرار سيطرة إسرائيل على المعابر، والسيادة المنقوصة على الأرض للجانب الفلسطيني من حيث عدم القدرة على استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، ونقص الموارد المالية الذاتية، والاعتماد على مصادر تمويل خارجي، وعدم الاستغلال الأمثل للمساعدات الخارجية في توجيه دفة الاقتصاد، وضعف خدمات البنية التحتية، والقيود المفروضة على حرية التنقل، ونقل البضائع.

كما ونجحت وزارة الزراعة من تطبيق مبدأ إحلال الواردات للعديد من المحاصيل الزراعية، مما وفر من ملايين الدولارات التي كانت تذهب للخزينة الإسرائيلية.

الفصل الثاني

الميزان التجاري الفلسطيني

(إطار نظري)

مقدمة:

يعالج هذا الفصل مفهوم الميزان التجاري الفلسطيني من حيث واقع اتفاق باريس الاقتصادي كمنظم للعلاقة التجارية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وانعكاس ذلك على أداء التجارة الفلسطينية الخارجية، ومدى ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل، والعجز المزمن في الميزان التجاري الفلسطيني، وضعف السياسات والقوانين الفلسطينية المنظمة للواقع الاقتصادي الفلسطيني ودور المساعدات الخارجية في تغطية العجز التجاري الفلسطيني.

وتطور الصادرات والواردات الفلسطينية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ومدى ارتباطها بالاقتصاد الإسرائيلي، وأثر الاتفاقيات التجارية الثنائية على التبادل التجاري، وسبل تطوير التجارة الخارجية.

ذلك أن التأصيل النظري للمفاهيم والأفكار يساعد الباحث على ربط هذه المفاهيم والأفكار بالواقع ومن ثم تتوافر أدوات التحليل المناسبة التي تستخدم في تحليل الواقع، بموجب طبيعة أداء الاقتصاد الفلسطيني، والمراحل التي مرّ بها وانعكاس الوضع السياسي والأمني والخارجي على الاقتصاد الفلسطيني.

من هنا فإن هذا الفصل يغطى المفاهيم والأفكار النظرية التي تتعلق بالميزان التجاري سواء على صعيد مفهوم الميزان التجاري، وأهميته ومكوناته المحددة وفقاً لمعايير دولية، أم على صعيد استعراض مفصل لمفهوم الاختلال في الميزان التجاري، وأسبابه وصوره وسبل الحل الملائمة.

لذلك سوف يتكون هذا الفصل من مبحثين:

المبحث الأول – مفهوم الميزان التجاري ومكوناته.

المبحث الثاني – التوازن والاختلال في الميزان التجاري.

المبحث الأول – مفهوم الميزان التجاري ومكوناته

تمهيد:

من أجل تحقيق هدف هذا المبحث، وهو تحديد مفهوم الميزان التجاري ومكوناته، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة أقسام، يستعرض أولها مفهوم ومكونات الميزان التجاري الفلسطيني، بينما يوضح الثاني التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات بموجب الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل ثم يعالج القسم الثالث محددات ومؤشرات الميزان التجاري الرئيسة منها والنوعية بناًء على المعايير الدولية المتعارف عليها.

أولاً – مفهوم الميزان التجاري:

يعرف الميزان التجاري على أنه سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جهة، والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى، في فترة معينة اصطلح على أن تكون سنة ميلادية، وهو جزء من سجل أكبر يضم تبادل الخدمات والأموال، مما يترتب عليه أن كل صفقة تؤدي إلى كسب عملة أجنبية، فإنها تسجل بندًا موجباً ورصيدًا دائنا، فالصادرات تجلب عملة أجنبية لذلك فهي دائنة والواردات تتطلب إنفاق عملة أجنبية لذلك فهي مدينة، ونتيجة محصلة طرفي الحساب أي للجانب الموجب والجانب السالب أو للجانب الدائن والجانب المدين يظهر للدارس رصيد معين فإذا كانت الصادرات أكبر في قيمتها من قيمة الواردات، فإن الرصيد يكون إيجابياً ويطلق الاقتصاديون على الميزان التجاري ذي الرصيد الإيجابي الميزان التجاري الرابح، كما يطلقون على الميزان التجاري ذي الرصيد السلبي اسم الميزان التجاري الخاسر.

فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة، والقدرة التنافسية للسلع المصدرة، والكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة والجودة، والتلاؤم مع الأذواق في الأسواق الخارجية، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطياته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية، وتقوية مكانه عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها، كما أن العجز في الميزان التجاري ويكشف عن مواطن الضعف في الاقتصاد القومي، ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد، ويستنزف الاحتياطيات من العملات الأجنبية ويؤدي إلى الاستدانة، مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية ،وأن أسباب العجز المزمن في الميزان التجاري تعكس حالة الضعف في نمو الصناعة، ويؤكد على ضعف أداء السياسة النقدية والمالية، (الشيمي، 2012: نت)

ثانياً-مكوّنات الميزان التجاري:

1- الصادرات الفلسطينية السلعية.

2- الواردات الفلسطينية السلعية.

تشمل الصادرات الفلسطينية مجموعة المصنوعات الأساسية (مصنوعات خشبية وورقية ومعدنية ومنسوجات وغيرها) والتي حظيت بالنصيب الأكبر من الصادرات السلعية، إذ شكلت ما نسبته (31.5%) من حجم الصادرات، تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة (أثاث وملابس وأحذية وغيرها) بنسبة (21.5%)، ثم الأغذية والحيوانات الحية بنسبة (17%)، أما المواد الخام عدا الوقود فبلغت (16.5%)والمواد الكيماوية (6.0%) من إجمالي الصادرات، نظراً للارتباط المباشر بين السوق الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي، إذا استحوذت السوق الإسرائيلي على نحو (81.0%) من إجمالي الصادرات، مقابل (10.0%) إلى العالم العربي و(9.0%) فقط تتجه إلى بقية العالم.

أما بخصوص الصادرات الخدمية فقد مثلت خدمات شمولية السلع للتجهيز حوالي(43.1%) من إجمالي قيمة الصادرات الخدمية لعام(2013)م، بينما كانت نسبة خدمات التشييد حوالي (31.1%)، فيما مثلت خدمات الاتصالات (18.4%) من إجمالي الصادرات الخدمية،(سلطة النقد الفلسطينية 2015:47-48).

شكل رقم (6): الهيكل السلعي لأهم الصادرات الفلسطينية واتجاهاتها 2014

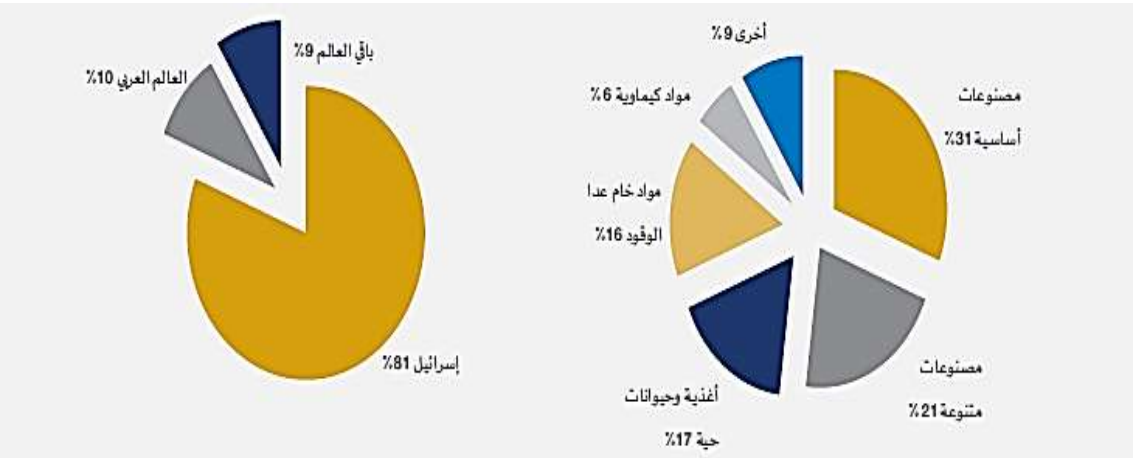

(المصدر. سلطة النقد الفلسطينية،2015: 48)

وتشمل الواردات الفلسطينية مجموعة الوقود المعدني (الطاقة) على المرتبة الأول في هيكل الواردات السلعية، وبنسبة (31.2) من حجم الواردات، تلتها مجموعة الأغذية والحيوانات بنسبة (20.3%) أما مجموعة المصنوعات الأساسية، فشكلت ما نسبته (17.3%)، فيما حظيت

مجموعة الآلات ومعدات النقل بنسبة (12.2%)، وأخيرا شكلت مجموعة المواد الكيماوية ما نسبته (8.7%) من إجمالي الواردات.

وشكلت خدمات الأعمال الأخرى وخدمات النقل ما نسبته (46.9%و31.6%) على التوالي من إجمالي الواردات الخدمية لعام(2013)م، حيث بلغت خدمات الأعمال الأخرى حوالي (64.0) مليون دولار أمريكي، بينما بلغت قيمة خدمات النقل حوالي (43.1) مليون دولار أمريكي، وقد انخفضت الواردات من خدمات التشييد بنسبة (30.6%) مقارنةً مع عام (2012)م.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 19:2014)

شكل (7): الهيكل السلعي لأهم الواردات الفلسطينية ومصادرها،2014.

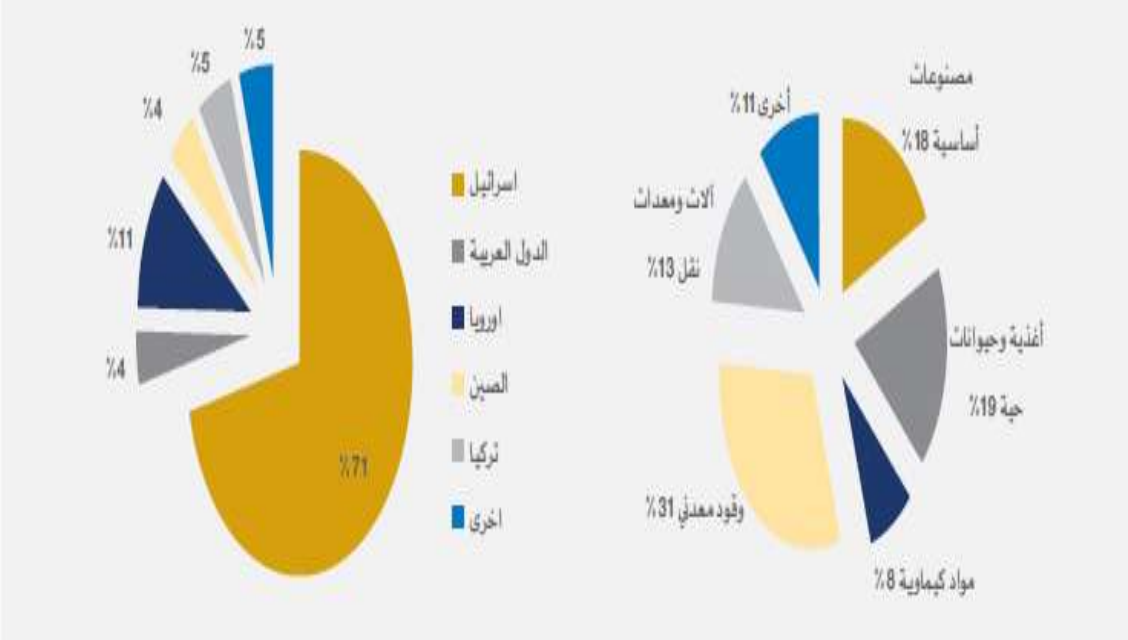

(المصدر. سلطة النقد الفلسطينية،48:2015)

ثالثاً– محددات الميزان التجاري:

عملت إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية من خلال السياسات التي اتبعتها على تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني شبه المطلقة لنظيره الإسرائيلي، وحرمته من تنويع مصادر الواردات وتنويع أسواق التصدير، وأجبرت الاقتصاد الفلسطيني على انتهاج سياسات تصدير لا تتناسب والاحتياجات التنموية الفلسطينية، مما أدى إلى أن تشكل السلع الاستهلاكية ما قيمته 80% من مجمل وارداته السلعية، وهو ما يعكس مدى التشوه والخلل في تركيبة التجارة الخارجية، ويعبر عن ضعف القدرة الإنتاجية المحلية فيما يتعلق بتلبية الطلب المحلي.

الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبة الصادرات إلى الواردات الفلسطينية، وزيادة في حجم عجز الميزان التجاري، مما ترتّب عليه الاعتماد على مصادر تمويل خارجي للتقليل من قيمة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني كان أبرزها (بكدار– التقرير السنوي، 2013: 38)

1- المنح والمساعدات الخارجية:

تعد المنح والمساعدات الخارجية أهم مصادر التمويل لخزينة السلطة وخصوصاً في تغطية النفقات العامة للحكومات الفلسطينية المتعاقبة، حيث بلغت نسبة مساهمتها في تمويل النفقات العامة حوالي (36.1%)، في المتوسط خلال الفترة (1996-2014)م. ولا شك أن هذه المنح والمساعدات مرتبطة تماماً بالمواقف السياسية، الأمر الذي جعل المالية العامة الفلسطينية واقعة بين فخي إيرادات المقاصة والمنح والمساعدات الخارجية، حيث إن البندين معا بلغ في المتوسط (1724) مليون دولار خلال الفترة المذكورة، وقد بلغ متوسط نسبة البندين معاً (78%) من صافي الإيرادات العامة والمنح للسلطة الفلسطينية. وغطت حوالي(74%) في النفقات العامة خلال الفترة (1996-2015)م مع ملاحظة ارتفاع هذه النسبة في السنوات الأخيرة، حيث بلغت نسبة مساهمتها في النفقات العامة حوالي(91%) في العام (2014)م، وتراجعت إلى (79%) في العام 2015،(عودة 775:2016)

شكل (8): نسبة مساهمة إيرادات المقاصة والمنح في كل من صافي الإيرادات والمنح والنفقات العامة خلال الفترة 1996-2014

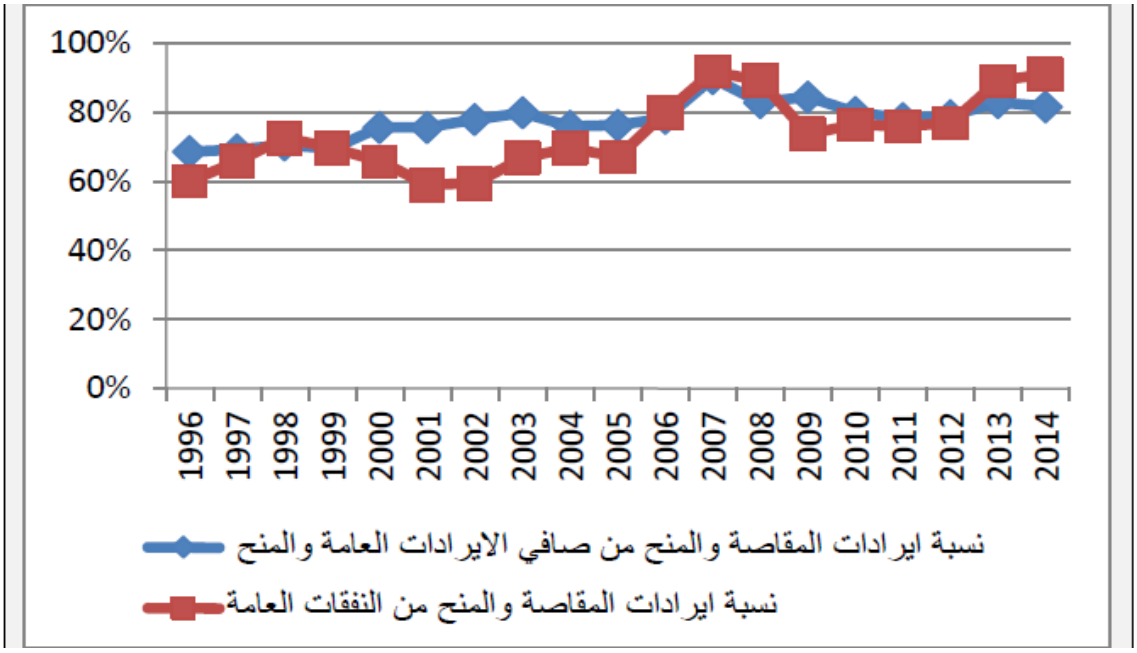

(المصدر. عودة،755:2016)

2- درجة الانكشاف:

يتم بيان الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد القومي من خلال درجة الانكشاف والتي يتم احتسابها وفق المعادلة التالية:

درجة الانكشاف = مجموع الصادرات + مجموع الواردات

الناتج المحلي الإجمالي

وبتطبيق هذه المعادلة على التجارة الخارجية الفلسطينية نجد أن نسبة درجة الانكشاف مرتفعة حيث بلغت في عام (2013)م حوالي (77%)، ولا تعني هذه النسبة المرتفعة للاقتصاد الفلسطيني تبعيتها للاقتصاد العالمي والإسرائيلي تحديداً، وذلك بسبب حجم التبادل التجاري بين فلسطين وإسرائيل، ويُعزى ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع قيمة الواردات بمعدلات نمو متزايدة عن الصادرات، وهذا حال الاقتصاد الفلسطيني، فعلى سبيل المثال بلغ العجز التجاري للعام (2013)م ما يقرب من (4.8770) مليون دولار أي بنسبة (41%) من الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت الصادرات بنسبة (6.9%) لتبلغ (840) مليون دولار مع انخفاض الواردات السلعية بنسبة 2.7% لتبلغ (4.580) مليون دولار، (بال تريد – التبادل التجاري بين فلسطين والأردن، 14:2014).

ويتسم قطاع التصدير الصغير والضعيف بانخفاض القيمة المضافة، وتدني المستوى التكنولوجي وتركز معظم الصادرات في الضفة الغربية، إضافةً إلى تآكل قاعدة الإنتاج الناجم عن التدابير التي يفرضها الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بقطاع السلع القابلة للتداول التجاري، وإلى ضعف القدرة التنافسية لما تبقى من هذه القاعدة نتيجة تكاليف الإنتاج غير المشجعة، مما أضعف من قدرة المنتجين على اقتحام الأسواق الخارجية، أو حتى المنافسة على الصعيد المحلي، إضافةً إلى عدم قدرة المنتجين الفلسطينيين على الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية في المنطقة "جيم" التي تسيطر عليها إسرائيل إداريًا وامنيًا بالكامل، (الأونكتاد،2013: 10).

3- هيكلية الصادرات والواردات من حيث التركيز السلعي والتوزيع الجغرافي.

تعد إسرائيل الشريك التجاري الأكبر لدولة فلسطين، إذ تبلغ نسبة الواردات (75%) سنوياً، يليها الاتحاد الأوروبي (8.8%)، ثم تركيا (5.6%)، فالصين (4.6%)، وأقلها دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (4.2%)، وخلال (17) عاماً استمر هذا التسلسل بمتوسط قليل الاختلاف، وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للواردات الفلسطينية بين عامي (2007-2013)م نجد أن الاعتماد على الواردات الإسرائيلية في ازدياد غالباً، فقد ازداد في عام (2013)م مقارنة بعام (2012)محيث كان

(71%)، أما عام (2013)م فسجل نسبة (72%)، وقد ارتفع مؤشر نسبة الصادرات السلعية إلى الدول العربية (9%) ومعظمها مع السعودية والأردن والإمارات لعام (2013)م .

أما التوزيع الجغرافي للصادرات الفلسطينية، بين عامي (2007-2013)م، فنجد أن الصادرات الفلسطينية ازدادت بشكل ملحوظ في عام (2013)م، ولا زال السوق الإسرائيلي الجهة الأولى للصادرات الفلسطينية، وإذ ارتفعت نسبة الصادرات إليه من (82%) في (2012) إلى (90 %) في (2013)، أما الصادرات لجميع الدول الأخرى عدا تركيا وهولندا فانخفضت، فعلى سبيل المثال انخفضت الصادرات إلى الإمارات بنسبة 50%(بال تريد – التقرير السنوي 2014: 20-21)

جدول رقم(8): يوضح أبرز عشر سلع تم استيرادها إلى الأراضي الفلسطينية، 2009

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

السلعة	الأراضي الفلسطينية	النسبة المئوية*
زيت الوقود مازوت (ديزل)	501,113	13.9
بنزين (جازولين)	177,269	4.9
أعلاف	102,519	2.8
اسمنت	102,104	2.8
غاز طبيعي	75,263	2.1
دقيق حنطة(قمح)	40,519	1.1
أدوية	39,443	1.1
مياه غير المخطوط	38,362	1.1
مياه معدنية وغازية	36,441	1.0
مصنوعات ورقية	35,624	1.0
المجموع	**1,148,658**	**31.9**

(المصدر. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011:29)

جدول رقم(9): يوضح أبرز عشر سلع تم تصديرها من الأراضي الفلسطينية، 2009

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

السلعة	الأراضي الفلسطينية	النسبة المئوية*
أحجار بناء	53,460	10.3
رخام	27,897	5.4
أكياس بلاستكية	20,478	4.0
فرشات إسفنج	18,936	3.7
لفائف عادية (سجائر) محتوية على تبغ	17,123	3.3
أحذية	14,538	2.8
طبليات خشبية(مشاتيح)	12,349	2.4
أثاث من خشب من الأنواع المستعملة في غرف النوم	12,248	2.4
بروفيلات من الألمنيوم	11,668	2.3
حرارة و فصلات من حديد	10,281	2.0
المجموع	**198,977**	**38.4**

(المصدر. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،30:2011)

وتتسم التجارة الخارجية الفلسطينية بتركزها السلعي الواضح في عدد محدود من السلع الأولية وبتنوعها المفرط في جانب الواردات، وتشكل المنتجات الرئيسة المصدرة من المنتجات النهائية والخام من الحجر والرخام، ما نسبته (25%) من قيمة الصادرات الكلية للفترتين(2004-2002م(2009-2011)م، وبالفعل فقد تضاعفت قيمة وحصة صادرات الحجارة والرخام على مدى السنوات العشر الماضية، كما زادت قيمة المنتجات النهائية منها بنسبة (16%)، وتأتي في الأهمية الثانية صادرات الحديد المعاد صهره، والبلاستيك، والأدوية والأثاث وتمثل الصادرات من هذه المنتجات معاً ما نسبته (21.4%) من قيمة الصادرات السلعية للفترة (2009-2011)م (بال تريد،2014: 25).

ويرى الباحث أن طبيعة التبادل التجاري الفلسطيني استيراداً وتصديًرا تستفيد منها إسرائيل بالدرجة الأول، فعلى صعيد الصادرات تحصل إسرائيل عَلى رسوم وضرائب، أما بخصوص الواردات من إسرائيل فتشكل غزة والضفة السوق الثانية بعد أمريكيا بمبلغ وقدره أربعة مليار دولار ونرى أن موازين القوى تعلب دوراً كبيراً في نظرة إسرائيل للاقتصاد، على أساس أن الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاد قوي مقابل ضعف الاقتصاد الفلسطيني، وانعدام الموارد الطبيعية وهشاشة بنيته الإنتاجية والصناعية، وغياب تحكمها بحركة المعابر، وأن إسرائيل تحكمها أيديولوجية الغرب القائم على أن القوة العسكرية مرادفة للقوة الاقتصادية، وأن التبادل التجاري الفلسطيني المنخفض مع الدول الأخرى يتم بموجب موافقة إسرائيل، وهي تسمح به على أساس أنه لا يؤثر عليها.

4- ارتفاع معدل الاستيراد والتصدير من إسرائيل:

من أهم خصائص التجارة الخارجية الفلسطينية تبعيتها القسرية للاقتصاد الإسرائيلي، فقد أصبحت إسرائيل السوق الخارجية الوحيدة للصادرات والواردات الفلسطينية نتيجة القيود المفروضة على الجانب الفلسطيني، وارتفاع تكاليف التجارة مع باقي العالم، وهذا من شأنه أن يبقي التركيز طويل الأمد للتجارة الفلسطينية مع إسرائيل، والتي تشكل معظم القيود المفروضة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرت التبعية الهيكلية في عام (2012)م، حيث استأثرت إسرائيل بنسبة (70%) من الواردات الفلسطينية، واستوعبت أكثر من(80%) من صادراتها، مما خلفّ عجزًا في ميزان التجارة الثنائية قيمته (3.7) مليار دولار، أي ما يعادل (77%)من مجموع العجز التجاري الفلسطيني و(37%) من الناتج المحلي الإجمالي،(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013: 10-11)

5- الدخل المحول من الخارج:

يعتبر الدخل المحول من الخارج (تعويضات العاملين ودخل الاستثمار) أحد مصادر التمويل الأساسية لعجز الميزان التجاري، خصوصاً في حالة فلسطين كونها مصدرة للعمالة فقد حقق حساب الدخل خلال العام (2014)م فائضاً مقداره (1.381.3) مليون دولار بزيادة نسبتها (19.0%) عن العام (2013)م بفضل ارتفاع أعداد العاملين، وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الذي طغى على انخفاض الأجر الاسمي، وبالتالي ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (10.8%) مقارنة بنحو (9.3%) في عام (2013)م، وهذا يعني أن الجزء الأكبر من هذا الفائض يرتبط بدرجة أساسية بتعويضات العاملين في إسرائيل، التي شكلت حوالي (90.2%) من صافي الدخل المحول من الخارج خلال العام (2014)م، في حين ترتبط النسبة الباقية بالعائد على الاستثمارات الفلسطينية في الخارج (الاستثمار المباشر واستثمار الحافظة والاستثمارات الأخرى) الذي يعتبر بطبيعة الحال متدنياً، نظراً لكون الجزء الأكبر منه على شكل ودائع في الخارج، وتأثرها بمستويات الفائدة المتدنية على المستوى العالمي، (سلطة النقد الفلسطينية 51:2015).

شكل (9):الدخل المحول من الخارج 2010-2014

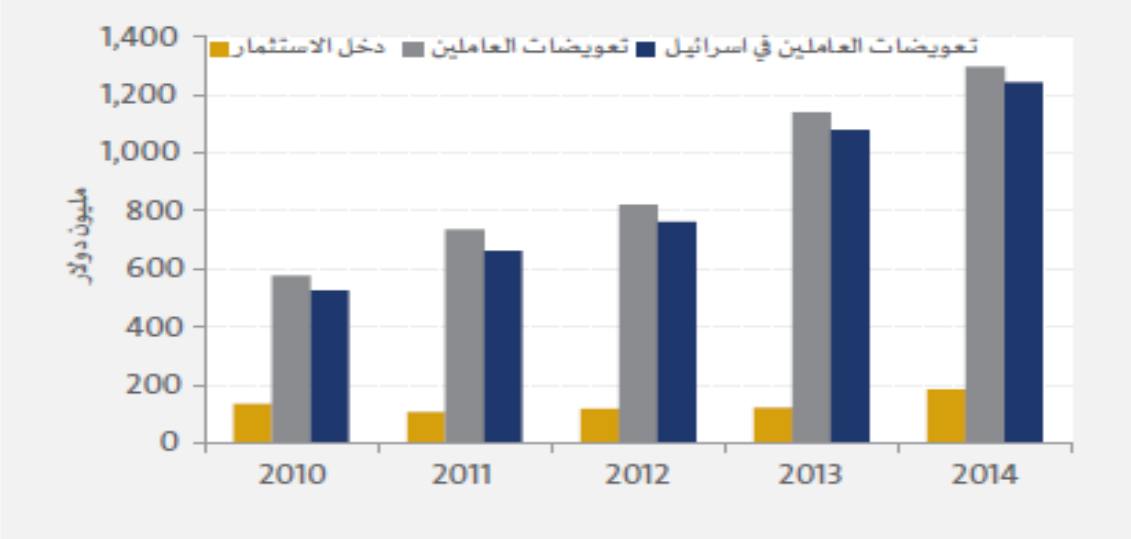

(المصدر: سلطة النقد الفلسطينية،51:2015)

ويعتبر حساب الدخل ذو أهمية بالنسبة للميزان التجاري الفلسطيني، حيث ساهم هذا الحساب في تمويل ما يقارب (25.2%) من عجز الميزان التجاري بالمقارنة مع (24.5%) عام (2013)م وترتبط تعويضات العاملين الفلسطينيين بالعمالة الفلسطينية في إسرائيل التي شهدت خلال السنوات الخمس الأخيرة بعض التزايد النسبي، ويذكرَ في هذا الشأنَ أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل شكّلت خلال الفترة(2000)م إلى (2014)م حوالي (8.0%) بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي ونحو (6.5%) من الدخل القومي الإجمالي، بينما تجاوزت هذه النسبة (20.0%) في الفترات التي سبقت العام (2000)م.(سلطة النقد الفلسطينية 51:2015).

6- التضخم:

تتأثر مستويات الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني بمستويات الأسعار العالمية والأسعار في إسرائيل، وهو ما يعرف بأثر العامل الخارجي أو التضخم المستورد، ويعكس الارتفاع في معدلات الأسعار في فلسطين الارتفاعات الكبيرة في أسعار المحروقات، والمواد الغذائية العالمية ومستويات الأسعار في إسرائيل، وهذا يعني أن معدلات التضخم في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية، ويعود ذلك إلى الحصار والعدوان الإسرائيلي عل قطاع غزة، مما أدى إلى نقص في المواد الغذائية والأساسية وارتفاع نسبي في الأسعار، ولكن خلال السنوات (2013/2010)م نجد أن معدلات التضخم في قطاع غزة أقل منها في الضفة الغربية، ويعود ذلك إلى اعتماد قطاع غزة على الاستيراد عبر الأنفاق من مصر للسلع الأساسية والغذائية والمحروقات، وبأسعار أقل نسبياً من السلع المستوردة من إسرائيل أو عبرها، بينما تتأثر أسعار السلع في الضفة الغربية بشكل أساسي

بأسعارها في إسرائيل وحجم الطلب المحلي، وتتأثر مستويات الأسعار المحلية بأسعار صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل العملات الأجنبية وبخاصة الدولار الأمريكي والدينار الأردني(صبيح، 2015:84-89).

شكل (10) معدل التضخم في فلسطين، الأردن، مصر، وإسرائيل

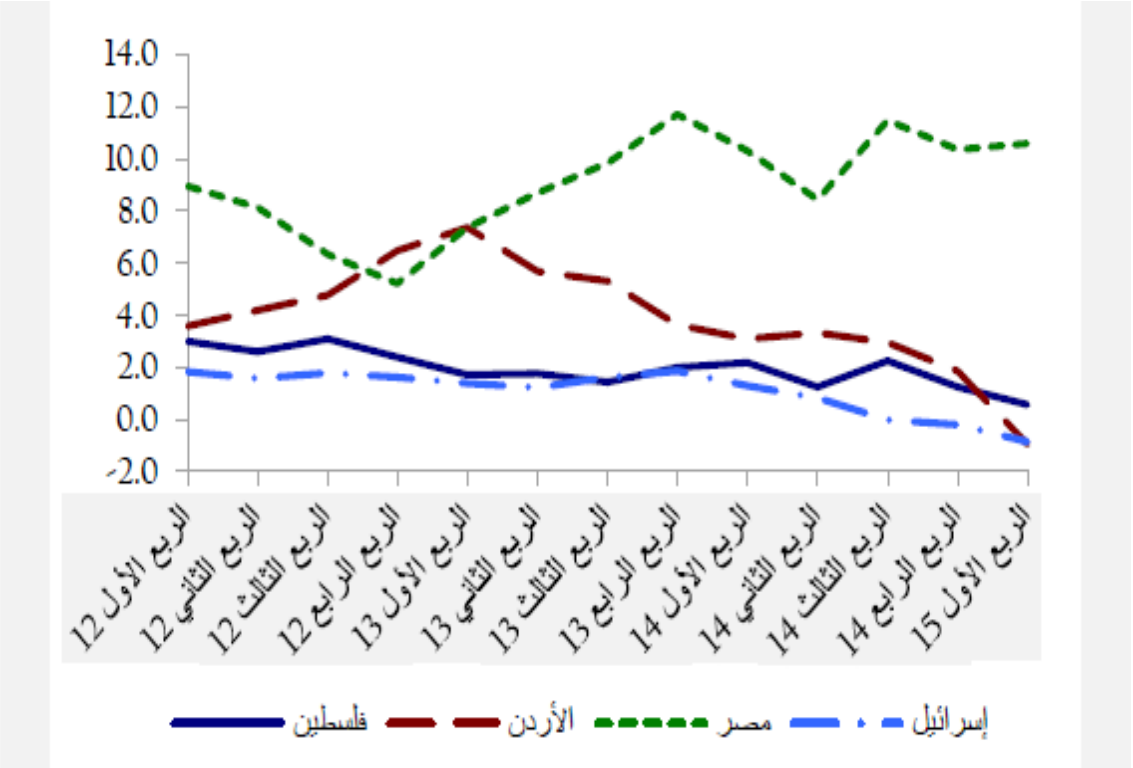

(المصدر. سلطة النقد الفلسطينية،2015:3)

رابعاً – مؤشرات الميزان التجاري:

تعد مناطق السلطة الفلسطينية من أكثر المناطق اعتماداً على الاستيراد، كما تفرض إسرائيل الكثير من العراقيل على عمليات الإنتاج والتصدير، بالإضافة إلى انعدام الموارد الطبيعية، وشح توافر المواد الأولية اللازمة للتصنيع، وبالتالي فقد عانت السلطة من عجز مزمن في ميزانها التجاري طوال عشرين عاماً على نشوئها، وإليكم أبرز مؤشرات الميزان التجاري :

جدول رقم(10): يوضح مؤشرات الصادرات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية2008-2013
(القيمة مليون دولار أمريكي)

المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الصادرات الفلسطينية	558	518	575	746	782	901
إجمالي الصادرات حسب البلد						
إلى إسرائيل	499	454	453	644	639	786
إلى الدول العربية	46	50	66	74	109	84
إلى باقي دول العالم	13	14	56	28	34	31
إجمالي توزيع الصادرات						
وطنية	390	364	410	488	556	636
معاد تصديرها	168	154	165	258	226	265
إجمالي الصادرات حسب المنطقة						
الضفة الغربية	558	518	572	742	777	899
قطاع غزة	–	–	3	4	5	2

(المصدر. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،51:2015).

يتضح من جدول رقم(10) أن الصادرات الفلسطينية تتراوح ما بين (12.6%) إلى (14%) ولم تتجاوز ذلك، وتتركز معظم الصادرات مع إسرائيل بنسبة (87%)، ومع دول العربية بنسبة (8%) وشبه انعدامه مع باقي دول العالم حيث لم تتجاوز (5%) في أحسن الأحوال، وأن معظم الصادرات الفلسطينية هي صادرات وطنية، حيث شكلت ما نسبته (70%)، وأستاثرت الضفة الغربية بنصيب الأسد من التصدير مقابل انخفاضه من القطاع نتيجة الحصار المحكم منذ عشرة سنوات.

"**وقد أثرت العوامل الذاتية الناتجة:** عن الخلل في تركيبة الاقتصاد وحجمه في تباطؤ نمو التجارة الخارجية، حيث إن ضعف البنية التحتية للتجارة جعل من دخول الأسواق الخارجية أمرًا صعباً ومعقداً، الأمر الذي انعكس على قيمة الصادرات الفلسطينية للخارج ونوعيتها، كما ساهم في ذلك الافتقار الملحوظ لاستراتيجية شاملة ومتكاملة للتجارة في هذا الاتجاه. فعلى الرغم من تبني السلطة الوطنية الفلسطينية لنظام السوق المفتوح والاقتصاد الحر، فإن التخطيط الاستراتيجي لتنمية وتعزيز هذا التوجه لا يزال دون المستوى الفعال الذي يخدم هذه الاستراتيجية، (أبوجامع، 959:2010).

إن اتفاق باريس وما أعقبه من اتفاقيات وبروتوكولات تجارية مع العديد من الدول، خاصة الاتحاد الأوروبي والدول العربية، لم تنحٍ في تغيير واقع التجارة الخارجية الفلسطينية، بقدر ما عملت على تكريسه، بل زادته سوءاً وخصوصا مع الجانب الإسرائيلي، الذي عمل على استغلال بنود الاتفاق وتفريغه من مضمونه، وعدم السماح بتعديله وتطويره ليلائم تطورات الاقتصاد الفلسطيني، مما أضعف قدرته على تطوير تجارته الخارجية، وساهم في الحد من قدرته على السيطرة على معابره ومصادره الطبيعية،(سلطة النقد الفلسطينية،49:2015).

وتفيد أ/ سهيلة كنعان بضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية للنفاذ إلى الأسواق الخارجية لافتقاره للجودة والتميز، ولذلك ترى ضرورة بث الوعي بأهمية المنتج الفلسطيني ،وأن يكون الإنتاج من أجل التصدير، وخصوصاً للصناعات المميزة مثل صناعة زيت الزيتون وإنتاجه وصناعة الجلدية والملابس، والمواد الغذائية مثل الألبان، والتوت الأرضي، والأثاث وإنتاج الزهور، وهذا يحتاج لتفعيل دور الإعلانات والإعلام، وعقد ندوات ورشات عمل لتوضيح أهمية المنتج الفلسطيني وتؤكد على ضرورة تفعيل دور الاتفاقيات التجارية الثنائية في تعزيز التبادل التجاري مع دول الجوار لا سيما مصر والأردن للتخفيف من العجز التجاري، من خلال زيادة الصادرات الفلسطينية عبر منحها منافذ تسويقية إضافية.

وترى أنه لا يوجد بدائل لاتفاق باريس الاقتصادي بحكم اختلال موازين القوى بين الطرفين، وتركيز الرئيس أبومازن على الحراك السياسي ممثلاً بالذهاب إلى الأمم المتحدة، وضرورة وضع الخطط اللازمة للحد من العجز في الميزان التجاري من خلال تغيير في التخطيط ورسم السياسات بما يتماشي مع الواقع والمعطيات الفلسطينية، (كنعان، 2015/10/17: مقابلة)

جدول رقم (11): يوضح مؤشرات الواردات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية -2013 2008. القيمة (مليون دولار أمريكي)

المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الواردات الفلسطينية	3.466	3.600	3.958	4.374	4.697	5.164
إجمالي الواردات الفلسطينية حسب الواسطة						
بواسطة البر	2.817	3.091	3.460	3.848	4.191	4.611
بواسطة شبكات الكهرباء والأنابيب	649	509	498	526	506	553
إجمالي الواردات حسب البلد						
من إسرائيل	2.795	2.651	2.873	3.091	3.351	3.695
من دول الاتحاد الأوروبي	223	348	367	444	496	455
من الدول العربية	75	92	130	162	187	215
من الدول الأمريكية	60	71	67	76	82	88
من باقي دول العالم	313	438	521	601	581	711
صافي الميزان التجاري	-2.908	-3.082	-3.383	-3.628	-3.915	-4.263

(المصدر. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2015: 52)

تعد مناطق السلطة الفلسطينية من أكثر المناطق اعتماداً على الاستيراد فمن خلال جدول رقم(11)يتضح ارتفاع حجم الواردات بنسبة (87%)، كما بلغت نسبة الواردات الفلسطينية بواسطة البر (81%) لعام(2008)م، و(87%)لعام(2010)م،و(89%) لعام (2013)م، مع انخفاض الواردات الفلسطينية بواسطة شبكات الكهرباء والأنابيب من (19%) لعام (2008)م، إلى(13%) لعام (2010)م، إلى (11%) لعام 2013م.

إما إجمالي الواردات حسب الدول، فكانت إسرائيل أعلى نسبة حيث بلغت (80%) عام (2008)م مع انخفاضه عام(2010)م، إلى (72%) ووصلت إلى(60%) عام (2013)م، ويعود ذلك إلى نجاح السلطة في تنويع مصادر التوريد، مع استمرار انخفاض التبادل التجاري مع باقي الدول، حيث لم تتجاوز نسبة تبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي عن (9.2%)، ومع الدول العربية

عن (5%) ومع أمريكيا بنسبة (2%)، ومع باقي دول العالم بنسبة (12%)، ولذلك استمر عجز الميزان التجاري الفلسطيني ما بين (70-74%).

"إن القيود والعوائق المتعددة التي فرضتها إسرائيل على حركة السلع والأفراد بحجة " الدواعي الأمنية " أدت إلى زيادة معدل تكلفة الإنتاج وازدياد المدة الزمنية اللازمة لوصول المواد الخام والمدخلات المستوردة، إلى المعابر، عدا عن ارتفاع تكاليف الشحن، مما أعطى المنتج الإسرائيلي ميزة تنافسية أخرى على حساب المنتج الوطني، الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبة الصادرات إلى الواردات الفلسطينية، وزيادة في حجم عجز الميزان التجاري.

كما كرسّت إسرائيل من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لها من خلال فرض أن تتم معظم مبادلاته التجارية الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي عبر المعابر والحدود الدولية الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، ووضعت العديد من العراقيل أمام إمكانية اندماج أنشطة التجارة الفلسطينية بالمحيط الإقليمي والدولي، (بكدار، 2013: 38).

أما عن توقعات حركة التبادل التجاري الخارجي، فيشير الاتجاه العام نحو زيادة حجم هذا التبادل مع استمرار اتساع فجوة العجز، ويأتي ذلك بسبب السياسة الإسرائيلية التي تسمح بالتوسع الاستيرادي الاستهلاكي مع عرقلة الصادرات، ومن الأهمية بمكان خفض عجز الميزان التجاري لأدنى مستوى ممكن، بمراعاة إنقاص الواردات أو الحد من ارتفاعها، وذلك بالتمييز بين الضروريات والكماليات والسلع الاستهلاكية والإنتاجية، ومدى القدرة على إنتاجها محلياً، وبمراجعة قوائم الواردات لسنة (2011)م نجد في طليعتها الوقود والطاقة بنحو (912.4) مليون دولار وبنسبة (21.6%)، من مجموع الواردات، ثم الإسمنت الأسود بنسبة (2.7%)، أي إن هاتين السلعتين فقط استحوذتا على نحو ربع قيمة الواردات، وبالتوازي مع ما سبق، فهناك حاجة لتطوير الصادرات وتنويعها، وزيادة نموها وتوسيع آفاقها مع بلدان العالم، لأجل تقليص عجز الميزان التجاري بشكل ملموس ضمن سياسات تجارية مدروسة،(صالح ،2012-330:2013)

جدول رقم (12): يوضح مؤشرات التجارة الخارجية الفلسطينية الخدمية مع إسرائيل2013 2008

القيمة(مليون دولار أمريكي)

مؤشر	السنة					
	2008	2009	2010	2011	2012	2013
أجمالي الصادرات الخدمية	126.56	122.95	119.39	159	158	186
إجمالي الواردات الخدمية	95.10	131.15	130.84	127	119	136
صافي الميزان الخدمي	31.46	-8.2	-11.45	32	39	50

(المصدر. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2015: 53)

يتضح من جدول رقم (12) أن هناك تذبذباً واضحاً في **الصادرات الخدمية**، حيث بلغت نسبتها (57%) لعام (2008)، ثم تعرضت لانخفاض واضح لعام (2010) بنسبة (10%) لتصبح (47%) وعادت للارتفاع لعام (2011)، حيث وصل إلى (55%)، تم ارتفعت إلى (57%) عام (2013)، أما إجمالي **الواردات الخدمية** فقد بلغ (42%) لعام (2008)م، وارتفعت بنسبة (10%) لعام (2010) حيث بلغ (52%)، تم تعرضت للانخفاض إلى (44%)، لعام (2011)م، واستمر بالانخفاض إلى (42%) لعام 2013.

لذا سجل صافي **الميزان الخدمي** فائضًا (31.46) مليون دولار عام (2008)م، ثم بعد ذلك وصل (-8.2, -11.45) مليون دولار لعامي (2009-2010)م على التوالي، وارتفع بعد ذلك إلى (32-39-50) مليون دولار للأعوام الثلاث (2011-2012-2013)م.

المبحث الثاني– التوازن والاختلال في الميزان التجاري.

تمهيد:

ينقسم الفصل الثاني إلى محورين يتناول **المحور الأول** عن تطور حركة الصادرات الفلسطينية من حيث إسرائيل الشريك الرئيس في التجارة الخارجية، وتدني أداء القاعدة الإنتاجية والتصنيع، وتحكم إسرائيل بدخول المواد الخام، وأثر الحصار على القطاعات الاقتصادية المختلفة ويتحدث **المحور الثاني** تطور حركة الواردات الفلسطينية من حيث كون معظمها من إسرائيل أوعبرها وانخفاض نسبة الاستيراد مع دول الجوار، وارتفاع الأسعار في فلسطين.

أولاً– تطور حركة الصادرات الفلسطينية:

جدول رقم (13): يوضح تطور الصادرات الفلسطينية والناتج المحلي الإجمالي للفترة (2011– 1994)

بالأسعار الثابتة

السنة	الصادرات السلع وخدمات بالأسعار الثابتة /مليون دولار	*% النمو السنوي في الصادرات	GDP / بالأسعار الثابتة /مليون دولار	* % مساهمة الصادرات فيGDP
1994	412.0	10.2	3,038.4	13.56
1995	463.6	12.53	3,212.4	14.43
1996	515.4	11.18	3,292.8	15.65
1997	546.8	6.09	3,744.0	14.60
1998	674.8	23.41	4,197.7	16.08
1999	683.6	1.30	4,534.9	15.07
2000	698.2	2.14	4,146.7	16.84
2001	416.7	-40.32	3,810.8	10.93
2002	381.0	-8.57	3,301.4	11.54
2003	428.2	12.39	3,800.5	11.27
2004	483.8	12.99	4,198.4	11.52
2005	597.7	23.54	4,559.5	13.11
2006	629.0	5.24	4,322.3	14.55
2007	700.2	11.32	4,554.1	15.38
2008	793.0	13.25	4,878.3	16.26
2009	822.7	3.75	5,239.3	15.70
2010	999.3	21.47	5,754.3	17.37
2011	1,139.5	14.03	6,323.0	18.02

(المصدر. أبوعيدة، 2013: 359)

من البيانات المدرجة في الجدول رقم(13) يتضح أن حجم الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات يغلب عليه طابع التذبذب من سنة إلى أخرى، حيث نمت الصادرات خلال الفترة1994م وحتى عام(2000)م من(412.0) مليون دولار عام (1994)م إلى (698.2) مليون دولار عام (2000)م، بمعدل نمو سنوي تراوح ما بين (1.3%)، كما شهدت الفترة ما بين(2001-2004)م إضراباً في أداء الصادرات، وذلك يعود إلى الإجراءات الإسرائيلية التي كانت متبعة من قبل إسرائيل خلال انتفاضة الأقصى والتي كان لها أثرٌ بالغ على أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وأداء الصادرات بشكل خاص، أما فيما يتعلق بالفترة(2005-2011)م، فإن حجم الصادرات الفلسطينية قد تضاعف ليسجل زيادة في الحجم من (597.7) مليون دولار عام (2004)م إلى (1.139.5) مليون دولار عام (2011)م، (أبوعيدة، 360:2013).

وإن الصادرات من الضفة الغربية تتقلب بين الفترات الزمنية، حيث انخفضت بنسبة 26% سنة (2000)م، وكذلك انخفضت بنسبة (13%) سنة(2002)ثم عاودت بالارتفاع إلى ما نسبته (17%) سنة (2003)م بينما في عام (2004)م ارتفعت هذه الصادرات بنسبة (39%) مقارنة مع سنة (2003)م، ويعود السبب في ذلك إلى نوعية السلع المصدرة من الضفة الغربية، حيث تمتاز بعض السلع بانخفاض مرونتها التسويقية وبقصر عمرها الافتراضي، وتعرضها للتلف مثل الصادرات من السجائر والأدوية التي تعتبر من أكثر السلع تصديراً بينما هناك الصادرات من الأحجار والرخام والتي يتم الحفاظ على شكلها ومحتواها، وتؤثر اقتصادياً على إجمالي صادرات الضفة الغربية.

وتشير النتائج إلى أن (40%) من صادرات الضفة الغربية لعام (2004)م كانت من السلع المصنوعة، وقد زادت صادرات الضفة من هذه السلع ثمانية أضعاف ما كانت تمثله عام (2003)م في حين انخفضت الصادرات من الأغذية والحيوانات الحية بنسبة (24%) مقارنةً مع عام (2003)م حيث مثلت ما نسبته (8%)، بينما شكّلت الصادرات من المشروبات والتبغ ما نسبته (6%) من إجمالي صادرات القطاع بزيادة مقدارها (12%)، أما المواد الكيماوية فشكلت الصادرات منها عام (2004)م ما نسبتها (10%) من إجمالي الصادرات، وهذا شكل زيادة مقدارها ضعفين ونصف عن عام (2003)م،(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005:4-6).

ويتميز الاقتصاد الفلسطيني بكونه اقتصاداً خدماتياً، فقد ساهم قطاع الخدمات خلال الأعوام (1994)م إلى (2013)م بنسبة تعادل (23.6%) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كقطاع اقتصادي وبالنظر إلى أهمية هذا القطاع فلا بَد لأي اتفاقية تجارية أن تأخذً بعين الاعتبار هذا القطاع الاقتصادي المهم، حيث إن نسبة مساهمة الخدمات في الصادرات الفلسطينية لا

تتجاوز (14%) من إجمالي الصادرات، ومعظم الصادرات هي صناعية حيت تبلغ نسبتها(83%) من إجمالي الصادرات الفلسطينية، وأن جل مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي هي محلية، وهذا مؤشر إلى ضرورة الاهتمام في العمل على زيادة صادرات الخدمات، بما ينعكس إيجابياً على الميزان التجاري الفلسطيني، ونظراً لأهمية مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، فلا بَد من الإشارة إلى تطور بعض القطاعات الخدماتية الفرعية، حيث شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات التسع عشرة الأخيرة، تغيرات نوعية في تركيبة هذا القطاع، إذ حدث نمو في بعض القطاعات المهمة، فمثلاً حدوث تطور كبير على مؤشرات الجهاز المصرفي الذي كان هامشياً في الفترة التي سبقت إنشاء السلطة عام (1994)م.(بال تريد،2014: 12-15).

ثانياً - تطور حركة الواردات الفلسطينية:

ارتفعت الواردات السلعية من (1412) مليون دولار عام (1994)م إلى (3007) مليون دولار عام (1999)م أي ارتفعت بنسبة (130%)، وبمعدل سنوي مقداره (22.6%)، إلا أنها انخفضت إلى (2382.81) مليون دولار عام (2000)م أي بنسبة (21%) جراء الإغلاق والحصار المكثف بداية الأشهر الأولى لانتفاضة الأقصى، ثم ارتفعت الواردات السلعية بشكل لافت للنظر خلال فترة الانتفاضة، حيث بلغت (3466.2) مليون دولار عام (2008)م أي ارتفعت بنسبة (45.5%) خلال الفترة (2000-2008)م، علما بأن قيمة الواردات الخدمية (95.1) مليون دولار عام (2008)م.

وارتفاع القوة الشرائية من جهة أخرى، إضافة إلى زيادة الاعتماد على الواردات للاستهلاك (الخاص والحكومي)، حيث ارتفعت الواردات السلعية للاستهلاك من (40%) خلال الفترة(1988-1994)م لأكثر من (60%) خلال الفترة(1995-1998)م وانخفضت هذه النسبة إلى (45.7%) عام (2000) ثم ارتفعت إلى (64.3%) عام (2008)م، ونستنتج مما سبق ارتفاع نسبة الواردات السلعية خلال الفترة (1994- 2008)م نحو (154.5%)، في حين أن نسبة الارتفاع في الصادرات قد بلغت (37.2%)، وارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري السلعي من (1005) مليون دولار عام (1994)م إلى (2907.72) مليون دولار عام (2008)م أي ارتفع بنسبة (189.3) خلال نفس الفترة، الأمر الذي يستدعي التوقف أمام هذا الارتفاع غير المبرر في العجز، مما يظهر بوضوح الانكشاف الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني والسياسات الواجب إتباعها من أجل ترشيد حجم الواردات، وإعادة هيكلتها بما يخدم القطاعات الإنتاجية وبالتالي تحفيز الصادرات الفلسطينية، وقد ارتفعت نسبة التبادل التجاري السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة من(67.6%) عام (2000)م إلى نحو (83.5%) عام

(2008)م نتيجة التحسن الطفيف الذي طرأ على الأوضاع المعيشية مؤخراً، كما حقق الميزان التجاري الخدمي فائض بمقدار 31.5 مليون دولار.(الصوراني، 2011:240-242)

أما تركيبة الواردات من العالم الخارجي (من حيث المصدر) فقد طرأ عليها تغيرات مهمة أيضاً فبعد أن كانت الواردات من إسرائيل تشكل ما نسبته (86.5%)، انخفضت بشكل ملموس لتصل إلى أدنى مستوى لها في العام (2007)م، وبشكل رئيس بسبب انخفاض واردات غزة من إسرائيل في ظل الحصار المفروض على غزة، قبل أن تعود النسبة للارتفاع في الأعوام اللاحقة لتستقر عن مستوى (70%)، وشهدت الفترة السابقة أيضاً دخول منتجات من أسواق جديدة مثل الواردات من الصين التي ارتفعت من (10) مليون دولار إلى أكثر من (194) مليون دولار والدول العربية والأوروبية والأسيوية،(ماس2013:21-22).

إن فترات النمو التدريجي في حجم الواردات السلعية تمثلت في الفترة من(2000إلى 2008)م حيث شهدت نمواً متدرجاً، وبدون انخفاض خلال ست سنوات على التوالي، حيث إن الواردات ارتفعت بنسبة (40%)، تليها الفترة الأخيرة من (2010 إلى 2013)م والتي تميزت خلالها بالعام (2011)محيث ارتفعت بنسبة (30%) عن العام (2010)، بينما ارتفعت الواردات بنسبة (10%) كما أنه في العام (2013)م ارتفعت الواردات السلعية عن العام (2012)م بنسبة (9.9%)، وعند الإشارة إلى أبرز محطات الانخفاض في حجم الواردات، فقد تمثلت في العام (2001)م والعام (2002)م،إذ انخفضت الواردات بنسبة (28% و15%) على التوالي، بينما في العام (2002)م كان الانخفاض الأكبر للواردات بنسبة (25%)، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى اندلاع الانتفاضة وما رافقها من إجراءات إسرائيلية ،إذ في حينها تراجع الناتج المحلي بنسبة (21%) تقريباً عن العام (2000)م، (بال تريد – التبادل التجاري بين فلسطين والأردن، 2014:15).

شكل (11): توزيع الواردات الفلسطينية حسب المصدر وبالترافق مع التسرب المالي:

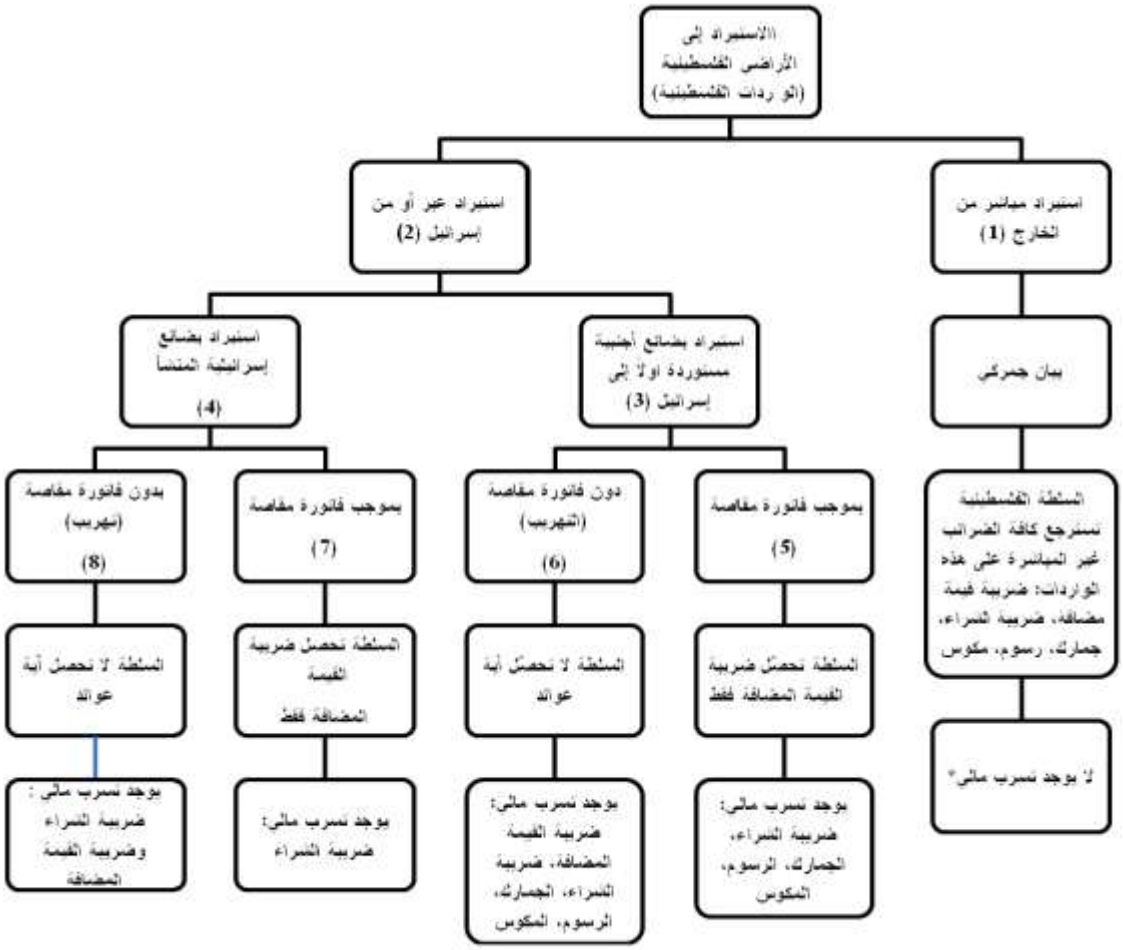

(المصدر. جميل وكنفاني، 4:2015)

يختلف مقدار التسرب المالي باختلاف طريق الاستيراد، واختلاف منشأ البضاعة، وفيما يلي شرح مختصر للتسرب المالي حسب مسار أو طريق الاستيراد:

- الاستيراد المباشر من الخارج (المربع 1 في الشكل رقم11): في حال توفر بيان جمركي تسترجع السلطة الفلسطينية كافة أنواع الضرائب الخمس. أي أنه لا يوجد تسرب مالي يرافق طريق الاستيراد هذا.
- الاستيراد عبر إسرائيل (المربع 3): وهو ما يعرف بالاستيراد غير المباشر، ويتم إما بموجب فاتورة مقاصة (المربع رقم 5)، وفي هذه الحالة تسترجع السلطة الفلسطينية ضريبة القيمة المضافة فقط، وتخسر الأنواع الأربعة الأخرى من الضرائب، أو يكون بدون فاتورة

مقاصة (تهريب، المربع رقم 6)، حيث لا تسترجع السلطة أي عوائد، أي أنها تخسر جميع أنواع الضرائب الخمس.

- استيراد بضائع إسرائيلية المنشأ(المربع 4): وهذا أيضاً إما أن يكون بموجب فاتورة مقاصة (المربع رقم 7)، حيث تسترجع السلطة في هذه الحالة ضريبة القيمة المضافة فقط وتخسر ضرائب الشراء(عدا تلك التي تفرض على المشتقات النفطية والكحول والسجائر) أو بدون فاتورة مقاصة (تهريب، المربع رقم 8)، حيث لا تسترجع السلطة الفلسطينية أية عوائد وعليه فإنها تخسر استرجاع ضريبة الشراء وضريبة القيمة المضافة.

قدرت دراسة حديثة قامت بها الأونكتاد التسرب المالي الناجم عن المصادر المختلفة سابقة الذكر بحوالي (313) مليون دولار في العام (2011)، وهو ما يعادل (3.6%) من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام، وتوصلت الدراسة إلى أن (40%) من التسرب المالي يعود على الاستيراد المباشر وغير المباشر من إسرائيل، في حين يعود (60%) على التهريب الجمركي والتهرب في فواتير المقاصة.

جاء تقدير دراسة الأونكتاد الحالي منخفضا مع التقديرات التي قامت بها الدراسات السابقة، خاصة عند الأخذ بعين الاعتبار أن التقدير الجديد يأخذ في الحسبان التسرب المالي الناجم عن الاستيراد وعن التهريب الجمركي، في حين أن الدراسات الأخرى أهملت حساب التسرب الناتج عن التهريب إذ قدرت دراسة للبنك الدولي (2002)م أن التسرب يبلغ (133) مليون دولار سنوياً باستثناء التهرب والتهريب، أو ما يعادل (3.2%)، من الناتج المحلي الإجمالي، لعل الفارق في تقدير الدراسات يعود إلى اختلاف الفترة الزمنية للتقدير ،لأن معدلات الجمارك هبطت بنسبة كبيرة في السنوات الأخيرة، كما أن ضرائب الشراء باتت تفرض على عدد محدود فقط من السلع الآن في إسرائيل مقارنة بالحال قبل بضعة سنوات، كذلك فإن نسبة الاستيراد المباشر إلى فلسطين (من طرف ثالث) ارتفعت بشكل ملحوظ، من أقل من (10%) من إجمالي الاستيراد في تسعينات القرن الماضي إلى نحو (30%) الآن، وكل هذه العوامل تقلص من نسبة التسرب المالي، (جميل وكنفاني، 5:2015).

خلاصة الفصل الثاني

هدف الفصل إلى معرفة القارئ بالميزان التجاري الفلسطيني، ومكوناته من الصادرات والواردات وضخامة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني، نتيجة ارتفاع الواردات عن الصادرات، ومحددات الميزان التجاري الفلسطيني من حيث ارتفاع وتيرة التبادل التجاري مع إسرائيل استيراداً وتصديراً وانخفاض التبادل التجاري مع البلدان المجاورة، وتطبيق الغلاف الجمركي الموحدّ مع إسرائيل ومحدودية المواد الخام المصدّرة للقطاع، وارتفاع معدّل التضخم في الأسعار، نتيجة ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية، ودور المساعدات والمنح والدخل المحوّل من الخارج في تغطية العجز في الميزان التجاري الفلسطيني .

وتطرق أيضاً إلى أسباب اختلال الميزان التجاري الفلسطيني من حيث السيطرة والتحكم في المعابر البرية والبحرية والجوية، وضعف البنية التحتية للتجارة، وعدم ملاءمة السياسات الفلسطينية للنهوض بالواقع الاقتصادي الفلسطيني المتردي، وانخفاض استثمارات القطاع الخاص، وضعف الموارد الطبيعية.

وتطرق إلى الصادرات الفلسطينية وأنه عرضه للتذبذب والتقلب بسبب الظروف السياسة والاقتصادية غير المستقرة، من حيث تحكم إسرائيل في دخول المواد الخام، وارتفاع أسعارها، وتدني القاعدة الإنتاجية والصناعية وارتفاع تكاليف التشغيل، وضعف القدرة التنافسية للصادرات الفلسطينية لنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

أما بخصوص الواردات فهي تعتمد على إسرائيل أو عبرها بصورة كبيرة جداً، وانخفاضها مع باقي دول العالم وخصوصًا العالم العربي، وارتفاع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، وتركزها على السلع الاستهلاكية، وخصًوصا للمواد الأولية.

الفصل الثالث

الضرائب وسياسات الاستيراد والتصدير

من واقع بروتوكول باريس

المبحث الأول – الضرائب وسياسات الاستيراد والتصدير من واقع بروتوكول باريس

أولاً – الضرائب .

ثانياً – سياسات الاستيراد الفلسطيني.

ثالثاً – سياسات التصدير الفلسطيني .

المبحث الثاني –التجارة الخارجية الفلسطينية.

أولاً – أهمية التجارة الخارجية الفلسطينية .

ثانياً – الميزة النسبية والتجارة الخارجية .

ثالثاً – أهمية الموانئ والنقل البحري .

رابعاً – التجارة الخارجية والميزان التجاري .

مقدمة:

الضريبة فريضة نقدية يلزم الفرد بأدائها للدولة بقانون طبقاً لقواعد محددة باعتباره عضواً في المجتمع لا لغرض إنفاقها للصالح العام فحسب، بل بغية تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع. لذا يتناول **المبحث الأول** – الضرائب كأهم جانب من بروتوكول باريس الاقتصادي، وهو مرتبط بالواقع الفلسطيني من حيث تحقيق التنمية الاقتصادية، وتمويل إيرادات السلطة كسلطة ناشئة، ولكن نجد أن آلية تحصيل الضرائب أدت إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي من خلال تحكّم إسرائيل بأموال المقاصة، وسياسة إسرائيل العقابية أحياناً بمنع تحويل الضرائب مما يسبب خللاً كبيراً لموازنة السلطة، أما **سياسات التصدير** الفلسطيني فهي تعمل جاهدة على زيادة الصادرات لتخفيض عجز الميزان التجاري، من خلال تطوير نوعية المنتج الفلسطيني لترويجه خارجياً والاستفادة من الاتفاقيات الموقعة مع دول الجوار لتعزيز التبادل التجاري، ولكنها تصطدم بواقع تنصل الاحتلال من تنفيذ الاتفاقيات من جانب، وضعف الاقتصاد الفلسطيني من حيث انعدام الموارد الطبيعية، وضعف القاعدة الإنتاجية والصناعية، وضعف البنية التحتية، أما **سياسات الاستيراد** الفلسطيني فهي تهدف إلى تنوع مصادر التوريد، وتقليل الاعتماد على إسرائيل، ولكنها مرتبطة بالاتفاقيات المعقودة بين الطرفين من حيث التعريفة الجمركية، واللجنة الاقتصادية المشتركة وإجراءات المتبع للسلع المستوردة، وكل ذلك يشكل عبئاً اقتصادياً على الفلسطينيين، إضافة إلى تحكم إسرائيل الكامل بحركة المعابر سواء بين القطاع والضفة أم بينهما والخارج، مما حرم الفلسطينيون من رسم سياسات تجارية مستقلة.

ويتناول المبحث الثاني **التجارة الخارجية الفلسطينية** من حيث أهدافها في تطوير وتنويع العلاقات التجارية مع دول الجوار، وفك ارتباطها مع إسرائيل، وخفض العجز في الميزان التجاري، ومعوقات التجارة الخارجية داخلياً وخارجياً، ودور **الميزة النسبية والقدرة التنافسية** للعديد من المنتجات في زيادة الصادرات، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مثل زيت الزيتون والحجر الرخام، وصناعة الملابس من خلال تنفيذ الخطط اللازمة لتطوير تلك الصناعات، وأهمية **الموانئ والنقل البحري** للتجارة الخارجية من حيث تحفيز وزيادة التبادل التجاري مع دول العالم، وخفض التكاليف بسبب الاستيراد من إسرائيل، والتخلص من قيود الحصار والمعابر، وتحقيق رمز مهم من رموز السيادة الفلسطينية من خلال تشغيل ميناء غزة.

المبحث الأول–الضرائب وسياسات الاستيراد والتصدير من واقع بروتوكول باريس:

من المعلوم أن الدول النامية لم تضع نظامها الضريبي بشكل مستقل يتلاءم مع ظروفها واحتياجاتها، وإنما كانت تأخذ قوانينها ونظمها من دول أجنبية متقدمة، وذلك إما بسبب وقوعها تحت استعمار تلك الدولة أو كانت تستعين فيها لتقدمها وتطورها وثبات جدوى تلك القوانين وسيتناول هذا المبحث كلاً من.

أولاً– النظام الضريبي الفلسطيني:

بدأ تاريخ فلسطين مع الضريبة في زمن الاحتلال البريطاني، حيث فرض الاحتلال البريطاني ضريبة الدخل على الفلسطينيين في العام (1941)م، وفي العام (1948)م، وبعد احتلال إسرائيل لما يعرف الآن بأراضي (48)م انتقلت الضفة الغربية للإدارة الأردنية وقطاع غزة للإدارة المصرية وقد قامت الحكومة الأردنية بتوحيد المنطقتين (الشرقية والغربية) تحت نظام ضريبي واحد في العام (1951)م، أما في قطاع غزة فقد أبقت الحكومة المصرية القوانين الضريبية على ما كانت عليه في زمن الانتداب البريطاني.

وفي العام (1967)م احتلت إسرائيل ما تبقى من فلسطين، وأصدرت قانوناً عسكريا ببقاء القوانين التي كانت سارية في الضفة الغربية وقطاع غزة على ما كانت عليه، وبعد العام (1975)م أدخلت إسرائيل العديد من القوانين الضريبية، وكان من أبرزها القيمة المضافة، وفي العام (1993)م ومن خلال بروتوكولات باريس الاقتصادية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل أصبحت الضرائب تدار للمرة الأولى من قبل الفلسطينيين، وفي العام (2004)م استطاعت السلطة الفلسطينية إنشاء أول نظام موحد للضفة وقطاع غزة، وفي بداية العام (2008)م ثم تطبيق قانون ضريبي جديد وهو قانون الضريبية الفلسطيني للعام (2007)م، والذي أشير له بأنه قانون تشجيعي يمكن أن يعيد التزام المجتمع بسداد الضريبة بعد تخلخل الالتزام في الأعوام السابقة، وفي العام (2011)م صدر قانون ضريبة جديد عدّل كثيراً من البنود التي تناولها قانون عام (2007)م(قباجة،2011:9–10).

وينص اتفاق باريس بأن جميع الضرائب المباشرة المفروضة على الدخول والأعمال، والممتلكات داخل حدود الاقتصاد المحلي تعتبر من ضمن صلاحيات المشرع الفلسطيني مثل ضريبة الدخل أما فيما يخص الضرائب غير المباشرة فقد تم التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بالسياسة الجمركية الإسرائيلية، وهيكل جماركها ومعدلاتها على السلع المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية وورد في الاتفاق أيضاً أن على السلطة الوطنية الالتزام بضريبة القيمة المضافة الإسرائيلية، مع إمكانية تخفيضها بمقدار نقطتين مئويتين، ونصَ أيضاً عَلى أن الفارق بين أسعار المشتقات النفطية في

الأراضي الفلسطينية وفي إسرائيل يجب أن يكون أقل من (15%) من سعر البيع في إسرائيل، أما الإيرادات الناتجة عن العلاقات الاقتصادية الخارجية فتقوم إسرائيل بتحصيلها نيابة عن السلطة الفلسطينية مع الالتزام بتحويلها بشكل دوري إلى خزينة السلطة،(الشعيبي،2013:11-12).

أولاً: أنواع الضرائب في النظام الضريبي للسلطة الوطنية الفلسطينية:

تنقسم الضرائب إلى ضرائب مباشرة وغير المباشرة. أما الضرائب المباشرة فهي الضرائب التي يتم اقتطاعها بشكل مباشر، وتدفع من قبل المكلف ضريبياً، وتتمثل في فلسطين بضريبة الدخل على الأفراد والشركات وضريبة الأملاك. أما الضرائب غير المباشرة فهي تمثل الضرائب التي تفرض على تصرفات المكلّفين، أي أنها تستحق بناء على السلوك الشرائي للمكلف، وتدفع بشكل غير مباشر، ومنها في فلسطين ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الشراء، والرسوم الجمركية، وضريبة الدخان، وضريبة المحروقات وإليكم أنواع الضرائب،(قباجة، 2012 :29)

- **الضرائب المباشرة :** وهي ضريبة الدخل على أجور العمال في إسرائيل والمستوطنات حيث يقوم الاحتلال بتحويل (75%) من ضرائب الدخل المحصلة من عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، وكامل ضريبة الدخل المحصلة من العمال الذين يعملون في المستوطنات.
- **الضرائب غير المباشرة :** ضريبة القيمة المضافة وضرائب الشراء، وأي ضرائب أو رسوم أخرى تترتب على التبادل التجاري بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة حصرياً. ويقوم الاحتلال بتحويلها إلى السلطة بعد خصم (3%) بدل خدمات، شرط إبراز فواتير المقاصة.
- **الجمارك والضرائب على مستوردات الضفة الغربية وقطاع غزة من العالم الخارجي** (عبر موانئ الاحتلال)، مثل الجمارك والرسوم وضرائب الشراء وغيرها حسب الفقرة 15 من المادة 3 من بروتوكول باريس على أن كافة الإيرادات المتحصلة من الجمارك وضرائب الاستيراد على السلع المستوردة من الخارج عن طريق المعابر الإسرائيلية يجب أن تحوّل للسلطة الوطنية الفلسطينية طالما كانت مناطق السلطة هي المقصد النهائي لهذه الواردات،(عودة، 2016:771).

شكل(12): نسبة الإيرادات الضريبية حسب النوع

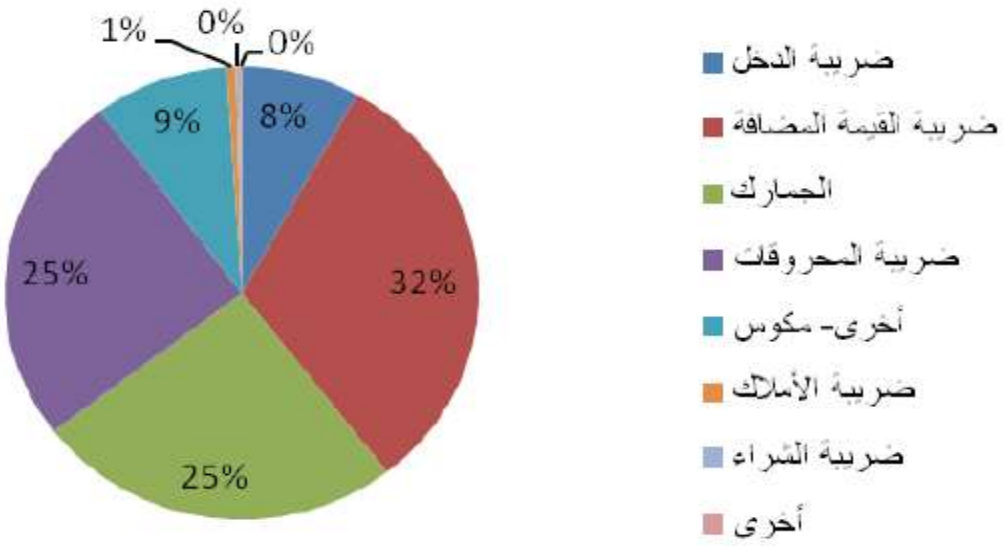

(المصدر. قباجة،2011: 16)

1: الضرائب المباشرة:

1-1: ضريبة الدخل : تفرض ضريبة الدخل على دخول وأرباح المكلفين الطبيعيين والمعنويين بنسب تصاعدية ومنذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية أجريت العديد من التعديلات على الشرائح الضريبية حيث تم تقليص عدد الشرائح الضريبية، وتخفيض النسب الضريبية، فقانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة (2004) خفّض الشرائح إلى ثلاث، وبنسب مخفضة (8%، 12% ،16%) على التوالي، مقارنة بالأعوام السابقة، بعد ذلك أُجري تعديل إضافي على النسب الضريبية في العام 2007م، حيث أصبحت (5%، 10%، 15%) مع الحفاظ على عدد الشرائح ذاتها، أما آخر تحديث على الشرائح والنسب الضريبة فقد أجري في (2012/2011)م حيث تم تغيير الدخل الخاضع للضريبة عند كل شريحة، وإضافة شريحة رابعة تفرض عليها نسبة ضريبية بلغت20%(قباجة،2012:30-31)

1-2: ضريبة الأملاك:

مساهمة ضريبة الأملاك في إيرادات السلطة الفلسطينية منخفضة جداً فهي لا تتجاوز(1.0%) من مجمل الإيرادات، وأقل من (1%) من مجمل الإيرادات المحلية، حيث يجب على صاحب العقار أو الأرض دفع ما يستحق عليه من ضريبة أملاك بصفة شخصية، وتفرض على الدخل المقدر للعقارات المبنية والأراضي بشكل سنوي.

تختلف القوانين التي على أساسها يتم تقييم وتقدير ضريبة الأملاك بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وآلية التقدير أو التقييم المتبعة في الضفة من جهة أخرى، حيث تتكون في الضفة الغربية من شقين:

1-(17%) من صافي قيمة الإيجار السنوي للأبنية، بما في ذلك المساحة التي تقوم عليها وتحيط به أو تتبع له.

2- (10%) من صافي قيمة الإيجار السنوي للأراضي، والتي لا يوجد عليها مباني أو عقارات أو أملاك،(قباجة،15:2011)

أما في قطاع غزة فلا تزال القوانين الموروثة من أيام الانتداب سارية المفعول، وهذه القوانين هي قانون ضريبة الأملاك في المدن رقم (42) لسنة (1940)، وقانون ضريبة الأملاك في القرى رقم (5) لسنة (1942)، بالإضافة إلى بعض التعديلات التي أحدثتها الأوامر العسكرية الإسرائيلية، أي أن ضريبة الأملاك في فلسطين تنظم بقانونين مختلفين في المضمون، وفي آلية تقدير ضريبة الأملاك بالإضافة إلى ذلك هناك اختلاف بالجهة المخولة في الجباية، ففي الضفة الغربية تقوم دائرة ضريبة الأملاك بجباية ضريبة الأملاك، وفي قطاع غزة تتولى ضريبة الأملاك والبلديات معاً أو منفصلين هذه المهمة، (قباجة،44:2012).

2: الضرائب غير المباشرة:

تفرض الضرائب غير المباشرة على أساس السلوك الاستهلاكي للفرد، لذلك ترتبط هذه الضريبة بالقرارات الشرائية للفرد، فعند استهلاكه لسلعة معينة يقع عليه عبء الضريبة غير المباشرة المرتبطة بها، وتعتمد غالبية الدول النامية بشكل كبير على إيرادات الضرائب غير المباشرة لوفرة إيراداتها مقارنة بإيرادات الضرائب المباشَرة، فقد ساهمت الضرائب غير المباشرة بأكثر من 90% من مجمل الإيرادات الضريبية للموازنة الفلسطينية ،(ماس،2012 :48)

ويبلغ عدد الضرائب غير المباشرة التي يتم فرضها على البضائع الفلسطينية خمسة أنواع وهي :

1- ضريبة القيمة المضافة: ضريبة تفرض على جميع السلع والخدمات سواء محلية أم مستوردة ويتحمل عبئها المستهلك النهائي، وهي تعادل (16%)، حالياً من سعر السلعة النهائي في فلسطين و(18%) في إسرائيل.

2. ضريبة المشتريات: وهي ضريبة تفرض على بعض أنواع السلع، ويتوجب حال فرضها على المستوردات، فرضها أيضاً بذات المعدل على السلع المشابهة التي يتم إنتاجها محلياً، وهي على ذلك ضريبة حمائية عند فرضها على البضائع المستوردة التي لا يتم إنتاج سلع مشابهة لها محلياً.

3- الجمارك: ضريبة تفرض على البضائع المستوردة فقط .

4- رسوم (levies) : ضريبة إضافية تفرض لأهداف طارئة معينة (مثل رسوم إضافية تفرضها إسرائيل على مستوردات النسيج من تركيا بدعوى محاربة الإغراق).

5- مكوس (excises): ضريبة تفرض على البضائع التي يتم إنتاجها محليًا أو المستوردة .

كافة **الضرائب غير المباشرة** المذكورة أعلاه تفرض كنسبة مئوية على قيمة البضاعة، ويتوجب ملاحظة أن ضريبة القيمة المضافة تفرض كنسبة على قيمة السلع والبضائع بعد إضافة أشكال الضرائب غير المباشرة الأخرى عليها،(جميل وكنفاني،2015:4-5)

وأكد الموظف "محمد عايش" من دائرة الجمارك في وزارة المالية في غزة أن وزارة المالية تقوم بتحصيل الإيرادات المالية الخاصة بالجمارك من خلال تحديد النسب الجمركية، والضريبة المضافة من خلال كشوفات معتمدة توضح الأصناف سواء الحاويات (كنترول)أم المشاطيح أو الأوزان لتحصيل الرسوم، وثم متابعة تحصيل المبالغ المالية من المتخلفين من خلال تقسيط المبالغ المالية السابقة، وتحديد نسب للإعفاءات، ويتم اعتماد البيان الجمركي بخصوص البضائع ذات المنشأالإسرائيلي والبضائع التي تأتي من شرق آسيا (الصين)، ويتم متابعة تحصيل المبالغ المالية باستمرار من خلال تقارير دورية، وأكد أن نظام الضرائب المعمول به في وزارة المالية حالياً هو امتداد للنظام السابق، وأن الحصار الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني، أثّر على انخفاض جباية الجمارك.

وأوضح صعوبة تحصيل أموال المقاصة بعيداً عن الجانب الإسرائيلي،لأن ذلك مرتبط باتفاق باريس الاقتصادي، وان إمكانيات وزارة المالية للخروج من الأزمة المالية محدودة باستثناء بعض التحسينات البسيطة على الجباية، وأكد أن تشغيل ميناء غزة البحري سوف يساهم في رفع إيرادات الجباية ما يقرب من مائة مليون دولار، وتشغيل خمسين ألف عاطل عن العمل، ويفتح المجال للعديد من الشركات مثل شركات التخليص والشحن والنقليات مما يسهم في تحسين الدخل الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني ،وتحدث عن محدودية مساهمة القطاع الخاص في التخفيف من حدة الأزمة المالية باستثناء بعض المشاريع التي نفذتها شركة جوال وبنك فلسطين مثل إعادة ترميم بعض الشوارع الرئيسية.

وأكد على ضرورة إنهاء الاحتلال وتوحيد شطري الوطن، ورفع الحصار وضخ الاستمارات الخارجية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. (عايش2015/14/10: مقابلة)

ثانياً- سياسات الاستيراد الفلسطيني:

تنظم سياسات الاستيراد لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وفقاً للمبادئ المفصلة في المادة الثالثة من بروتوكول باريس، والتي تشير إلى وجود اتحاد جمركي بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي ومن أهم بنود الاتحاد الجمركي حرية انتقال السلع بين المناطق وعبرها، وهو أيضاً ما ينص عليه بروتوكول باريس في الفقرة الثالثة عشر من هذه المادة، ولكن نلاحظ أن الممارسات الإسرائيلية على أرض الواقع من بناء مستوطنات، وإغلاق المعابر ووضع قيود على حركة الأشخاص والسلع أدت إلى الفصل بين الاقتصادين وعزل الاقتصاد الفلسطيني والتحكم بمعابره،(ماس،3:2013).

1- نقاط العبور والخروج:

شكل(13): يوضح خارطة معابر قطاع غزة.

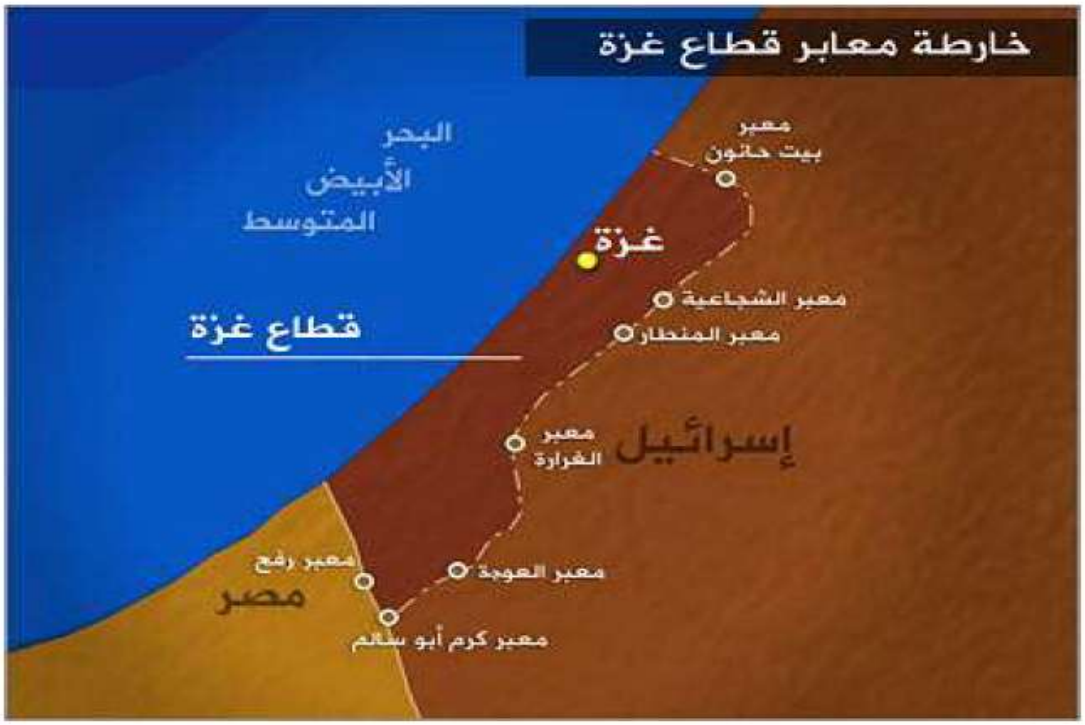

(عويضة،10:2010)

تعتبر الحدود والمعابر لأية دولة هي الشرايين التي تزودها بكل ما تحتاج إليه، وهي وسيلة لاتصالها مع العالم الخارجي، فالدول المستقلة تسيطر على حدودها البرية والمائية والجوية، ولا يحق لأي بلد اختراق الحدود إلا بموافقتها، والاتفاقيات المبرمة مع جيرانها المشتركين معها في الحدود.

أما بالنسبة لفلسطين فهي تختلف عن باقي دول العالم حيث عمد الاحتلال الصهيوني إلى تقسيمها إلى أجزاء، وقام بفصل هذه الأجزاء، ووضع لكل جزء المعابر الخاصة به، فالضفة الغربية لها معابرها وقطاع غزة له معابر أخرى، حيث يبلغ عدد المعابر على حدود قطاع غزة **سبعة** معابر ويفرض الاحتلال الصهيوني سلطته الكاملة على **خمسة** منها وهي:

- **كارني/ المنطار** .
- **صوفا/ العودة** .
- **ناحال العوز/ الشجاعية** .
- **بيت حانون/ إيرز**.
- **القرارة/ كيسوفيم** .

بينما تشرف مصر والسلطة الوطنية على **معبر رفح البري**، أما **معبر كرم أبو سالم** فيعتبر من نقاط العبور المؤقتة، وهو يربط قطاع غزة بمصر طبقاً لاتفاقية المعابر التي وقعت عام **2005م** وتشرف عليه سلطات الاحتلال إشرافاً كاملاً، وهو مخصص لدخول البضائع الواردة عن طريق مصر.

(عويضة، 2010 :9)

1-1/ قطاع غزة:

تحيط بقطاع غزة ستة معابر، وهي تعمل بموجب اتفاقية المعابر (2005)م الموقعة ما بين السلطة وإسرائيل، حيث نص الاتفاق على عمل معبر رفح بإدارة مصرية فلسطينية، وبإشراف الاتحاد الأوروبي الذي يمثل الطرف الثالث، ويستخدم المعبر لمرور مواطني السلطة الفلسطينية، وعلى السلطة بموجب الاتفاق أن تبلغ إسرائيل بدخول الدبلوماسيين الأجانب أو المستثمرين الأجانب أو الضيوف غير المواطنين في السلطة الفلسطينية، وبموجب الاتفاق فإن إسرائيل تمتلك الحق في أن تتحفظ على دخول أي منهم، لكن القرار النهائي سيكون للسلطة في هذا الأمر.

وبالنسبة لمعبر كرم أبو سالم يسمح الاتفاق بدخول الحمولات التجارية من مصر إلى قطاع غزة عن طريق المسرب الجديد في المعبر، على أن تبقى الترتيبات الجمركية كما كانت في السابق ويجري فحص البضائع الفلسطينية بإشراف إسرائيلي على أن يقرر الأوروبيون بعد عام واحد إذا كان سيستمر العمل بهذه الطريقة أم لا.

أما معبر المنطار فيتم تجميع البضائع فيه، ونقلها من معبر بيت حانون ومن معابر الضفة الغربية ويسمح بدخول (150) شاحنة عن طريقه يومياً، وهو الحد الأدنى من الاحتياجات لضمان سير الاقتصاد الفلسطيني، بناًء على تقدير البنك الدولي.

أما معبر بيت حانون (إيريز) فيقع شمال قطاع غزة، وهو مخصص لعبور العمال والتجار ورجال الأعمال والشخصيات المهمة، ومعبر صوفا يقع في الجنوب الشرقي من خان يونس، وهو معبر يصل القطاع وإسرائيل، ويستخدم لدخول العمال، ومواد البناء إلى قطاع غزة، وأخيراً معبر ناحل عوز وهو معبر مهجور ومغلق، وتم تحويله لموقع عسكري، وكان مخصصاً لدخول العمال والبضائع، (صالح ووهبة، 2009:7-118).

1-2/ الضفة الغربية:

بعد الاحتلال مباشرة تم فتح معبرين على الحدود الأردنية الفلسطينية أمام حركة المسافرين والمركبات التجارية، هما معبر اللنبي (جسر الملك حسين)، ودامية على نهر الأردن (جسر الملك محمد) وفي فترة لاحقة أغلق معبر دامية إغلاقًا كاملاً أمام حركة المسافرين، واستمر يعمل كمعبر تجاري وما يزال كذلك حتى الآن، وفي حينها أصبح معبر اللنبي معبرا للمسافرين فقط، وفي شهر حزيران من سنة 1995 ثم الاتفاق على أن يكون معبر اللنبي معبراً للمسافرين والاستيراد، وذلك تحت إشراف فلسطيني- إسرائيلي مشترك لحين التوصل إلى اتفاق حول إنشاء معبر تجاري منفصل للفلسطينيين على هذه الحدود، وفي غضون الاتفاقيات التجارية تم السماح للمنتجات الأردنية بالمرور للضفة الغربية عبر هذا المعبر، في حين تم السماح ل (40) مركبة تجارية، حيث يتم التنسيق الأمني لدخول هذه الشاحنات وسائقيها إلى نقطة التفتيش مع الجانب الإسرائيلي عن طريق مكتب الارتباط الفلسطيني، وتشرف مديرية المعابر والحدود من الجهة الفلسطينية على إدارة المعبر والإشراف على دخول المركبات من الجانبين، وبعد الانتهاء من التفتيش الأمني تنتقل الشاحنة إلى موظفي الجمارك الفلسطينية التي تقوم بمهام شكلية كمعاينة البضائع، والتأكد من مطابقتها للبيان الجمركي، وأن الجمارك المفروضة على الشحنة قد سددت في فرع بنك فلسطين الذي فتح خصيصاً لهذا الغرض، ويسمح لتواجد فلسطيني محدود بين نقطتي التفتيش الإسرائيلية والأردنية الذي يقوم بتنسيق دخول الشاحنات إلى منطقة التفتيش الأمني الإسرائيلي، ويتحمل المستورد بالإضافة إلى الجمارك جميع المصاريف الأخرى مثل رسوم 180 شيكل التي ترد الخزينة الفلسطينية، وتكاليف تحميل وتنزيل 3-5 دولار على كل باليت لحساب الشركة الإسرائيلية التي تقوم بهذه المهمة، وثم تخصيص ثلاثة أيام في هذا المعبر لإدخال الإسمنت، أما البضائع الأخرى فتدخل الأراضي الفلسطينية في يومي الأحد والأربعاء من كل أسبوع، (بكدار، 1997: 3-4).

2- سياسات الاستيراد:

لقد ألزمت اتفاقية باريس الاقتصادية الجانب الفلسطيني بتطبيق سياسات الاستيراد الإسرائيلية مما حرم الجانب الفلسطيني من إمكانية رسم سياسات تجارية مواتية للاقتصاد الفلسطيني، إذ نصت اتفاقية باريس على البنود التالية:

1- حرية الحركة للبضائع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، والاقتصادان يعملان في إطار اقتصادي واحد بكل ما يتعلق بسياسة الاستيراد.

2- إن لدولة إسرائيل وللسلطة الفلسطينية غلافاً جمركياً خارجياً واحداً، وأن مستوى الجمارك بالاستيراد إلى السلطة الفلسطينية مساو أو يزيد عن مستوى الجمارك المفروضة على الاستيراد إلى إسرائيل.

3- سياسة الاستيراد بما فيه المقاييس، العلامة التجارية، الترخيص، البلدان الممنوعة، مطابقة للسياسة المتبعة في إسرائيل مع بعض الاستثناءات.

4- السلطة الفلسطينية تستطيع فرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة أقل حتى 2% من إسرائيل.

5- السلطة الفلسطينية تصدر رخص الاستيراد لمستورديها، وبشرط أنها تطابق سياسة الاستيراد المتبعة في إسرائيل في ذلك الحين.

6- المنح لأهداف إنسانية أو مشاريع محددة للأعمار وللمؤسسات التي لا تهدف للربح – معفاة من الضرائب كاملة، (مكحول وشريعة، 9:2013).

7- تمنع سياسة الاستيراد الإسرائيلية التجارة مع البلدان التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل والتي من ضمنها بعض الدول العربية، ويستثنى من ذلك الاستيراد لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن قوائم A1،A2،B، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الواردات الفلسطينية من الصين بشكل واضح وأصبحت من الدول الرئيسة الموردة لفلسطين، (غرفة تجارة وصناعة رام الله والبيرة، 2:2014)

8- سيقود تنويع مصادر الواردات إلى زيادة تنوع وتحسين تنافسية السوق الفلسطينية، وإضعاف قدرة الموردين الإسرائيليين على احتكار السوق الفلسطينية، سواء أكان منهم من يوردون سلعاً إسرائيلية أم سلعاً ذات منشأ غير إسرائيلي.

9- يساهم تشجيع الاستيراد مباشرة من الخارج في تقليص التبعية التجارية المفرطة على الشركات الإسرائيلية، وتطوير وتنويع العلاقات التجارية الفلسطينية مع الاقتصاديات العربية والعالمية.

10- توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية من خلال الاستعاضة عن جزء مما يتم استيراده من إسرائيل بمنتجات محلية الصنع نتيجة استيراد مباشر لمواد خام وشبه مصنعة بأسعار منافسة وأقل من السعر في السوق الإسرائيلي، وهذا يساعد على زيادة تنافسية المنتجات الفلسطينية على المديين المتوسط والطويل، (ماس، 1:2015)

ثالثاً-سياسات التصدير الفلسطيني:

يصنف الاقتصاد الفلسطيني ضمن الاقتصاديات صغيرة الحجم لافتقار فلسطين السيطرة على مواردها، وصغر قاعدة التصنيع لديها، وعدم تطويرها، وللاعتماد الكبير على الواردات لتوفير احتياجاتها، ولا تقتصر الصعوبات التي تواجهها دولة فلسطين في تطوير قطاع التصدير على سبب، واحد فالتحديات في واقع الأمر كثيرة الأبعاد، وتنبع من مجموعة عوامل خارجية وأخرى داخلية، أهمها ضعف القدرة التنافسية للصادرات الفلسطينية للنفاذ إلى الأسواق الخارجية، وضعف القدرة على الإنتاج والعرض، (بال تريد، 19:2013).

لذا تعمل السلطة الوطنية على **تشجيع التصدير**، ويتمحور دورها في تشجيع التصدير من خلال:

1- الاتفاقيات التجارية التفضيلية: التي وقعتها مع العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية ذات الأسواق والقوة الشرائية الهائلة، إذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمنح منتجات مناطق السلطة الوطنية ميزات بموجب اتفاقية التجارة الحرة مع إسرائيل، ووقعت السلطة الوطنية اتفاقيات تجارة حرة مع كندا، والدول العربية (19 دولة)، والاتحاد الأوروبي (27 دولة)، ودول ألافتا(4 دول)، وقد منحت هذه الاتفاقيات الصادرات الفلسطينية حوافز تفضيلية عديدة أهمها الإعفاءات الجمركية وإزالة القيود الكمية.

2- إعفاءات إضافية من ضريبة الدخل:

منح إعفاءات ضريبة للمشاريع التصديرية، قد تصل إلى (5) سنوات وفق قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني.

3- تسهيل إجراءات الحصول على شهادات المنشأ:

ففي حالة الصادرات الزراعية تتولى وزارة الزراعة إصدار شهادة المنشأ من الجهة المختصة لتثبت بأن المنتج فلسطيني، أما الصادرات الصناعية فتتولى إصدارها الغرف التجارية لجميع الدول عدا الاتحاد الأوروبي، حيث تصدر من الجمارك، وتقوم وزارة الاقتصاد الوطني بالمصادقة على شهادة المنشأ، (مكحول وشريعة، 2013: 10-11).

4- زيادة عدد المصدّرين وتنمية قدرات الشركات الفلسطينية المصدرة:

شهد العام (2014)م إطلاق بوابة جديدة لمركز التجارة الفلسطيني "بال تريد " تتضمن معلومات تجارية عن فرص التصدير، واحتياجات الأسواق والإجراءات المتبعة في مختلف الدول للتصدير إليها والأسعار العالمية، كما توفر البوابة معلومات واضحة عن الشركات الفلسطينية ،وتتحدث بشكل دائم للمستثمرين الأجانب، وفي هذا الخصوص تم عقد دورة تدريبية ذات علاقة باستكمال مهارات الخبراء المحليين (مستشاري تنمية وإدارة الصادرات) في مجال قطاع أنظمة المعلومات ضمن قطاع الخدمات وستسهم هذه التقييمات والتحليلات في تحديد عدد من الشركات القابلة للتصدير التي ستتحول إلى مصدرين جدد.

5- التخطيط المنهج للأنشطة التجارية وتنفيذها بمهنية عالية:

لقد تم إشراك مؤسسات القطاع الخاص والتشاور معها حول وجهات الفرص التصديرية والأسواق الجديدة المرشحة للاستهداف لعام (2014)م، كما كان لإتباع مركز التجارة الفلسطيني بال تريد تصاميم عصرية وحديثة في المعارض والمحافل التجارية العالمية دورا كبيرا في زيادة رغبة الشركات للمشاركة في عدد من الأحداث التجارية، حيث بلغ مجموع الصادرات للشركات المشاركة في المعارض بشكل مباشر مع مركز التجارة الفلسطيني" بال تريد"41 مليون دولار تم تصديرها عبر صفقات مباشرة، وعقود تم توقيعها لاحقا خلال العام، (بال تريد، 2014:37-40).

6- العمل على تصدير السلع المصنعة: التي تعتمد على التقنيات المكثفة للعمل، بقصد الاستفادة من فائض عرض العمل، ويعتمد نجاح مثل هذه الاستراتيجية على جاهزية الأسواق المحلية والأجنبية ورغبتها في تقبل مثل هذه المستوردات، ومع نجاح مثل هذه السياسات في بعض الدول فإن الشكل السائد هو تصنيع بدائل المستوردات، وبالاستناد إلى السوق المحلية المعتمدة على تدفق المستوردات إليها، يمكن أن تقام مجموعة من الصناعات المحلية والوطنية ذات القدرة التنافسية على المستوردات.

7- **سن قوانين تدعم تنافسية المنتج الفلسطيني:** وكذلك تحفز الاستثمار المحلي والأجنبي في المناطق الفلسطينية، عن طريق سن قوانين ضريبية وائتمانية لدعم صمود المنتج الفلسطيني وزيادة تنافسية.

8- **إقامة تكامل اقتصادي:** مع بعض الدول العربية خاصة مصر والأردن واتحادات جمركية وأسواق مشتركة، أو حتى عن طريق نوع من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية، وتسمح مثل هذه المشروعات التكاملية بتوسيع حجم السوق المشتركة للصناعات ذات التكلفة الأدنى نسبياً في حدود استطاعة السوق التكاملية ذاتها بصورة أساسية،(شعبان،2012:23).

المبحث الثاني–التجارة الخارجية الفلسطينية:

تسعى السياسة التجارية عادة للمساهمة في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية والتي تشكل انعكاساً كاملاً لأهداف وتوجهات الخطط التنموية، وعليه فإن السياسة التجارية الفلسطينية تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة من خلال القضاء التدريجي على التشوهات التي خلّفها النظام التجاري الحالي، والتوجه نحو نظام تجاري يلبي المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني، وينسجم ويتلاءم مع النظام التجاري العالمي، وتتمثل أهداف السياسة التجارية الفلسطينية فيما يلي:

- تقليص الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي وصولاً إلى فك تبعية الارتباط القسري .
- تطوير العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي، وفق نظرية متكاملة وشاملة.
- تنويع الشركاء التجاريين وزيادة عددهم، بما ينسجم مع القدرات التنافسية للاقتصاد الفلسطيني واحتياجاته.
- إزالة كافة القيود والعوائق التجارية وغير التجارية التي تحد من اندماج الاقتصاد الفلسطيني إقليمياً وعالمياً.
- تخفيف العجز الكبير في الميزان التجاري السلعي إلى مستويات آمنة، وصولاً إلى التخلص النهائي منه.
- تعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التصدير، وزيادة معدلات النمو للصادرات الفلسطينية، (حلس،2015: 85)

أولاً: أهمية التجارة الخارجية الفلسطينية

منذ عام (1994)م الذي شهد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية لغاية نهاية (2012)م شهد التبادل التجاري السلعي تطوراً ملحوظاً، فتضاعفت قيمة الواردات من (1806)م ملايين دولار عام (1994)م إلى (5595.3) ملايين دولار عام (2012)م وبنسبة نمو بلغت (209%)، وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (11%)، في حين نمت الصادرات الفلسطينية، ولكن بنسبة أقل حيث ارتفعت من (385) مليون دولار عام (1994)م إلى (1163.9) مليون دولار مع نهاية عام (2012)م، وعلى الرغم من هذه الزيادة في الصادرات إلا أن القاعدة الإنتاجية للقطاعات السلعية لا تزال متدنية، ولم تواكب معدل وحجم النمو في الواردات، الأمر الذي إلى تعميق الفجوة والعجز في الميزان التجاري،(بكدار 2013:39).

وفيما يتعلق بالتوزيع الهيكلي للتجارة الخارجية: فقد شكلت صناعة الحجر والرخام والمصنوعات الزجاجية والخزفية (19.87%)، من مجمل الصادرات الفلسطينية، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها بنسبة (14.13%)، تلتها المنتجات الغذائية بنسبة (10.34%) منها، في حين

جاءت المنتجات النباتية رابعاً من حيث الأهمية وبنسبة بلغت (8.97%)، تلتها الصناعات البلاستيكية ومصنوعاتها بنسبة (8.19%)، من مجمل قيمة الصادرات الفلسطينية السلعية، وتمتاز الصادرات الفلسطينية عموما بأنها كثيفة، وتعتمد على استخدام التكنولوجيا المتوسطة .

وبالمقابل شكّلت منتجات الوقود المعدني (34.57%)، من مجمل قيمة الواردات الفلسطينية، تلتها منتجات صناعة الأغذية وبنسبة (11.04%)، تلتها المنتجات النباتية وبنسبة (8.28%)، تلتها الآلات والمعدات الكهربائية بنسبة (8.23%)، وجاءت منتجات المعادن العادية ومصنوعاتها خامساً من أهمية الواردات السلعية وبنسبة بلغت (5.60%)، من مجمل الواردات الفلسطينية ويتميز هيكل الواردات السلعية الفلسطينية بالاستقطاب نحو السلع النهائية الاستهلاكية، حيث لم تتجاوز السلع غير الاستهلاكية منها (20%) من مجمل حجمها،(بكدار، 41:2013)

وعند استقراء التبادل التجاري للسلطة مع باقي دول العالم: نلاحظ أن بعض الدول العربية والإسلامية طوّرت شراكتها على مدى السنوات الماضية، وقد تمكنت تركيا من تطوير تبادلها التجاري من نحو(4.3) ملايين دولار سنة (1995)م إلى (292.2) مليون دولار سنة (2013)م لتصبح ثاني أكبر شريك تجاري بعد إسرائيل، واحتلت الأردن المركز الرابع سنة 2013 بتبادل تجاري مقداره (146.9) مليون دولار، بينما احتلت السعودية المركز الثامن في السنة نفسها بمبلغ (52.4) مليون دولار، أما مصر فكانت في المركز(11) في السنة نفسها بمبلغ (43.7) مليون دولار، وتستفيد كل من تركيا والأردن ومصر من وجود علاقات رسمية مع إسرائيل في تسهيل تبادلها التجاري مع السلطة .

أما التبادل التجاري للسلطة مع الدول الأجنبية فتتصدره الصين التي طورت تبادلها التجاري من (9.5)ملايين دولار سنة (1995)م إلى (236.6) مليون دولار سنة (2013)م، تليها ألمانيا بحجم تبادل تجاري بلغ (125.9) مليون دولار سنة (2013)م، ثم إيطاليا بمبلغ (62.3) مليون دولار للسنة نفسها، ثم أسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية والسويد وبريطانيا،(صالح وأخرون،41:2015)

ونظراً لاستمرار عجز الميزان التجاري الفلسطيني، نتيجةً للفارق الكبير بين حجم الاستيراد والتصدير، تبرز الحاجة في تحويل **مصادر الاستيراد من خلال :**

- تشجيع القطاع الخاص على القيام بعمليات استيراد مشتركة، مثل تأسيس شركات استيراد متخصصة بالسلع والمواد الأولية التي تدخل في الإنتاج والتي يتم استخدامها من قبل كافة المنتجين، وذلك لمواجهة مشكلة شراء كل شركة لكميات ضئيلة وخسارة الوفورات

المهمة التي يمكن تحقيقها عند شراء كميات كبيرة، ويصح هذا بشكل خاص على المواد الأولية المستخدمة في مصانع المنتجات الصيدلانية، وفي مصانع الأعلاف. وهنا يمكن للهيئات الضريبية أن تلعب دوراً مهماً في تشجيع مثل هذه التحالفات.

- أن تقوم السلطة الفلسطينية بإعادة معالجة موضوع الوكالات التجارية التي لا زالت حكراً على المستوردين الإسرائيليين، بحجة أن السوق الفلسطينية جزء من السوق الإسرائيلية وذلك من خلال مساعٍ على المستوى الرسمي مثل الممثليات التجارية في دول العالم ووضع برنامج عملي لتوضيح صورة الوضع السوقي الفلسطيني، بأنه سوق منفصل عن السوق الإسرائيلي، سعياً إلى أن يتم إعطاء وكالات مباشرة للفلسطينيين وليس عبر الإسرائيليين،(جميل وكنفاني،33:2015).

1-1:أهمية الأنفاق للاقتصاد الغزي

تعد ظاهرة الأنفاق ما بين مصر وقطاع غزة ظاهرة قديمة حديثة حيث برز دورها بعد فرض الحصار الإسرائيلي المحكم عل القطاع في صيف (2007)م، من أهم أشكال التحدي للحصار وتعزيز صمود المواطنين والتخفيف عن السكان المحاصرين في قطاع غزة الذي تجاوز عددهم المليون ونصف وأصبحت الأنفاق شريان الحياة الرئيس لقطاع غزة، حيث عملت الواردات تحت الأرض والذي تتراوح ما بين الغذاء والملابس والوقود على منع انهيار اقتصاد غزة، فقد أصبحت ظاهرة الأنفاق المصدر الرئيس للسلع في غزة ومع كل وقت يتواصل فيه الحصار،(الأغا وأبومدللة،18:2011).

وتستخدم الأنفاق لإدخال البضائع والمواد من جانب واحد فقط، ولا يجري تصدير أي مادة أو سلعة من غزة إلى مصر والخارج، بمعنى أن اقتصاد غزة استهلاكي (100%)، ويقدر البعض بأن الاستيراد الشهري عبر الأنفاق يتراوح ما بين (35-40) مليون دولار، وتقدر الأرباح التي يجنيها التجار وأصحاب الأنفاق والعاملين بها سنوياً بنحو(200-300) مليون دولار، ومع بداية شهر أيلول سبتمبر(2008)، عملت بلدية رفح على جباية رسوم من أصحاب الأنفاق تحت مسمى نشاط تجاري عبر الحدود، ويدفع كل صاحب نفق مبلغ عشرة آلاف شيكل(أي ما يعادل 2700 دولار) وعلى الرغم من أن معظم السلع تباع بأسعار مرتفعة، إلا أن بعض السلع الاستراتيجية تباع بنحو نصف سعرها مقارنة بما يأتي من إسرائيل، وتحديداً المحروقات (السولار،والبنزين، والكاز) ومن الجدير بالذكر أن نسبة كبيرة من أصحاب هذه الأنفاق هم من صغار السن(25-40)عاماً، ويبلغ عدد عمال الأنفاق أكثر من (12)ألف عامل، ويستثنى من ذلك من يعملون بالتجارة والنقل والتوزيع وأدت عمليات نقل البضائع والسلع من الأنفاق إلى زيادة واردات القطاع من مصر بما في ذلك

تجارة الشنطة من (30) مليون دولار سنوياً خلال السنوات (1994–2006)م إلى حوالي (650) مليون دولار سنويا،(صالح،2009:327–328)

أما أهم سلع الأنفاق فهي، مواد التنظيف، مواد غذائية، مولدات كهربائية، دراجات هوائية، قطع غيار للسيارات، أدوات سباكة، أحذية، ملابس أطفال، أسمنت، أدوية بيطرية، سجائر، أسطوانات الغاز، العجول، وبعض الحيوانات، كما أصبحت الأنفاق مصدراً رئيساً لإدخال الوقود إلى قطاع غزة في ظل الحصار، حيث يوجد حوالي (12) نفقاً لإدخال الوقود بمتوسط (20) ألف لتر لكل نفق يومياً، وهناك أنفاق لإدخال الإسمنت حيث تم إدخال هذا النوع من البضائع من خلال (6) أنفاق بمعدل (30–35) طن أسمنت يومياً،(الأغا وأبو مدللة،2011:22)

وعلى الرغم من الآثار الإيجابية لظاهرة الأنفاق من خلال الحد من مشكلة البطالة، خاصة في مدينة رفح التي انخفضت نسبة البطالة فيها من(50% إلى 20%)، وتدفق السلع التي منعت إسرائيل دخولها إلى قطاع غزة(حوالي 9000 سلعة)، وتوفير السلع الأولية كالمحروقات بأسعار منخفضة إلا أنها تركت آثاراً سلبية على الاقتصاد والمجتمع من خلال تحويل قطاع غزة إلى سوق استهلاكي كبير، حيث إن الأنفاق تستخدم فقط في عملية الاستيراد، كما تسببت في أزمة نقدية مستمرة بسبب التدفقات النقدية الخارجية من أجل شراء السلع من مصر، وأدت إلى ارتفاع أسعار العديد من السلع التي يتم تهريبها، وتفشي ظاهرة احتكار السلع بسبب جشع التجار، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية العديدة التي وجدت بسبب تهريب المواد الممنوعة، وحصد أرواح عشرات الشباب العاملين في الأنفاق،(بكدار،2013:34)

إن الأنفاق تمكنت ولو جزئياً من تخفيف الحصار أو كسره، كما أسهمت في تقليل اعتماد غزة على الاقتصاد الإسرائيلي، وزيادة تفاعله مع محيطه العربي، وقدمت تعبيراً عن إرادة الصمود ورفض الرضوخ للإرادة الإسرائيلية، وأظهرت قدرة على التكيف مع الظروف الاستثنائية الصعبة، وقد تمثلت إرادة الصمود والتحدي في القدرة المتميزة على نقل السلاح عبر الأنفاق بشكل مكّن قوى المقاومة من الأداء البطولي في مواجهة الاجتياحات الإسرائيلية .

وعلى الرغم من أن الأنفاق وفرت رئة تنفس اقتصادية للقطاع، وفرص عمل لآلاف الغزيين إلا أنها ظلت أداة لخدمة الحاجات الاستهلاكية وليس التصديرية، وظلت عملاً يتسم بدرجة عالية من المخاطرة والتقلب، ومع ذلك يبقي الدور الوطني للأنفاق في مواجهة الحصار هو المعيار الأهم والأول في تقييمها،(صالح،2009:328).

1-2: معوقات التجارة الخارجية الفلسطينية.

ارتبط الأداء الاقتصادي والتجاري الفلسطيني بشكل قوي بالتطورات السياسية، حيث شهد هذا الأداء تحسناً ملحوظاً في العام (1994)م، وهي الفترة التي شهدت استقراراً نسبياً نتيجة توقيع الاتفاقيات السياسية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنه بسبب الإغلاقات والاجتياحات المتكررة للأراضي الفلسطينية، وسياسة العقاب الجماعي على الشعب الفلسطيني في القطاع والضفة، بدأت تظهر سوأة الاتفاقيات الموقعة من حيت، وجود عجز كبير في الميزان التجاري تمثل في سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود الفلسطينية، وتحكمها بشكل شبه تام في حركة الاستيراد والتصدير عبر فرضها شروطاً مباشرة ومجحفة بحق كل من الصادرات والواردات الفلسطينية، مثل تطبيق نظام تعرفة جمركية يحول دون سهولة انتقال الكثير من السلع التي قد تنافس منتجاتها، وكذلك استخدام الذرائع الأمنية كوسيلة لمنع دخول الكثير من المواد الخام اللازمة لعملية التصنيع بشكل خاص، إضافة إلى منع الاستيراد المباشرة من دول لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وكما أثرت العوامل الذاتية الناتجة عن الخلل في تركيبة الاقتصاد وحجمه في تباطؤ نمو التجارة الخارجية، حيث إن ضعف البنية التحتية للتجارة، جعل من دخول الأسواق الخارجية أمرا صعباً ومعقداً، الأمر الذي أنعكس على قيمة الصادرات الفلسطينية للخارج ونوعيته، (بكدار، 2008: 4)

أما من حيث العوامل الداخلية، فالقدرة التنافسية للصادرات الفلسطينية تواجه العديد من التحديات على صعيد القدرة على الإنتاج والعرض، أو بيئة الأعمال، أو القدرة على النفاذ إلى أسواق التصدير.

وفيما يخص القدرة على الإنتاج والعرض فتمثلت أهم المعوقات فيما يلي :

- انخفاض المستويات الناجمة عن زيادة تكاليف الإنتاج وفرض قيود على استيراد واستخدام المدخلات الرئيسة.
- الصعوبة في الحصول على الآلات ومدخلات الإنتاج.
- صعوبة الوصول إلى الأراضي الزراعية والأراضي التي يمكن استثمارها لإقامة مشاريع صناعية .
- تدني الاستثمار الأجنبي والمحلي.

أما على مستوى بيئة الأعمال، فإنها تشتمل على تحديات عدة منها :

- ضعف الإطار التنظيمي والتشريعي في مجال إدارة الجودة.
- الافتقار إلى التوافق مع المعايير المعترف بها دولياً.

- وجود ثغرات في البنية التحتية ذات الصلة بخدمات النقل ومناطق التخزين.
- صعوبة عمليات التخليص الجمركية في المعابر الحدودية وارتفاع كلفتها.
- محدودية فرص الحصول على التمويل،(بال تريد،2013: 19).

أما في جانب الدخول إلى السوق، فالقضايا الرئيسة التي تم تحديدها تتمثل في:

- الإفراط في الاعتماد على أسواق محدودة، وعدم وجود سياسة واضحة ومحددة لتسهيل الدخول إلى أسواق جديدة.
- محدودية أنشطة ترويج الصادرات الفلسطينية في الأسواق الدولية.
- ارتفاع تكاليف غرامات التأخير التي يتكبدها المصدرون.
- صعوبة حصول المصدّرين والمشترين المحتملين على التأشيرات الفيزا وكثرة التعقيدات التي يمرون بها،(بال تريد،2013 :21)

وجدير بالذكر أن حجم إيرادات المقاصة يرتبط بحجم التجارة الخارجية من وعبر إسرائيل، وهي تمثل قناة ضغط على الاقتصاد الفلسطيني، إذ لا يزال الاقتصاد الإسرائيلي يمثل الشريك التجاري القسري الأكبر، والأشد تأثيراً على الاقتصاد الفلسطيني، بحكم الحجم المرتفع للتبادل التجاري والسيطرة الإسرائيلية شبه الكاملة على حركة البضائع من وإلى المدن الفلسطينية، مما ينعكس سلباً على استقرار ونمو الاقتصاد الفلسطيني على الأمد الطويل.

إن هذا يظهر مدى تحكم إسرائيل في حركة النشاط الاقتصادي عبر هيمنتها الكاملة على المعابر الدولية للسلطة الفلسطينية، مما يعني أن معظم السلع الأساسية والمواد الخام والوسيطة تأتي عبر الاستيراد من إسرائيل. وبالتالي فإن أي توقف لحركة الاستيراد سيتمخض عنه شلل غالبية الصناعات الفلسطينية، كما أن وقف تصدير البضائع الفلسطينية عبر موانئ ومطارات الاحتلال يعني انهيار الصناعات التصديرية، كون معظم الصادرات الفلسطينية تتم من خلال إسرائيل (عودة، 774:2016)

ويفيد وكيل وزارة الاقتصاد بأن السلطة الفلسطينية لا تستطيع إلغاء اتفاق باريس وإيجاد بدائل اقتصادية، لأن الاتفاق محكوم بالنظام الدولي، والواقع العربي المتردي، وتتركز المطالب بضرورة تعديل العديد من بنود الاتفاق للنهوض بالواقع الاقتصادي، ويرى محدودية بدائل الاستيراد بسبب الإغلاقات المستمرة للمعابر، لأن السلع الأساسية لا يمكن الاستغناء عنها، وخصوصاً المواد الغذائية لعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تغطية الطلب المحلي، بينما السلع الكمالية مثل

السيارات فيمكن الاستغناء مؤقتا عنها، وضرورة تفعيل دور القطاع الصناعي وخصوصاً الملابس والأغذية والصناعات الخشبية وبالتنسيق مع وزارة الصناعة، وضرورة تشغيل الممر المائي للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني المتردي، وتقليل التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وزيادة الناتج المحلي، وفتح أسواق جديدة، وتشجيع التصدير والانفتاح على العالم الخارجي، وتفعيل التجارة الخارجية وخصوصاً مع دول الجوار(عويضة، 2015/10/14: مقابلة).

ثانياً –الميزة النسبية والتجارة الخارجية:

الميزة النسبية هي أقل تكلفة نسبية تنفق في سلعة واحدة مقارنة بسلعة أخرى يتم إنتاجها في بلدين مختلفين، وهي تعني احتساب كلفة إنتاج الوحدات الإضافية من إحدى المنتجات بصيغة التقليل الضروري في إنتاج بقية السلع، وهي تعني ليس بالضرورة لقيام التجارة بين البلدان أن يتمتع البلد بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة، بل إن قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين البلدان، ويحقق البلد مكاسب من التجارة حتى لو كانت التكاليف الحقيقية لإنتاج جميع السلع فيه أكبر نسبيا مقارنة مع شركائه التجاريين، وتعد هذه النظرية تطوراً كبيرًا في الفكر الكلاسيكي حيت اعتبرت الاتجاه الصحيح في التجارة الخارجية، وخطوة مهمة إلى الأمام ولا زالت تشكل أساساً أغلب النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، وقد زودت الاقتصاديين ببرهان أكثر كفاية وأكثر إقناعاً في جدوى وفوائد التجارة ،(جويد، 2013: 127).

أولاً–أهمية الميزة النسبية في التجارة الخارجية :

تنبع أهمية التبادل الدولي من مبدأين مهمين وهما مبدأ ندرة الموارد ومبدأ التخصصية، حيث إنه لا توجد دولة تمتلك كل الموارد بالوفرة اللازمة لإنتاج كل السلع والخدمات لسد الحاجة المحلية وحتى على افتراض وجود هذه الدولة فإن التخصصية، والتبادل الدولي سيزيد من رفاهية الشعب والعوامل التي من شأنها أن تقرر مدى تخصصية الدولة هي :

أ– **اختلاف ظروف الإنتاج:** فمثلاً فلسطين ذات طبيعة تصلح لإنتاج الحجر والرخام فعليها التخصص في ذلك، وبالتالي مبادلتها ببعض السلع التي لا تقوم بإنتاجها.

ب– انخفاض تكاليف الإنتاج : حيث إن انخفاض متوسط التكاليف في إنتاج بعض السلع في بعض الدول يقود إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول، فمثلاً فلسطين تحقق وفورات الحجم الكبير في إنتاج الحجر والرخام، لأنه ينتج بكميات كبيرة جداً مما يسبب انخفاض متوسط التكاليف، وهذا يسبب انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية مما يحقق زيادة في صادراته، ويتم قياس مدى التخصصية بحساب مؤشر ميزة المقارنة النسبية الظاهرة RCA، حيث يقيس هذا المؤشر ميزة صادرات دولة معينة لسلعة محددة في ضوء مجمل صادراتها من كافة السلع ومقارنتها بصادرات

هذه السلعة على مستوى العالم لمجمل صادرات العالم، وتكون ميزة المقارنة ظاهرة وواضحة إذا كان مؤشر ميزة المقارنة الظاهرة أكبر من 1(RCA > 1) ، وهذا يعني أن نسبة صادرات هذه السلعة من إجمالي صادرات الدولة إلى نسبة صادرات السلعة نفسها من إجمالي الصادرات على مستوى العالم عالية، وبالتالي تمتاز هذه الدولة بصادراتها من هذه السلعة بميزة نسيبة عالية ،(بال تريد،2014 :31)

تستند **الميزة النسيبة** على مفهوم **المزايا الإنتاجية** المقارنة، حيث يكون هناك قدرة على إنتاج بعض أنواع المنتجات بتكلفة منخفضة نسبيًاً بسبب انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج (مواد أولية ويد عاملة) في الاقتصاد عن غيره من الاقتصاديات المنافسة، ويتم التخصص بناء على الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج والموقع الجغرافي، والقدرات التسويقية .

في حين تستند **الميزة التنافسية** الحديثة على الاقتصاد المعرفي، ووسائل المعارف الجديدة والابتكارات الجديدة، أي على النوعية والإنتاجية والتطوير والاختراع والإبداع، وعلى القدرة على التفوق في الأسواق الخارجية، والقدرة أيضاً على جذب رؤوس الأموال .

وهناك سبب آخر غير التنافسية أدى إلى النمو المطرد في وارداتنا من الدول العربية، في حين لم تنم صادراتنا إليها إلا بنسبة محدودة مع نهاية الفترة الانتقالية لتحرير التجارة.

إن الاقتصاد الفلسطيني لا يمتلك حتى البنية الأساسية المناسبة للإنتاج، فما بال البنية الأساسية اللازمة للتجارة الخارجية لنستطيع تسويق منتجاتنا في هذه الأسواق (شركات تسويق ونقل وتمويل وتأمين) لا تستطيع تدعيم الميزة النسيبة، كما أن التجارة الخارجية الفلسطينية مربوطة بشركات امتياز إسرائيلية مثل جريسكو المسئولة عن التسوق الزراعي الفلسطيني، ولا يمكن لأي شركة أخرى تسويقية من ممارسة عملية التسويق الزراعي خارج إطار شركة جريسكو (أبو جامع، 2010 957-958).

ثانياً -الميزة التنافسية للمنتجات الفلسطينية :

يواجه اقتصاد دولة فلسطين واحدة من القضايا الرئيسة والضرورية وهي تقليل العجز في الميزان التجاري، وتقليل الاعتماد المفرط على السوق الإسرائيلية للصادرات، والحد من الاعتماد على المساعدات الخارجية، وزيادة النقد الأجنبي من خلال التصدير للسلع والخدمات، ومكافحة البطالة مما يتطلب إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال معالجة القيود المفروضة على القدرات الإنتاجية وحركة البضائع، وتحسين البيئة المواتية للأعمال التجارية، مما تبرز الحاجة معه لاختيار عدد محدود من القطاعات ذات الأولوية لتعزيز التصدير كان أهمها، (بال تريد، 2014: 104).

1- زيت الزيتون:

تتميز صناعة إنتاج زيت الزيتون بقدرة كبيرة على النمو، نظراً لجودتها العالية، مقارنة مع نظيراتها الدولية من الدول المصدرة مثل أسبانيا واليونان وإيطاليا، وتشير اختبارات الجودة إلى أن زيت الزيتون الفلسطيني، لديه القدرة على أن يصنف بأنه زيت الزيتون البكر والممتاز، ومن الدرجة الأولى.

ويوجد هناك (272) شركة لعصر الزيتون في دولة فلسطين، منها (240) معصرة أوتوماتيكية بالكامل وتوظف هذه الصناعة(100.000)أسرة، وتوفر ثلاثة ملايين عمل موسمي في السنة وثلث العاملين فيه هم من النساء، ويتراوح مجموع الإنتاج السنوي في القطاع الفرعي الخاص بزيت الزيتون بين (160)إلى (191) مليون دولار، وتقدر كمية الإنتاج الحالية بحوالي (20.754) طناً متريا، ويمكن أن يصل إلى (34.000) طن متري، والاستهلاك المحلي لا يزيد عن (12.000) طن متري، مما يسمح بقدرة مهمة للتصدير، وقد بلغت قيمة الصادرات عام (2010) حوالي (13.8) مليون دولار، وهي تعادل (2.6%) من إجمالي الصادرات،(بال تريد 2014 :105).

2- الحجر والرخام:

يعتبر قطاع الحجر والرخام الفلسطيني من القطاعات المهمة، نظراً لقدرته على توليد فرص العمل والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وإمكانية التصدير، وتقدر المبيعات السنوية في هذا القطاع بمبلغ (400) مليون دولار، وتبلغ مساهمته بنسبة (5%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب هذا القطاع (13%) من حجم العمالة في الاقتصاد.

ووفقاً لتقديرات عام (2011)م، فقد أظهر قطاع الحجر والرخام، أعلى ميزة في قائمة السلع التصديرية من حيث القيمة، وتقدر قيمة الاحتياطيات في القطاع بحوالي (30) مليار دولار، مما يعكس إمكانيات التصدير الخاصة به، وفي عام (2010)م بلغت قيمة الصادرات الخاصة بهذا القطاع مبلغ (86.9) مليون دولار، بما نسبته (22%) من إجمالي الإيرادات في هذا القطاع، ويبدو أن هذا القطاع من القطاعات الواعدة حيث وصلت صادراته عام (2012)م إلى حوالي (130) مليون دولار.

وهناك ميزة نسبية في هذا القطاع، تتبع أساساً من توافر احتياطات كبيرة من الحجر عالي الجودة في الخليل، وبيت لحم ونابلس ورام الله وجنين، ولا يلعب قطاع غزة أي دور في عمليات هذا القطاع الإنتاجي، (بال تريد- تشجيع التصدير، 2014: 106) .

3- صناعة الأقمشة والملابس الجاهزة :

يتكون هذا القطاع بشكل أساسي من إنتاج المنسوجات والملابس الجاهزة والصباغة والألبسة الصوفية، وغيرها من المنتجات ذات العلاقة حيث تكمن الميزة الرئيسة لهذا القطاع في إمكانية التعاقد من الباطن، وقد شهد القطاع بعض التقدم في الماضي بإنتاج منتجات ذات جودة عالية، حيث تلبي بعض المنتجات في هذا القطاع المعايير الدولية. إن أهم مزايا هذا القطاع هي وجود الخبرة المتراكمة للعاملين به، القوة العاملة الوفيرة، والقدرة على الاستجابة لطلبات واحتياجات المنتجين والشركاء الآخرين بالشكل الصحيح، والفهم العميق للقيمة المضافة الصناعية ، إن تلك المزايا تزيد الفرص الكامنة في هذا القطاع.

كان قطاع الأقمشة والنسيج والملابس الجاهزة أحد القطاعات الصناعية المهمة في فلسطين من ناحية حجم العمالة، الصادرات والإنتاج. وبالإضافة إلى ذلك يوفر قطاع الأقمشة والنسيج والملابس الجاهزة آفاقاً للتنمية والازدهار فيما لو توفرت عوامل النجاح، وتم استغلال الفرص المتوفرة للقطاع وفقا لتقديرات اتحاد هذا القطاع، فإن عدد الشركات العاملة به يتراوح ما بين (700 إلى 1000) شركة عام (2011)م، (بال تريد- دليل الأعمال،2014: 63-64)

4- الصناعة الدوائية .

إن صناعة الأدوية في فلسطين هي فريدة من نوعها من حيث الابتكار والتنمية، تطورت هذه الصناعة بعد عام (1967)م، حيث قام تسعة صيادلة في الضفة الغربية بإنشاء مختبرات صغيرة لتصنيع الأدوية البسيطة للاستهلاك المحلي، وبعد مرور خمس وعشرين سنة، وصلت المبيعات السنوية لأكبر ستة مصنعين في الضفة الغربية إلى أكثر من (25) مليون دولار.

إن إجمالي القيمة السنوية لسوق الأدوية في فلسطين يبلغ (65)مليون دولار، والذي يوفر التصنيع المحلي ما قيمته (25) مليون دولار من هذا الإجمالي، ويتم توفير الباقي من خلال الأدوية الأجنبية المستوردة، إن الفجوة ما بين الأدوية المحلية والمستوردة في السوق الفلسطيني يدل على القدرة العالية على الاستثمار في هذا القطاع .

وتتضمن العوامل التنافسية الرئيسة في هذا القطاع وجود خطوط الإنتاج الآلية وتحسين إدارة وعمليات الإنتاج، وقد أدى استمرار تقديم التدريب، ومراقبة الجودة إلى زيادة كبيرة في الإنتاج المحلي والمواصفات.

لقد قامت شركات الأدوية الفلسطينية بزيادة قدراتها وتوسيع خطوط إنتاجها بمعدل (7-10%) سنوياً على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، وتركز خطوط الإنتاج على تلبية احتياجات

السوق الفلسطيني في الوقت الحالي، حيث يوجد ست شركات فلسطينية كبرى برأسمال مستثمر يبلغ (45) مليون دولار تقريباً، (بال تريد، 64:2014)

5- صناعة المواد الغذائية والمشروبات:

إن قطاع صناعة الأغذية والمشروبات هو أحد أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد الفلسطيني، أدى قانون تشجيع الاستثمار إلى تخفيف القيود على المشاريع الجديدة في هذا القطاع منذ عام 1998 وبالتالي أصبح القطاع نقطة جذب رئيسة للاستثمار.

ويتألف هذا القطاع من مجموعة واسعة من المنتجات والتي تشمل اللحوم والخضروات الطازجة والمجمدة، والزيوت والدهون، ومنتجات الألبان، ومطاحن الدقيق والعلف الحيواني، الشوكولاته والحلويات والمعكرونة، والمياه وغيرها، وتوفر فلسطين بيئة أعمال ملائمة لبدء أو توسيع المشاريع في قطاع صناعة الأغذية والمشروبات لعدة أسباب أهمها :

- الموقع الاستراتيجي في المنطقة.
- قانون تشجيع الاستثمار والذي يوفر حوافز سخية لتسهيل النمو والتوسع في المشاريع في فلسطين .
- تنفيذ المعاهدات الدولية واتفاقيات التجارة الحّرة مع الدول الصناعية الكبرى .

إن المصانع في هذه الصناعة مجهزة بطريقة عصرية حيث إن معظمها شبه آلي أو آلي كليا وهناك نسبة عالية من مصانع المواد الغذائية والمشروبات حاصلة على شهادة الأيزو من منظمة المعايير الدولية وشهادات نظام تحليل المخاطر، ونقاط التحكم الحرجة، وبالإضافة إلى ذلك فإن 95% من المواد الغذائية مشمولة ضمن المواصفات الفنية للمعايير الفلسطينية، والتي هي قريبة نسبياً من المعايير الأوروبية ،(بال تريد، 2014 : 66)

6- الأثاث :

قطاع الأثاث واحد من أكثر القطاعات الراسخة في دولة فلسطين، وهو يتميز بارتفاع مهارات التصنيع، ويتكون القطاع أساساً من المشاريع الصغيرة، منها (97%) من الشركات ما بين واحد إلى تسعة موظفين، (3%) فقط توظف ما بين (10 إلى 50) موظفا، ويتميز قطاع الأثاث بكثرة موارده وكثرة العاملين به، وهو مقسم إلى ثلاث فئات وهي: إنتاج أثاث المنزل (67% من المصنعين) وإنتاج أثاث المكاتب(21% من المصنعين)،ومكونات البناء(12% من المصنعين) ويضم الأثاث الخشبي(3%) من مجموع سلة الصادرات للاقتصاد ،وتذهب نسبة (100%) من الصادرات من هذا القطاع إلى إسرائيل، وقد تم تحديد الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والدول العربية أسواقاً مستهدفة محتملة للأثاث الفلسطيني، ويبدو أن هذا القطاع من

القطاعات الواعدة، حيث تضاعفت صادرات الأثاث بين عامي (2000–2012) بثلاثة أضعاف أي من (23) مليون في (2000) إلى حوالي (64) مليون دولار عام (2012)م.

7- السياحة:

يمتلك قطاع السياحة وقطاعاته التكميلية إمكانيات تطور كبيرة وبخاصة في مدن الضفة الغربية مثل بيت لحم وأريحا ورام الله والقدس الشرقية، حيث يتم تقديم تسهيلات كبيرة للسياحة الثقافية الدينية النابعة من أهمية المنطقة لديانات الإسلام واليهودية والمسيحية، كما يوفر موقع قطاع غزة الساحلي الإمكانية السياحية الخاصة (بالشمس والرمال)، ويتميز قطاع السياحة الفلسطيني بوجود روابط مهمة مع القطاعات الأخرى مثل الحرف اليدوية، وهناك قطاعات مغذية أخرى له وتشمل القطاعات الفرعية المرتبطة به، ومنها منظمو الرحلات السياحية، والنقل والمطاعم والمرشدون والمحلات التجارية ومراكز الثقافة .

ولكن قطاع السياحة شهدا نمواً ملحوظاً منذ عام (2010)م فقد مثلت صادراته حوالي(180)مليون دولار، ووصلت في عام (2012)م إلى حوالي (755) مليونًا دولار، (بال تريد 2014: 108).

8- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يمتلك قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية مزايا عديدة ومنها وفرة خريجي تكنولوجيا المعلومات. وانخفاض تكاليف العمالة بالنسبة للبلدان الأخرى في المنطقة، والتطور السريع والمستمر للبنية التحتية للاتصالات والتي تشكل العمود الفقري لها، والخبرة المثبتة في مجال تطوير البرمجيات، ويقدر الحجم الحالي لسوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة فلسطين بمبلغ (250) مليون دولار، وقد ارتفع من (87) مليون دولار خلال الانتفاضة الثانية عام (2000)م إلى (120) مليون دولار عام (2003)م، وبلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (2%) عام (2008)م وارتفعت قيمة صادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات من (0.5) مليون دولار عام (2000)م إلى (5) مليون عام (2012)م.

أنشأ هذا القطاع شراكات تجارية في الأسواق الإقليمية تشمل الإمارات العربية المتحدة، والسعودية واليمن، والعراق والأردن، ويعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ركيزة اقتصادية مهمة في التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي للحكومة الفلسطينية، حيث كانت نفسها زبوناً قوياً لهذا القطاع في الماضي،(بال تريد، 2014: 109)

أن استخدام أدوات السياسة الاقتصادية في فلسطين بالاعتناء بمنهج صناعة المزايا التنافسية يتطلب تقديم هذا المنهج عمن سواه من المناهج الاقتصادية، وهو ما يؤدي بالاقتصاد الفلسطيني إلى أن يكون أكثر حيوية وتفاعلية، وثباتاً في مواجهة مستجدات ومتغيرات العصر، مع الأوضاع

الظرفية سواء للدولة أم للحكومات أم للمشروعات أم الأفراد، وهو ما يتيح إلى تقديم قدرات عالية من النمو والتوسع والانتشار الاستثماري.

ويقع على عاتق الحكومة **وضع السياسات الداعمة لتحقيق التنافسية** لدى المنتج الفلسطيني من خلال الخطوات التالية:

- حرية دخول رأس المال وخروجه من وإلى البلاد.
- حرية تحويل الأرباح والأصول متى رغب المستثمر في ذلك.
- حرية التحويل للعملات الأجنبية .
- ثبات سعر الصرف تقريباً.

أما خطوات تنفيذ التنافسية فهي للمستثمر الأجنبي أن يستورد لمشروعه الاستثماري ما يحتاج إليه في إنشاء المشروع أو تشغيله أو التوسع فيه من خلال :

- إعفاء رأس المال الأجنبي المستثمر من ضريبة الدخل لمدة لا تزيد عن عشر سنوات من تاريخ تشغيل المشروع استثماريا.
- منح إعفاء جمركي لواردات المشروع من آلات ومعدات لازمة لإنشائه .
- منح إعفاء جمركي للمشروع الصناعي على وارداته من المواد الأولية والنصف مصنعة اللازمة للإنتاج والتي لا تتوافر في الأسواق المحلية، (شعبان،2012 :15).

ثالثاً- أهمية الموانئ والنقل البحري المباشرة في التجارة الخارجية:

يعتبر قطاع الموانئ البحرية والنقل البحري من أهم القطاعات الاقتصادية الخدماتية التي تسهم بدرجة كبيرة في إنعاش وتنمية الاقتصاد الفلسطيني، لكونه شريان الحركة الاقتصادية والتنموية والاستثمارية وبادرت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها إلى تطوير قطاع الموانئ والنقل البحري لمجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فعلى الصعيد السياسي يمثل ميناء غزة التجاري رمزاً مهماً من رموز السيادة الفلسطينية، وعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي يمثل الميناء تحت السيادة الفلسطينية زيادة في نجاعة إجراءات الاستيراد والتصدير وخفضاً للتكاليف المتضخمة أصلاً بسبب الإجراءات الإسرائيلية، وبالتالي يحفز الميناء التجارة ويرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية ويحسن الوضع الاقتصادي بشكل عام في فلسطين. (ماس، 39:2012)

وتتبع الأهمية الاقتصادية لمشروع ميناء غزة البحري من إيجاد معبر حر لفلسطين على العالم الخارجي، وفتح نافذة بحرية للتعامل مع العالم مباشرة بدون قيود على الصادرات والواردات، وتنشيط حركة الاستيراد والتصدير، حيث سيعمل ميناء غزة البحري على استيراد معظم البضائع عن طريق الميناء، وكذلك التصدير للعالم الخارجي، حيث إنه يتوقع عند الانتهاء من إنشاء المرحلة الأولى أن يستقبل الميناء (7) سفن يومياً وفي المرحلة الثانية (10) سفن، وفي المرحلة الثالثة (11) سفينة وتتراوح الحمولات المتوقع تداولها والتي تخدم قطاع غزة فقط بحمولة تتراوح ما بين (239.000) طن إلى (1.893.000) طن سنوياً، وفي الوقت نفسه سيخدم الضفة الغربية وبخاصةٍ بعد الوصل بين محافظات الشمال والجنوب بحيث تتراوح الحمولات ما بين (2-5) مليون طن سنوياً، حيث تشير الدراسات إلى أن ما يعادل (2) مليون طن من البضائع يتم استيرادها وتصديرها بحلول العام (2005)م عبر الموانئ الإسرائيلية، إضافةً إلى إتاحة فرص جيدة لترويج الصادرات الفلسطينية وفتح الأسواق لأنماط جديدة من التجارة، (وزارة النقل والمواصلات، 2005:3-4).

أما الخطط المستقبلية لقطاع الموانئ فتتضمن العمل على إنشاء ميناء غزة التجاري وتطوير ميناء الصيادين، وقد تم بالفعل التأكيد على موقع الموانئ، كما تم إعداد الخطط اللازمة لتطويرهما فالتمويل الخاص بميناء غزة التجاري متوفر، وبخاصة للمرحلة الأولى من خلال تعهدات مجموعة من المانحين، وفيما يخص دور القطاع الخاص، فنظراً لتوفر تمويل القطاع العام ونظراً لطبيعة القطاع ولكونه علامة من علامات السيادة الفلسطينية، فيجب أن لا يضطلع القطاع الخاص بأي دور لتطوير البنية التحتية للميناء التجاري، بل يحبذ أن تكون البنية التحتية ملكاً للقطاع العام والذي يكون مسئولا عن تطويرها، كذلك الحال بالنسبة لميناء صيادي الأسماك فحجم المستخدمين

صغير نسبياً مما يحد من فرص دخول ونجاح القطاع الخاص، ومع ذلك يمكن أن يتوفر دور للقطاع الخاص في إدارة وتشغيل وصيانة الميناء التجاري، وذلك تماشياً مع نجاحات التجارب الدولية في هذه المجالات،(ماس، 2012: 40-41)

وسوف يسهم ميناء غزة بعد تشغيله بتوفير مورد دخل للاقتصاد القومي عن طريق ناتج خدمات النقل البحري، حيث سيوفر قرابة (150 إلى 200) مليون دولار سنوياً من مدفوعات الجمارك والأرضيات للبضائع القادمة عبر الموانئ الإسرائيلية، وإيجاد حوالي (18000) فرصة عمل خلال مرحلة الإنشاء، وحوالي(5000)فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة أثناء التشغيل.

وسيعمل وجود الميناء على التقليل أو الحد من التبعية الاقتصادية للبلاد الأخرى، وتحرير الصادرات والواردات الفلسطينية من القيود المفروضة، وإتاحة فرصة جديدة لترويج الصادرات وفتح الأسواق لتجارات جديدة، والعمل على توثيق روابط التعاون والتكامل الاقتصادي والسياسي مع باقي دول العالم،(شعت، 2005: 5-6).

رابعاً- التجارة الخارجية والميزان التجاري:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية في كل الدول مصدرًا مهمًاً في التنمية الاقتصادية، ومصدرًا مهمًا من مصادر الاستقلال الاقتصادي، وحيث إن إسرائيل تدرك هذه الحقيقة فقد اتخذت خلال سنوات الاحتلال، وبعد اتفاقية أوسلو أيضًاً كافة الإجراءات الداعية إلى تعميق التبعية الاقتصادية الفلسطينية لنظيرتها الإسرائيلية، بل وعملت بشكل حثيث على نسف مقومات التنمية الاقتصادية المستدامة كون الأخيرة تشكل حجر الزاوية في الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني من خلال:

1- واقع الاتحاد الجمركي القائم والذي استمر خلال المرحلة الانتقالية وفقاً للبروتوكول الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي، فقد أدى ذلك إلى إبقاء السياسة الجمركية الفلسطينية أسيرة للسياسة الجمركية الإسرائيلية، حيث لم تعط هامشاً للسلطة الفلسطينية بانتهاج سياسة جمركية بالزيادة في حدود (5%)، من قيمة التجارة الخارجية بشكل عام .

2- استمرار السيطرة على المعابر والمنافذ الفلسطينية مع العالم الخارجي خلال المرحلة الانتقالية وبعدها من خلال تحكّمها في الحركة عبرها، الأمر الذي أدى إلى تعميق الاعتماد الفلسطيني على إسرائيل في استخدام خدمات البني التحتية مثل مرافق الشحن والنقل، والاستيراد والتصدير .

3- الاستمرار في التحكّم بالمقدرات الإنتاجية والتصديرية من خلال تحكم إسرائيل بمصادرة المياه وفرض القيود على استخدام الأراضي الزراعية في المناطق المفتوحة، وفرض القيود على استيراد السلع الوسيطة في الإنتاج الصناعي،(حلس،2015: 88)

4- فرض رسوم جمركية على الواردات الفلسطينية من الخارج توازي الرسوم المفروضة على الواردات الإسرائيلية، وهذا منع المستورد الفلسطيني من الاستيراد بسبب التكاليف العالية، وحجز البضائع في الموانئ الإسرائيلية للكثير من الوقت، مما يعرضها للتلف وحتى للسرقة.

5- سياسة الضرائب التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على المشاريع التجارية، وكذلك الحالة الأمنية على الأرض أدت إلى هروب الكثير من أصحاب المشاريع ورؤوس الأموال إلى الخارج .

6- عدم وجود عملة وطنية فلسطينية ترتب عليه الكثير من الخسائر على صعيد التجارة الخارجية وذلك بسبب استخدام عملة الشيكل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، حيث إن انخفاض أو ارتفاع قيمة الشيكل الإسرائيلي له أثر على أداء التجارة الخارجية الفلسطينية، فمن المعلوم أن المستورد الفلسطيني الذي يستورد من الخارج، يدفع قيمة البضائع بعملة غير عملة الشيكل، وفي الأغلب الدولار الأمريكي، ويقوم ببيعها في الأراضي الفلسطينية بعملة الشيكل، وتحدث هنا الخسارة بسبب فروق الأسعار بين الوقت الذي قام به بشراء الدولار والوقت الذي قام فيه باسترجاع رأس ماله ،(سرداح ،2012: 94-95).

تتركز التجارة السلعية الفلسطينية على الواردات وبخاصةٍ السلع الاستهلاكية مقابل ضعف الأهمية النسبية للسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادي، وهو ما يعكس الطابع الاستهلاكي للاقتصاد الفلسطيني، واعتماده على الاستيراد من الخارج لتلبية الطلب المحلي، يضاف إلى ذلك أن التجارة الخارجية الفلسطينية تتسم بظاهرة التركز الجغرافي الشديد، مع شريك تجاري واحد وهو إسرائيل، مما ترتب على ذلك عجز في الميزان التجاري، وأن الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي أبرمتها السلطة الفلسطينية بعد اتفاقية باريس الاقتصادية بهدف التعاون الثنائي مع كثير من الدول الإقليمية والعالمية، لم تحقق الحد الأدنى من المزايا النسبية المرجوة فمثلا الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول العربية وبخاصةً دول الجوار الأردن ومصر لم تؤت ثمارها، فعلى صعيد التجارة مع الأردن لم تشمل القوائم السلعية على سلع فلسطينية مهمة للتصدير وبالنسبة للتجارة مع مصر كان لابَد من تحرير التجارة وإزالة كافة القيود والمعوقات وتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير،(القدوة 2013: 137-138)

ويتفق العديد من الاقتصاديين على ضرورة التحول التدريجي في الاستيراد من إسرائيل نحو الاستيراد من أو عبر الأردن ومصر، وبالتالي فإن هذا سيقلّل من حجم إيرادات المقاصة التي تتحكم بها إسرائيل، ولعل أهم أنواع الواردات التي ينبغي استيرادها من غير إسرائيل هي المحروقات والطاقة (الكهرباء)، ومن الممكن أن يتم ذلك من خلال الأردن أو مصر وبدعم عربي ولا سيما في مجال الكهرباء. علماً بأن هذا حق من حقوق السلطة الفلسطينية نص عليه اتفاق باريس الاقتصادي (على سوئه)، ولكن للأسف لم تعمل السلطة الفلسطينية على الاستفادة منه منذ تأسيسها، وأبقت نفسها مكبلة بعقود احتكارية مع الشركات الإسرائيلية.

ما من شك أن المشكلات الجوهرية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني هي بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وبعبارة أخرى فان المسببات الرئيسة لهذه المشكلات هي سياسية بامتياز، هذا من جانب، ومن جانب آخر فعلى المستوى الفلسطيني الداخلي هناك تحدّ آخر يتمثل في الخلاف الأيديولوجي بين كبرى الفصائل الفلسطينية، وما ترتب عليه من خلاف في الخطاب السياسي وأدوات وآليات مقاومة الاحتلال، وهذا انعكسَ بدرجة كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني.

وعلى الرغم من الخلاف الأيديولوجي السياسي على المستوى الاستراتيجي إلا أن الرؤية السياسية المرحلية لطرفي الانقسام متوافقة، وتتمثل في إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران لعام (1967)م وبالتالي من الممكن البناء على هذا القاسم المشترك، وتحييد كافة جوانب الإدارة الحكومية لشؤون المجتمع والاقتصاد، لتكون على أسس مهنية وبأيدي كفاءات وطنية تراعي مصلحة الشعب بالدرجة الأولى،(عودة، 2016:783-784).

جدول رقم (14): يوضح إجمالي قيم الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري في فلسطين (1995 -2014)م(القيمة بالآلف دولار أمريكي).

السنة	إجمالي قيمة الواردات	إجمالي قيمة الصادرات	صافي الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري
1995	1658,191	394,177	-1,264,014	2,052,36
1996	2016,059	339,467	-1,676,589	2,355,523
1997	2,238,561	382,423	-1,856,138	2,620,984
1998	2,375,102	394,846	-1,980,256	2,769,948
1999	3,007,227	372,148	-2,635,079	3,379,375
2000	2,382,807	400,857	-1,981,950	2,783,664
2001	2,033,647	290,349	-1,743,298	2,323,996
2002	1,515,608	240,867	-1,274,741	1,756,475
2003	1,800,268	279,680	-1,520,588	2,079,948
2004	2,373,248	312,688	-2,060,560	2,685,936
2005	2,667,592	335,443	-2,332,149	3,003,035
2006	2,758,726	366,709	-2,392,017	3,125,435
2007	3,284,035	512,979	-2,771,056	3,797,014
2008	3,466,168	558,446	-2,907,722	4,024,614
2009	3,600,785	518,355	-3,082,430	4,119,140
2010	3,958,512	575,513	-3,382,999	4,534,025
2011	4,373,647	745,661	-3,627,986	5,119,308
2012	4,697,356	782,369	-3,914,987	5,479,725
2013	5,163,897	900,618	-4,263,280	6,064,515
2014	5,054,5	864,8	-4,189,7	5.919,30

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014:33).

خلاصة الفصل الثالث

هدف الفصل إلى تعريف القارئ **بالنظام الضريبي الفلسطيني** منذ عام (1948)م وحتى تاريخه وارتباط الضرائب بالاحتلال من حيث تحكّم إسرائيل بأموال المقاصة التي تجنيها نيابة عن السلطة مقابل رسوم تحصيل بنسبة (2%)، وأنوع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ومقدار تحصيل كل نوع لصالح خزينة السلطة، وآلية تقدير الضرائب والإعفاءات الممنوحة وأهداف الجمارك من حيث تحصيل إيرادات لخزينة الدولة وحماية المنتجات الوطنية.

والتعرف إلى **سياسات الاستيراد** من حيث وجود اتحاد جمركي بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، والمقاييس المتبعة لعمليات الاستيراد، والعلامة التجارية ورخص الاستيراد، وحق الفلسطينيون في استخدام نقاط العبور والخروج من غزة والضفة الغربية نحو العالم الخارجي والاستثناءات المفروضة على الاستيراد من حيث عدم التعامل مع البلدان التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وأسباب ضعف الصادرات الفلسطينية من عوامل داخلية كضعف قاعدة التصنيع وانخفاض المزايا التنافسية، وعدم القدرة على النفاد إلى الأسواق الخارجية، وضعف الموارد الطبيعية، وعوامل خارجية تعود إلى طبيعة الاتفاقيات الموقعة من حيث غياب السيادة على المعابر ودور السلطة في تشجيع التصدير من خلال توقيع الاتفاقيات التجارية مع العديد من الدول، وتنمية قدرات الشركات المصدرة، وتطوير الاستثمار في الصناعات الرائدة.

مع بيان أهمية **التجارة الخارجية** في الاقتصاد الفلسطيني، ودور الموانئ الفلسطينية وخصوصاً ميناء غزة في النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وأسباب عجز الميزان التجاري الفلسطيني وأثر الحصار والحروب الثلاثة على الاقتصاد الفلسطيني.

وضرورة إجراء تعديلات على العديد من بنود بروتوكول باريس الاقتصادي وخصوصاً الضرائب بما يتناسب مع الواقع الفلسطيني، وبناء قاعدة إنتاجية وصناعية قوية لتلبية احتياجات الطلب المحلي وتشجيع التصدير، وتعزيز الاتفاقيات التجارية مع العديد من الدول لخفض الشراكة مع الاقتصاد الإسرائيلي، وسبل تحرير التجارة الخارجية من خلال وضع الخطط المناسبة، وتفعيل التعاون المشترك مع دول الجوار، وصولاً إلى مرحلة السيادة وإنهاء الاحتلال، كل ذلك كفيل بخفض العجز التجاري وتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الرابع

اختلال الميزان التجاري الفلسطيني ورؤية مستقبلية للعلاج

مقدمة

أتضح من العرض والتحليل السابق أن الميزان التجاري الفلسطيني يعاني من الاختلال، شأنه شأن موازين معظم البلدان النامية، إلا أن الأراضي الفلسطينية هي حالة خاصة بسبب الظروف الاستثنائية التي تعيشها والتي تفاقم من العجز الكبير، في إطار المشكلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، ولُوحظ كذلك أن العجز يتجسد في الميزان التجاري بشقيه السلعي والخدمي، ويعود هذا الاختلال إلى العديد من الأسباب منها، ضعف القطاعات الاقتصادية ولا سيما القاعدة الإنتاجية التي تعاني ضعفاً شديداً في مكوناتها بحيث تعجز عن تقديم منتجات قادرة على التنافس وإثبات وجودها محلياً وخارجياً، وتدنى قدرتها على توليد فرص عمل دائمة ومتجددة، إضافة إلى صغر السوق الفلسطيني بحيث يبقى غير مسيطر على حدوده ومقيدًا بقيود متعددة الأوجه وبخاصة وأنه يمتلك قاعدة تصنيع صغيرة وغير المتطورة.

ويعتبر العجز التجاري الكبير، والمتزايد نتيجة طبيعة للبيئة السياسية والاقتصادية التي تمتاز بالغموض وعدم اليقين، حيث يعاني الاقتصاد الفلسطيني من وجود فجوة تضخمية بسبب زيادة النفقات العامة وخصوصاً في بند الرواتب دون إنتاج يذكر، وانخفاض إيرادات السلطة واعتمادها على تمويل العجز التجاري من مصادر خارجية، ويضاف إلى ذلك أن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية، لا تملك السلطة الصلاحيات الكاملة لصياغتها بما يحقق الأهداف الوطنية، كما أن الاتفاقيات الاقتصادية والتي هي في جوهرها أضعفت من فاعلية السياسة المالية والتجارية في إمكانية علاج ذلك الخلل، وذلك لإبقاء السلطة الفلسطينية مقيدة وفي حاجة ماسة لمساعدة الآخرين، إضافةً إلى هدم الأنفاق التجارية ما بين القطاع ومصر والحروب الثلاثة على القطاع وزيادة البطالة وخصوصًا في خريجي الجامعات.

وبالنظر إلى التجارة الخارجية الفلسطينية نجد أنها تمثل مصدراً آخر لاختلال الميزان التجاري الفلسطيني، نتيجة إلى أن حجم الواردات يفوق خمسة أضعاف حجم الصادرات ،ومع تلك الصعوبات فإن هذا الفصل سوف يتكون من مبحثين **المبحث الأول** – سوف يتناول أسباب اختلال الميزان التجاري الفلسطيني، أما **المبحث الثاني** فيقترح مقترحات لمعالجة تلك الاختلال.

المبحــث الأول–أسباب اختلال ميزان التجاري الفلسطيني

تمهيد:

يتـأثر الميـزان التجـاري الفلسـطيني بطبيعـة هيكـل الاقتصـاد الفلسـطيني، ومكوناتـه وأدائـه وعلاقاتـه وارتباطاته مع العالم الخارجي، والارتباط القسري بالاقتصاد الإسرائيلي بما ينعكس سلباً على الميزان التجاري، من حيث العجز المزمن والدائم نتيجة لوجود اختلالات هيكلية نجمت عن الخصائص البنيوية للهيكل الإنتاجي، حيث يتضح من دراسة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية أنها تعاني الكثير من المعوقات التي تجعلها غير قادرة على تلبية الطلب المحلي المتزايد بالإضافة إلى صعوبة منافستها على المستوى الدولي، وغياب الخطط الحكومية، وضعف التشريعات القانونية وانخفاض الاستثمارات.

كما أن الاقتصاد الفلسطيني يتأثر بالتغيرات التضخمية، وخلل الموازنة العامة نتيجة ارتفاع النفقات العامة، مقابل انخفاض الإيرادات وخصوصًا المحلية، وهذا ما ينطبق على الأراضي الفلسطينية، أضف إلى ذلك أن بروتوكول باريس الاقتصادي وما ترتب عليه من أضرار كثيرة بالتجارة الخارجية الفلسطينية أصبح سبباً جوهرياً في اختلال الميزان التجاري الفلسطيني، نتيجة ضعف تأثير السياسة المالية والتجارية، وانخفاض معدلات الادخار من الأسباب التي أدت إلى العجز المزمن في الميزان التجاري الفلسطيني، ويعتمد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات الأجنبية التي تقدمها الدول المانحة والتي تسهم بدور أساسي في تخفيف عجز الميزان التجاري.

أسباب اختلال ميزان التجاري الفلسطيني:

أولاً – أسباب تتعلق بمشكلات هيكلية في القطاعات الإنتاجية والخدمية:

1– القطاع الزراعي:

تشكل مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية مقارنة بالاحتياجات الغذائية في الأراضي المحتلة، وكذلك مقارنة بالإنتاج الزراعي كان يوفر الغذاء لنحو ربع أبناء الشعب الفلسطيني فيها، حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام (2103)م إلى (4%) مقارنة بحوالي (4.9%) عام (2012)م.

ويعتبر قطاع الزراعة من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بممارسات وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على عناصر الإنتاج الزراعي مثل الأرض والمياه، وتعدد القيود المفروضة على الإنتاج والتسويق للمنتجات الزراعية الفلسطينية، وغياب البرامج الزراعية الحكومية الداعمة للمزارعين ومحدودية

موازنتها، كما يشكل جدار الفصل العنصري الذي تقيمه سلطات الاحتلال الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية المحتلة عقبة أساسية يواجهها المزارع الفلسطيني، تتمثل في عدم قدرته على الوصول إلى أراضيه الزراعية أو على تسويق منتجاته الزراعية إن استطاع الوصول إليها فتتعرض إما للتلف أو بيعها بأسعار زهيدة، مما يؤدي إلى الخسارة الفادحة التي تؤثر بدورها على مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي .

لذا فإن القطاع الزراعي يعاني من تدني الإنتاجية وتدني مستوى أجور العاملين فيه، حيث لا يزيد معدل الأجر الذي يتقاضاه المزارع عن (66%)، من معدل الأجر للعاملين في قطاعات الصناعة والبناء والقطاعات الأخرى، كما يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنوه العدوان على أشجار الزيتون خاصة خلال موسم حصاده من قلع وتدمير وحرق هذه الشجرة المباركة، لما تمثله من دور مركزي في حياة الفلسطينيين كونها تمثل رمزاً للسلام، وما تتمتع فيه من أهمية اقتصادية واجتماعية وتاريخية وروحية،(التقرير الاقتصادي العربي الموحد،295:2014).

إن استمرار إغلاق المعابر هددَ وما زالَ مواسم الزراعات التصديرية، مما سبب خسائر فادحة للمزارعين ناتجة عن عدم التمكن من تصدير منتجاتهم في مواسم التصدير، كما تعرض أكثر من (80%)، من المحاصيل الزراعية للتلف بسبب عدم السماح بدخول الأدوية الزراعية والأسمدة والحبوب والمبيدات والنايلون المستخدم في الحمامات الزراعية، مما أدى إلى فقد أكثر من (60) ألف عامل يعملون في القطاع الزراعي عملهم، حيث إن ما يزيد عن 45.000 عامل يعملون بشكل دائم في القطاع الزراعي ويعولون ما يزيد عن (300.000) فرد، بينما يعمل في مجال الأعمال الزراعية الموسمية ما يقارب (15000) عامل فلسطيني، مما يؤدي إلى نتيجة مهمة مفادها وجود (60) ألف عاطل عن العمل في مجال القطاع الزراعي فقط،(مقددا والكحلوت 769:2009)

كما تم استهداف القطاع الزراعي بصورة مباشرة خلال عدوان تموز/ آب لعام 2014م، إذ تضرر (30%) من الأراضي الزراعية، لتتحول إلى مناطق ملوثة بمخلفات الحرب القابلة للانفجار ويتعين تطهيرها قبل أن يتمكن المزارعون من العمل مجدداً في أراضيهم وهم واثقون من سلامتهم ومن جهة أخرى نفق ما يقدر ب (40%) من الماشية، كما تم فقدان نصف رصيد الدواجن والمئات من الأغنام والمياه عندما لم يتمكن المزارعون من الوصول إلى مزارعهم، إلى ذلك تم استهداف وتدمير عدد كبير من آبار الري وشبكات الري والأشجار المثمرة، ومنشآت التخزين بعد الحصاد والمعدات الزراعية، وكانت أكثر المناطق تضرراً في القطاع الزراعي خان يونس، تليها رفح وغزة وشمال ووسط غزة.

كما تأثر قطاع مصائد الأسماك أيضاً بصورة كبيرة، فلم يتمكن الصيادون من الوصول إلى البحر أثناء الاعتداء وتدمير العديد من المراكب، وخلال الشهر الأول من الاعتداء فقد (9%)، من حصيلة الصيد السنوية، مما أثر على الغذاء في غزة الذي كان بالفعل محدوداً وذا محتوى منخفض من البروتين،(المؤتمر الدولي لدعم إعمار غزة،2014:31-32).

2- قطاع الإسكان:

تعتبر مشكلة الإسكان من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، نظراً لارتباطها الوثيق بحياة السكان والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهم، وانعكاس ذلك على الحياة الصحية للمجتمع الفلسطيني ،ومن هنا يحتل قطاع الإسكان في فلسطين أهمية كبرى لعدة اعتبارات:

1- تدنى مستوى الدخل الفردي للمواطن، مما يستدعي توفير سكن لذوي الدخل المحدود ضمن سياسة إسكانية واضحة المعالم تلبى هذه الاحتياجات.
2- توفر عرض من الوحدات السكنية المتميزة من طرف القطاع الخاص، مقابل انخفاض الطلب ليس لانعدام الحاجة، بل لتدنى مستوى الدخل الفردي مقابل ارتفاع حاد بكلفة السكن.
3- فقدان أعداد كبيرة جداً للمأوى، نتيجة لسياسة هدم وتدمير البيوت في عدة مواقع وبخاصة في مدينة القدس وقطاع غزة أثناء الحرب الأخيرة على القطاع.
4- الزيادة الطبيعية في أعداد السكان مما يتطلب توفير عدد وحدات سكنية تتناسب مع الزيادة الطبيعية في عدد السكان، هذه الاعتبارات وضعت قطاع الإسكان على أولويات الأجندة الفلسطينية مما يتطلب سياسة إسكانية تنقل هذه الأولوية إلى واقع يتناسب مع الإمكانيات الفلسطينية، (الأغا، 93:2015).

تراجع عدد مقاولي الإنشاءات في الأراضي الفلسطينية من (566) منشأة عام (1997)م إلى (488) منشأة عام (2007)م، ثم انخفضت إلى (438) منشأة عام (2010)م، حيث إنها توظف (5369) عاملاً، وتظهر البيانات الواردة بعد عام (2008)م أن أداء قطاع الإنشاءات لم يكن أفضل من قطاعي الزراعة والصناعة رغم طفرة النمو التي حصلت في قطاع غزة اعتماد على إدخال مستلزمات البناء من خلال الأنفاق، إضافة إلى سماح إسرائيل للمنظمات الدولية بإدخال بعض مستلزمات البناء لتنفيذ مشاريعها الخاصة،(الديرواي،13:2014).

كما أدى القصف الكثيف للمناطق السكنية إلى إلحاق الضرر أو الدمار الكامل ب(60000) وحدة سكنية في جميع أنحاء غزة، في قطاع لا يزال يحاول التعافي من عمليات القصف السابقة

في ظل الحظر المفروض على مواد البناء، ونزح بسبب هذا التدمير الذي لحق بالمساكن شخص من كل أربعة أشخاص في غزة، ولا يزال هناك أكثر من 110 آلاف شخص في الملاجئ أو لدى الأسر المضيفة.

وستجري الحكومة والأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييمات مشتركة للمنازل المدمرة والمتضررة في غزة للمساعدة في إدارة الفترة الانتقالية للأشخاص النازحين داخلياً، كما سيتم منح العائلات التي تعرضت منازلها للدمار أو التي لحق بها ضرر جسيم، وبالتالي لم يعد لها مأوى دعماً مؤقتاً لحين إعادة إعمار منازلهم مبلغ ما بين (200–250) دولاراً شهريا كبدل إيجار وستقوم الحكومة بزيادة الوحدات السكنية المتاحة للإيجار من خلال إتمام(4000) وحدة سكنية كمأوى مؤقت للنازحين على مدى سنتين حتى إتمام إعادة الأعمار.

وعلى المدى البعيد ستقوم الحكومة والأونروا بإعادة تأهيل أو إعادة إعمار الوحدات السكنية البالغ عددها (20) ألفا والتي تعرضت للدمار أو الضرر الجسيم، وسيشكل هذا الجزء الأكبر من ميزانية الإسكان حيث تقدر تكلفة إعادة إعمار الوحدة بنحو (60) ألف دولار، وتكلفة إصلاح الأضرار الجسيمة بقيمة (25) ألف دولار.

ويتوقف إعادة إعمار وترميم هذه الوحدات السكنية بشكل كامل على توفير مواد البناء، ويعتمد هذا بدوره على رفع كامل القيود المفروضة على واردات القطاع الخاص المستوردة من إسرائيل إضافة إلى إزالة العقبات ومنع التأخير في إدخال المواد إلى المؤسسات الدولية،(المؤتمر الدولي لدعم إعمار غزة،44:2014)

3- القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات المهمة، والرائدة في دفع عجلة النمو الاقتصادي في كافة أنحاء العالم وهو من أهم القطاعات الريادية، ولقد شهد القطاع الصناعي في فلسطين منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية قفزة نوعية وتطوراً بشكل سريع ولافتاً، حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من (8%) عام (1993)م إلى (16.8)% عام (1998)م، أي أنه حقق ارتفاعاً بنسبة (50%) خلال خمس سنوات،(الطباع 11:2011)

وتعاني الصناعة العديد من الإشكاليات التي ترجع لعوامل داخلية وخارجية كان أبرزها:

3-1 مشاكل خارجية:

- سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض والمياه والمعابر، واستخدام الأساليب القمعية التي من شأنها منع أي تطوير للقطاع الصناعي.
- فرض الاحتلال الإسرائيلي ضرائب باهظة على المنتجات الفلسطينية مثل ضريبة الإنتاج والدخل والقيمة المضافة، إلى جانب رسوم جمركية على المواد الخام، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني الأرباح.
- إغراق الأسواق المحلية الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية، ومنع تصدير المنتجات الفلسطينية في الخارج، مما أدى إلى فقدان الأسواق الخارجية،(منتدى الأعمال الفلسطيني،19:2014)

3-2: مشاكل داخلية:

- **المشاكل المتعلقة بالمواد الخام**

تفتقر فلسطين للمواد الخام اللازمة للصناعة، لذلك تلجأ معظم فروع الصناعة إلى الاعتماد على استيراد المواد الخام من الاحتلال الإسرائيلي أو من الخارج، وتستورد فلسطين أكثر من (85%) من المواد الخام اللازمة لها، لذلك كثيراً ما تواجه الصناعة مشاكل تؤثر على النشاط سلباً، وذلك إما لمنع إدخال المواد الخام أو رفع تكلفتها أو تأخير إدخالها عبر المعابر.

- **مشاكل تتعلق بالتسويق**

- تعتبر مشكلات التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي في ظل الاحتلال الإسرائيلي وعهد السلطة الفلسطينية حيث ما زال الاحتلال يسيطر على المعابر والتي من خلالها يتم تسويق وتصدير المنتجات الفلسطينية.
- المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين منتجات الصناعة الإسرائيلية التي يضطر المستهلك للتعامل معها، نظراً لغياب البديل لها وأيضًا نصَ اتفاق باريس الاقتصادي على التبادل التجاري بين الطرفين مما جعل السوق

الفلسطيني ثاني سوق لتصريف منتجات الاحتلال الإسرائيلي،(منتدى الأعمال الفلسطيني،2014: 20-21)

- **ضعف السياسات والتشريعات والقوانين الداعمة للصناعة:**

- لقد قيد اتفاق باريس الاقتصادي حرية السلطة الفلسطينية في فرض سيادتها على شؤونها الاقتصادية والتجارية، على الرغم من تمكنها من وضع الإطار التشريعي والمؤسساتي للاستثمار الصناعي في فلسطين، والمتمثل في مجموعة القوانين ذات الشأن الاقتصادي التي من شأنها جذب وتنظيم الاستثمار كقانون الاستثمار، وقانون المدن والمناطق الحرة والمواصفات والمقاييس إلا أن القطاع يواجه نقصاً في الدراسات المتخصصة والإحصاءات الخاصة بالنشاط الصناعي وكيفية بناء القدرة التنافسية لبعض الصناعات. (منتدى الأعمال الفلسطيني،21:2014)
- حيث أقر قانون تشجيع الاستثمار بتاريخ (1995/4/30)م وهدف إلى تشجيع الاستثمار وجذب رجال الأعمال للاستثمار في فلسطين وتم إجراء تعديل عليها في العام (1998)م وتم أيضاً إصدار آخر قانون لتشجيع الاستثمار في شهر يناير 2011م، وتم منح الأولوية للمشاريع في قطاع غزة الزراعية والصناعية والسياحة والصحة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات، وفرص للاستثمار في فلسطين، كذلك يتم فيه منح المستثمرين تسهيلات وإعفاء ضريبي بشكل كامل لمدة تصل إلى (5) سنوات، وكان هذا القانون يهدف إلى تسهيل إقامة مشاريع صناعية ومشاريع زراعية وتصديرية، وشمل القانون كذلك تقديم خدمات الدعم الفني للمستثمر،(سرداح،36:2012)
- تأثر القطاع الصناعي بالحصار الخانق الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران (2007)م، حيث منعت دخول المواد الخام الأولية الضرورية لعملية الإنتاج ومنعت أيضًا تصدير المنتجات الجاهزة للخارج، وأدى ذلك إلى إغلاق(95%) من المنشات الصناعية، أي ما يقارب من (3700) مصنع من مجموع (3900) منشأة صناعية، وباقي المصانع العاملة تعمل بطاقة إنتاجية لا تزيد عن(15%) وتأثرت مبيعات المصانع العاملة بضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين، وبلغ عدد العاملين في القطاع

الصناعي قبل الحصار(3500)عامل، وبعد الحصار انخفض عدد العاملين في القطاع الصناعي ليصل إلى أقل من (1500)عامل في مختلف القطاعات الصناعية، (منتدى الأعمال الفلسطيني، 21:2014)

- وتسبب العدوان الإسرائيلي كذلك بتدمير ما يقرب من (500) منشأة اقتصادية من المنشآت الكبيرة، هذا بالإضافة إلى العديد من المنشآت المتوسطة والصغيرة، وتقدر خسائرها الأولية المباشرة بما يزيد عن 540 مليون دولار، وهي ثلاثة أضعاف خسائر الحرب الأولى التي شنت على قطاع غزة في سنة (2008-2009)م.
- وقد بلغت الخسائر الأولية اليومية بسبب تعطل الإنتاج بنحو(7.6) مليون دولار، بناًء على قيمة الإنتاج اليومي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، أي بإجمالي يقدر بنحو (387) مليون دولار خلال تلك الفترة من الحرب،(صالح ورجب، 2014: 37-38).

4- قطاع الخدمات

هيمن قطاع الخدمات الفلسطيني على القطاعات الأخرى منذ عهد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، من حيث إن الخدمات التقليدية هي المساهم الرئيس في قطاع الخدمات ويُعزى ذلك إلى الاختلالات الاقتصادية التي سببها الاحتلال الإسرائيلي، ولم يطرأ تغيير حقيقي في هيكلية الاقتصاد الفلسطيني عقب انشاء السلطة الفلسطينية عام (1994)م،من حيث اعتماده على القطاع الخدمي بل إن حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة توسعت على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك للأسباب التالية:

4-1 زيادة الاعتماد على قطاع الخدمات التقليدية:

إن الاعتماد على قطاع الخدمات التقليدية لتعزيز النمو الاقتصادي أو إيجاد فرص عمل تلبي الزيادة في النمو السكاني من غير المحتمل أن يكون مجدياً، ومن الصعب بمكان أن يستمر الاعتماد على القطاع الحكومي لخفض البطالة ولاسيما في ظل المصاعب المالية التي تعصف بالسلطة الفلسطينية، ومن الواضح أن التوسع في القطاع الحكومي يعود الفضل فيه للمعونات الخارجية، وليس نتيجة لنمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن زيادة في الاعتماد على الخدمات ذات الإنتاجية المنخفضة (ولاسيما خدمات التوزيع) تؤثر سلباً على مستوى ونمو الإنتاجية في قطاع الخدمات والاقتصاد ككل، مما يؤدي إلى ركود في النمو الاقتصادي.

4-2 الاختلاف في بنية الخدمات بين قطاع غزة والضفة الغربية:

حيث إن الاختلاف في بنية الخدمات يؤدي إلى الصدمات الاقتصادية التي بدأت مع اندلاع الانتفاضة الثانية، وتصاعدت بعد سيطرة حماس عسكرياً على غزة في عام (2007)م، حيث تبع هذه الأحداث حصار بري وبحري صارم فرضته إسرائيل على القطاع، مما أدى إلى تضاؤل القدرة الصناعية، وقد مهد ذلك لتوسع قطاع الخدمات، وبخاصة الخدمات الاجتماعية باعتبارها الملاذ الأخير لإيجاد فرص عمل للحد من معدلات البطالة التي تجاوزت إلى حد بعيد نظيرتها في الضفة الغربية، (ماس 2013: 32-50).

تراجعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ خلال عام (2011)م وذلك كنتيجة أساسية للنمو الكبير الذي شهده قطاع الإنشاءات، وللتحسن النسبي لأداء ومساهمة القطاع الصناعي ولا سيما في مجال صناعات البناء، حيث تراجعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج من (77.8%) في عام (2010)م إلى (70.7%) في عام (2011)م مع تراجع القيمة المضافة للقطاع بنحو (4.5%) مقابل نموه عام (2010)م بنحو (24.6%) وهو النمو الذي جاء حينها مستنداً للنمو المستمر للنشاط الحكومي والنشاط التجاري، وهو الأمر الذي تعطّل نسبيا في عام (2011)م، كذلك أسهم في هذا الأداء ما واجهه القطاع السياحي من تراجع فطبقاً للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مايو (2012)م فقد تراجع عدد النزلاء من (577) ألف نزيل عام (2010)م إلى (507) ألف نزيل عام (2011)م بتراجع قدره (12.1%) مع تراجع عدد ليالي المبيت من (1.25) مليون ليلة عام (2010)م إلى (1.24) ليلة عام (2011)م، وهو الأمر الذي دفع إلى تراجع معدلات الإشغال للغرف من (35%) عام (2010)م إلى (26.4%) عام (2011)م، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012:283 284).

وما زال هناك العديد من التحديات سواء تلك المتعلقة بتطوير شبكات التوزيع ،أم بناء شبكات النقل ومحطات توليد وتوفير الغاز، وكذلك ما زال التحدي قائما لفك الرابط القسري بين الشبكات الفلسطينية والإسرائيلية التي تؤثر على قدرة الفلسطينيين على السيطرة على كمية الخدمات ونوعيتها في مجالات عديدة وبخاصة الطاقة والتي تؤدي إلى رفع الأسعار المحلية، وتساهم في هدر المصادر والمدخلات التي تنتج عنها، كما يتم استيراد جميع المشتقات النفطية واستيراد حوالي(88%) من الطاقة الكهربائية من إسرائيل.

ويرتبط هذا كله بقدرة الفلسطينيين على السيطرة على مصادرهم الطبيعية، وخصوصاً في المناطق المصنفة جيم، وكذلك على الحدود، وبين المناطق الجغرافية المختلفة بما في ذلك بين المحافظات

الشمالية والجنوبية أي بين غزة والضفة الغربية، (سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية 3:2014).

5- القطاع السياحي:

بعد اتفاقية أوسلو في عام (1993)م نما القطاع السياحي بقوة، وشهد نمواً كبيراً خصوصاً عشية الألفية الثانية، وشملت الاستثمارات في الفنادق والمطاعم وتأجير السيارات والحافلات السياحية، ومحلات التحف والهدايا وغيرها من الخدمات، كما أن فلسطين هي مهد الديانات السماوية الثلاث وغنية بالمعالم التاريخية والأثرية، وتتميز بمناخها المعتدل، ويعتبر القطاع السياحي من أكثر القطاعات حساسية للاستقرار السياسي، لذلك واجه قطاع السياحة الفلسطيني مشاكل خطيرة أدت إلى تراجع أهميته الاقتصادية، وذلك لارتهانه بالحالة الأمنية والسياسية السائدة في الأراضي الفلسطينية حيث تراجعت السياحة الدينية والثقافية منذ عام (2000)م نتيجة للأوضاع المتردية بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، (القدرة، 137:2013).

ونتيجةً للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة منذ عام (2008)م فقد أصاب القطاع السياحي شللاً كاملاً، وأوشكت شركات ومكاتب السياحة والسفر والبالغ عددها 39 شركة، على الإفلاس نتيجة إغلاق المعابر وعدم حرية السفر، كما أصاب الضرر أصحاب الفنادق السياحية والبالغ عددها (11) فندقاً سياحياً، وتدنت نسبة الإشغال الفندقي إلى الصفر نتيجة إغلاق المعابر وتأثرت المطاعم السياحية والبالغ عددها (35) مطعماً سياحياً، وأصبحت جميعها مهددة بالإغلاق نتيجة عدم تغطية المصاريف الجارية اليومية، مما أدى إلى فقدان أكثر من (500) عامل لعملهم في المنشآت السياحية.

كما أدى الحصار الخانق إلى ضياع فرص الاستثمارات في التنمية السياحية، وهروب الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى الخارج، وتوقفت السياحة الداخلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوقف السياحة الفلسطينية من المغتربين بالدول العربية والخارج.

وقامت قوات الاحتلال خلال فترة الحرب على غزة باستهداف الفنادق والتي تقع على شاطئ غزة وبلغ عدد المنشآت السياحية المستهدفة (39) منشأة، وبلغت الخسائر المباشرة للقطاع السياحي نتيجة الحرب حوالي(6.7) مليون دولار أمريكي.

وقد حرك اشتداد الحصار وتنامي الاحتياجات الأساسية لسكان قطاع غزة ضمائر الناشطين في البلدان المختلفة سواء كانوا مؤسسات أم أفراد أم برلمانات، وحتى بعض الحكومات للتضامن مع قطاع غزة ومساندته لكسر الحصار، وكانت هذه القوافل تتشكل إما بقوافل برية عن طريق معبر

رفح الدولي، أو بحرية عبر مياه بحر غزة، والتي أدت إلى اعتراض إسرائيل للعديد من القوافل البحرية، وإصابة وقتل من فيها من المتضامنين الأجانب، كما حصل في مجزرة أسطول الحرية (سفينة مرمرة التركية)، (مقداد والهابيل، 2015:60-61-62).

ثانياً - أسباب تتعلق بالتجارة الخارجية:

يحتل قطاع التجارة أهمية كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لتأثير هذا القطاع على القطاعات الاقتصادية بشكل إجمالي وعلى سوق العمل ومستويات الأسعار، بالإضافة إلى دور هذا القطاع في توفير احتياجات السوق المحلي من مستلزمات الإنتاج والسلع، بالإضافة إلى تسويق المنتجات المصنعة محلياً ووطنياً في الأسواق الخارجية إن أمكن، كما يسهم هذا القطاع بما نسبته (10.7%) في الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب (40.6%)من الأيدي العاملة الفلسطينية.

ومما لا شك فيه أن القطاع التجاري في فلسطين يتأثر بالظروف المحيطة وبخاصة تلك التي تنجم عن الهيمنة الصهيونية، والحصار المطبق على ربوع الوطن، الأمر الذي يؤدي بالفعل إلى عزل الاقتصاد الفلسطيني عن المحيط الإقليمي والدولي، فما زال القطاع التجاري كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى يعاني من تشوهات هيكلية نتيجة محدودية الصادرات والتي لم تزد في أحسن أحوالها عن (550) مليون دولار مقارنة ب (3500) مليون دولار لإجمالي الواردات(عويضة،2010:5).

بالإضافة إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تحسن استغلال الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها مع الدول العربية والاستفادة منها بالشكل المطلوب، للتخلص التدريجي من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، علماً بأن الاتفاقات التجارية التي أبرمتها السلطة الفلسطينية مع كل من الأردن ومصر والدول العربية الأخرى، من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب،أهمها انفتاح الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاديات العربية من خلال الاستفادة من عوامل الإنتاج المعطلة وبخاصة رأس المال والعمالة المعطلة، وفتح المجال أمام الصادرات الفلسطينية للنفاذ إلى الأسواق العربية والتي من الممكن أن تؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة كبيرة (حلس،2015:89).

إن استمرار سيطرة إسرائيل الفعلية على الأرض الفلسطينية المحتلة يلقي بظلاله على كافة جوانب التجارة الخارجية الفلسطينية، وذلك من خلال سيطرتها المطلقة على المنافذ الدولية، مما يجعلها تتحكم بحركة البضائع الفلسطينية التي تتم من خلال الموانئ والمعابر الدولية الخاضعة لإدارتها الكاملة، ومما يزيد ارتباط التجارة الخارجية الفلسطينية بالجانب الإسرائيلي وجود النظام الجمركي

الموحد، وسريان كافة القوانين والإجراءات الإسرائيلية التي تنظم التجارة الدولية على المصدرين والموردين الفلسطينيين.

وفي ضوء هذا الواقع تكون الواردات والصادرات الفلسطينية خاضعة للرقابة الإسرائيلية المطلقة فور دخولها إلى الموانئ والمطارات والمعابر البرية، ولغاية وصولها إلى المناطق التي تتمتع فيها السلطة الوطنية الفلسطينية بالولاية الجغرافية، وبسبب التأخير في إصدار الرخص والوثائق اللازمة لتخليص البضائع أو تأخر وصولها إلى المستهلك خلال نقلها بين إسرائيل والأراضي المحتلة أو بسبب الفحص الجمركي والأمني في المستودعات والمحطات الجمركية الإسرائيلية.

من هنا يمكن القول إن السياسة الإسرائيلية في فرض القيود على التجارة الفلسطينية تتناقض مع التزامات دولة الاحتلال بشأن تيسير التجارة، ومن الناحية العملية تهدف تلك القيود إلى تحقيق:

- منع استيراد المواد والمعدات ثنائية الاستخدام إلى الأراضي الفلسطينية، لإفساح المجال لتسويق بضائع إسرائيلية ذات مواصفات شبيهة في السوق الفلسطينية.
- الحد من فرص الاستثمار في بعض القطاعات الإنتاجية الفلسطينية وتحديداً تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، (الأونكتاذ، 2015:13-15).

ثالثاً- ضعف السياسات الاقتصادية الفلسطينية:

3-1:السياسة المالية الفلسطينية:

تشكل العائدات الضريبية أكبر مورد للإيرادات العامة الفلسطينية، فقد بلغت (2,1) مليار دولار في عام (2014)م، وهو ما يمثل (75%)، من مجموع الإيرادات. ويمكن أن تغطي هذه العائدات فاتورة الرواتب العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية أو(50%)، من إنفاقها الحالي لكن تبعاً للآلية المتبعة في تحصيل الإيرادات، التي أنشئت بموجب بروتوكول العلاقات الاقتصادية الموقع في باريس في عام(1994)م، حيث تتولى إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية جمع الضرائب على الواردات الفلسطينية ثم تحولها إلى السلطة بعد خصم قيمة تكاليف التحصيل والمعالجة بنسبة (3%) والواقع أن هذا الترتيب أدى إلى جعل السلطة الفلسطينية عرضة ليس فقط لاحتجاز إيراداتها فعلياً من قبل إسرائيل، بل لاستمرار التهديد بالاحتجاز أيضاً (الأونكتاد، 2015:7).

شكل (14): مكامن الضعف في أداء الموازنة .

(المصدر. عودة،772:2016)

إن هذه الهشاشة المالية دفعت الحكومات الفلسطينية إلى أحد مصدرين للتمويل عندما توقف إسرائيل تحويل إيرادات المقاصة، وهما إما المنح والمساعدات الخارجية وخصوصًا من العالم العربي، أو الاضطرار إلى الاقتراض من القطاع المصرفي.

وإن هذه المنح والمساعدات مرتبطة تماماً بالمواقف السياسة، الأمر الذي جعل المالية العامة واقعة بين فخي إيرادات المقاصة والمنح والمساعدات الخارجية، حيث إن كلا البندين معا بلغ في المتوسط (1724) مليون دولاراً خلال الفترة (1996–2014)م، ما نسبته(78%) في المتوسط من صافي الإيرادات العامة والمنح للسلطة الفلسطينية، وغطت حوالي(74%) في النفقات العامة خلال الفترة(1996–2014)م، مع ملاحظة ارتفاع هذه النسبة في السنوات الأخيرة حيث بلغت نسبة مساهمتها في النفقات العامة حوالي(91%) في العام(2014)م، (عودة،775:2016)

شكل(15): نسبة مساهمة إيرادات المقاصة والمنح في كل من صافي الإيرادات والمنح والنفقات خلال الفترة 1996-2014.

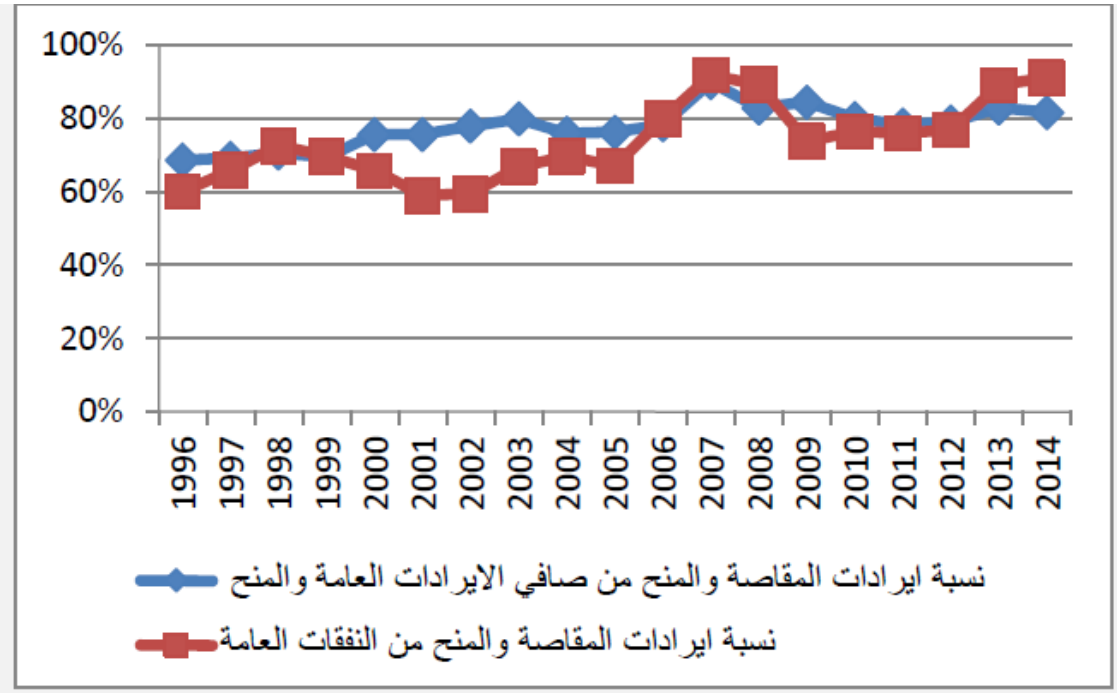

(المصدر. عودة، 775:2016)

وتمثل الرواتب والأجور عبئاً هائلاً يثقل كاهل السلطة الفلسطينية، وتحصد نسبة مرتفعة جداً من نفقاتها، إذ تراوح معدل الإنفاق على الرواتب بين (51.9% و69.6%) من النفقات الجارية خلال الفترة (1996-2013)م، وبمتوسط سنوي مقداره (58%) تقريباً، وفي كلتا الحالتين فإن الرواتب تزيد عن نصف النفقات الجارية، ومن جهة أخرى فإن حالة الانقسام الفلسطيني أدت إلى إشكالية حقيقة في طريقة صرف السلطة في رام الله لنفقاتها، إذ طلبت السلطة في رام الله من أعداد كبيرة من الموظفين في قطاع غزة البقاء في بيوتهم كشرط لاستلام رواتبهم، وذلك في مواجهة سيطرة الحكومة التي تقودها حماس على قطاع غزة منذ صيف (2007)م.

وإن عدد الذين سمحت لهم السلطة في رام الله بالاستمرار في أعمالهم بلغ (17.750) موظفاً يتركزون في وزارتي التربية والصحة بنسبة(23%) من إجمالي موظفي السلطة في القطاع، وإن نحو (43.250) موظفاً يتلقون أجورهم ومرتباتهم دون أن يزاولوا أعمالهم طبقاً لإحصاءات (2007)م وعليه فإن السلطة تقوم بدفع رواتب بقيمة 368 مليون دولار في السنة دون مردود يذكر.

وتظهر موازنة حكومة تسيير الأعمال في القطاع أنها اعتمدتَ بشكل كبيرَ على المساعدات الخارجية، ففي سنة (2010)م، حيث بلغت نسبة هذه المساعدات(64.3%) من مجمل الإيرادات

غير أنها انخفضت إلى ما نسبته (22.7%) سنة (2012)م، ثم عادت نسبة المساعدات إلى الارتفاع سنة (2013)م لتصل إلى (34.2%)، وظلت حكومة غزة تعاني عجزاً مزمناً في موازنتها بلغ (55.7%)، مثلاً في سنة (2012)م من مجمل إيراداتها. ويشير الجدول التالي إلى المالية العامة لحكومة تسيير الإعمال في قطاع غزة خلال الفترة (2010-2013)م، (صالح وآخرون، 27:2015)

جدول (15): يوضح العمليات المالية لحكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة 2010- 2013 (بالمليون دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013
مجموع الإيرادات والتمويل الخارجي	**232.2**	**254.5**	**286**	**304**
- الإيرادات المحلية الفعلية	83	187.5	221	200
- التمويل الخارجي الفعلي	149.2	67	65	104
مجموع النفقات العامة	**297.3**	**388**	**445.3**	**463.7**
- الرواتب والأجور	228.7	297.5	340	365
- النفقات التشغيلية	21.6	24.5	40	40
- النفقات التحويلية	45.2	53.4	60	51
- النفقات الرأسمالية والتطويرية	1.8	9	5.3	7.7
- نفقات من سنوات سابقة	-	3.6	-	-
العجز الفعلي	**65.1-**	**133.5-**	**159.3-**	**159.7-**

(المصدر. صالح وآخرون،28:2015)

3-2: السياسة النقدية:

لا شك أن عدم وجود عملة وطنية يؤدي إلى ضعف في كفاءة السياسة النقدية، كما أن وجود نظام نقدي موحد مزدوج يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وزيادة التكاليف، لذلك وفي إطار الفرضية الأساسية بوجود دولة ذات سيادة، فإن السياسة النقدية المقترحة للدولة تقتضي وجود عملة وطنية فلسطينية تستطيع أن تقوم بدورها التقليدي، إضافةً إلى دعم السياسات الأخرى والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتخفيف آثار الصدمات النقدية التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني جراء تعامله بالشيكل والدينار الأردني، وبالتالي فإن استحداث عملة وطنية ينبغي أن يشكل عنصراً أساسياً في تصميم السياسة الاقتصادية الوطنية في المستقبل، (العجلة، 11:2013)

كما وجه فضل النقيب نقداً ممنهجاً لنظام بروتوكول باريس، ويتلخص نقده للنظام في ثلاث نقاط جوهرية هي:

- **إن النظام النقدي في بروتوكول باريس:** جلب معه أسوأ المثالب الموجودة في النظامين القطبين، أي في نظام سعر الصرف الثابت من جهة، وسعر الصرف العائم من جهة أخرى، ذلك لأن غياب العملة الوطنية يعني فقدان أحد أدوات السياسة النقدية كما هو الحال في نظام سعر الصرف الثابت بالمقابل فإن وجود عملتين أو أكثر في التداول يؤدي إلى رفع التكاليف المترافقة مع تذبذب أسعار الصرف كما هو الحال في نظام سعر الصرف العائم.
- **إن وجود عملتين أساسيتين في التداول:** يعزز من فرص عدوى الاقتصاد الفلسطيني بالهزات التي تصيب الاقتصاديين المصدّرين لهاتين العملتين، إذ تنتقل الهزات التي تصيب الاقتصاد الأردني إلى اقتصاد الضفة والقطاع عبر حساب رأس المال في ميزان المدفوعات بسبب حرية حركة رأس المال بين البلدين في حين تنتقل الهزات التي تطرأ على الاقتصاد الإسرائيلي إلى اقتصاد الضفة والقطاع عبر حساب الميزان الجاري.
- **إن وجود عملتين في التداول:** يضعف قدرة المصارف على الوفاء بتسديد الديوان المستحقة بالودائع المستجدة بسبب عدم التماثل المحتمل بين عملات الودائع وعملات الإقراض، هذا النقص في المرونة والمناورة أمام المصارف يقلص من جاذبية الإقراض طويل الأمد، ويعزز عقبات الاستثمار في الاقتصاد المحلي، (كنفاني، 2014:28-29).
- واعتمدت سلطة النقد الفلسطينية في ظل غياب العملة الوطنية سياسة عدم التدخل في تحديد أسعار الفائدة(تعويم الأسعار)، وتركها لأليات السوق، ووفقاً لسياسة المصرف الداخلية والمنافسة السوقية بين المصارف، ومع ذلك تقوم سلطة النقد بمتابعة ومراقبة تطورات أسعار الفائدة الدائنة والمدينة على مستوى الجهاز المصرفي، وفي هذا السياق يبقى القطاع المصرفي الفلسطيني معرضاً لمخاطر تغيرات أسعار الفائدة على العملات الأساسية(الدولار الأمريكي، والدينار الأردني، والشيكل الإسرائيلي)، وبشكل خاص فائدة الإيداع، التي تظهر تحسساً بدرجة كبيرة نحو الانخفاض أكثر من الارتفاع بسبب تحوط المصارف لاعتبارات توظيف السيولة بهذه العملات في المصارف الخارجية،(سلطة النقد الفلسطينية،2015:61-62)

3-3: السياسة التجارية الفلسطينية:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من النقص الحاد في الموارد الاقتصادية، الأمر الذي عمق من حدة المشكلة الاقتصادية، إضافةً إلى القيود المفروضة بأشكال عديدة على استيراد المواد الخام والتي تقلّل من فرص تنويع وتعزيز الإنتاج، وبالتالي خفض القوة التنافسية للمنتجات المحلية، فقد نشأت في ظل هذا الوضع سوق استهلاكية ارتكزت بشكل رئيس إلى تلبية الاحتياجات الأساسية على الواردات من الخارج، مما زاد من اتساع الهوة بين الصادرات والواردات.

وأثرت العوامل الذاتية الناتجة عن الخلل في تركيبة الاقتصاد وحجمه في تباطؤ نمو التجارة الخارجية، حيث إن ضعف البنية التحتية للتجارة، جعل من دخول الأسواق الخارجية أمراً صعباً ومعقّدا، الأمر الذي انعكس على حجم الصادرات الفلسطينية للخارج ونوعيتها، كما ساهم في ذلك الافتقار الملحوظ لاستراتيجية شاملة ومتكاملة للتجارة الفلسطينية في هذا الاتجاه، فعلى الرغم من تبنى السلطة الوطنية الفلسطينية لنظام السوق المفتوح والاقتصاد الحر فإن التخطيط الاستراتيجي لتنمية وتعزيز هذا الاتجاه لا يزال دون المستوى الفعّال الذي يخدم هذه الإستراتيجية، (العودة وأحمد،2008:7-8).

إن الاتفاقيات التجارية الثنائية التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية لم تخلف أثراً ملموساً على الاقتصاد الفلسطيني، وهو ما يرجع عموماً إلى أن الاحتلال الإسرائيلي والقيود المفروضة على التنقل والنفاذ قد حالا دون أن تصل التأثيرات الإيجابية الكامنة لهذه الاتفاقيات إلى مزيج النواتج وهيكل الاقتصاد الفلسطيني، وعلى مدى العقد الماضي عرقلت الإجراءات الأمنية الإسرائيلية وما يتصل بها من ممارسات الاقتصاد الفلسطيني بشكل حاد، وواصلت الحيلولة دون إرساء تعاون دولي فعال وعلاقات شراكة عالمية لصالح التنمية الفلسطينية، وأدت المواجهات العسكرية والسياسة المتكررة إلى تدمير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وأبعدت الموارد المحلية وكذلك المعونة الأجنبية عن أنشطة التنمية لتتوجه إلى جهود الإغاثة الرامية إلى التخفيف من حدة التكلفة البشرية للخراب المتكرر اللاحق بموارد رزق الشعب الفلسطيني، وأحدثت هذه الإجراءات العدائية خسائر فادحة، وأعاقت تنويع الصادرات الفلسطينية، ورسّخت الاتكال على الواردات من إسرائيل وعبرها، وغدا الاعتماد الهيكلي على الاقتصاد الإسرائيلي، والعجوزات العامة والتجارية الضخمة، وسياسة الإغلاق الإسرائيلية، وتفتت الأسواق، وتدهور البنية التحتية، وارتفاع مخاطر الاستثمار، عوامل بارزة تشل القدرة التنافسية للمنتجين الفلسطينيين،(الجعفري وداوود،2011:6).

أما بخصوص مدينة القدس فإن حركة التجارة بين القدس والأراضي الفلسطينية تكاد تكون متوقفة في الفترة الأخيرة بسبب اكتمال بناء جدار الفصل العنصري، والعزل التام لمدينة القدس والعراقيل التي تستمر إسرائيل في وضعها والتي أثرت بشكل كبير على حركة البضائع والخدمات (التامين والسياحة كمثال) والأفراد الفلسطينيين والأجانب، بالإضافة إلى تعثر برامج الأفواج السياحية المشتركة بين بيت لحم والقدس، فضلاً عن عدم استفادة مجتمع الأعمال في القدس من برامج السلطة المباشرة وبرامج الدول المانحة في الدعم الاقتصادي، (بال تريد،2008:9-10)

4-4: التضخم وأثره على الميزان التجاري:

- ❖ يرتبط جزء من الارتفاع بمعدلات أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في الاقتصاد الفلسطيني بمستويات أسعارها في دولة المنشأ خاصة إسرائيل، فالقسم الأكبر من المستوردات السلعية الفلسطينية يأتي من إسرائيل أو عبرها (نحو 70% إلى 75% من إجمالي الواردات)، وذلك بسبب سيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحدود والمعابر الخارجية لفلسطين.
- ❖ ساهم الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة بانخفاض مستوى الصادرات الفلسطينية، مما أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية، إضافةً إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية من جهة، وظهور ما يعرف باقتصاد الأنفاق ما بين قطاع غزة ومصر، والذي أسهم في الحد من ارتفاعات الأسعار من جهة أخرى، هذا إلى جانب النتائج والآثار المدمرة للعدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة في نهاية العام (2008)م ومطلع العام (2009)م والعام (2012)م والعدوان في العام (2014)م والذي استمر 51 يوما، (صبيح، 2015:75-84-87).
- ❖ إن سعر صرف العملة يستخدم أداة من أدوات السياسة التجارية لخفض العجز التجاري للاقتصاد المعني عبر تشجيع الصادرات ونقص الواردات، إن فقدان الصادرات والصناعات الفلسطينية لحماية سعر الصرف عمل على تقويض كثير من الصناعات التي لم تستطع مزاحمة الصناعات الإسرائيلية المدعومة من قبل الحكومة الإسرائيلية وبالنظر إلى انخفاض كلفة اليد العاملة في فلسطين، فإن سعر صرف مناسب للعملة الفلسطينية مستقبلاً يزيد من إمكانيات نجاح سياسة إحلال الواردات، بل تدعيم إمكانيات التصدير إلى إسرائيل والدول الأخرى، مما يخفض العجز في الميزان التجاري الفلسطيني. (مقداد وسامي 2009:171-173)

- وينطوي الاختلاف النسبي في البيئة الاقتصادية والسياسية بين المناطق الفلسطينية (تفاوت الطلب المحلي والمستوى المعيشي والحصار والإغلاقات) على تفاوت في مستويات التضخم المسجلة في هذه المناطق، وظهر هذا التفاوت واضحاً في قطاع غزة جراء ما يعانيه من نقص شديد في المواد الغذائية والأساسية، نتيجة لصعوبات انتقال السلع من وإلى القطاع على خلفية سياسة الإغلاق المفروض عليه وإخضاعه لعزلة تامة، مما تسبب في ارتفاع معدل التضخم السنوي في عام (2008)م إلى(10.9%) مقارنة مع (6.9%) في الضفة الغربية التي تعد ظروفها السياسة والاقتصادية أفضل نسبياً مما هو عليه الحال في القطاع،(رجب، 91:2011).

المبحث الثاني – طرق معالجة الاختلال في ميزان التجاري الفلسطيني

تمهيد:

عندما يكون اختلال الميزان التجاري راجعاً إلى قوى راسخة وليس سبباً عارضاً أو مؤقتاً فإن ذلك يتطلب إتباع سياسات اقتصادية محددة لإصلاحه، وإعادة التوازن إليه مرة أخرى، وإلا أصبح العجز أمراً مستمراً في ظل بقاء الوضع السياسي والاقتصادي على ما هو عليه، وما نود توضيحه أن السياسات الاقتصادية التي سوف نقترحها مع اتباع استراتيجية التصنيع الملائمة والإصلاح الزراعي للحالة الفلسطينية، سوف تسهم في تخفيض العجز في الميزان التجاري وليس بالضرورة القضاء نهائيا على العجز.

وتنحصر طرق معالجة الاختلال في الميزان التجاري الفلسطيني في ثلاث سياسات عامة هي:

أولاً– معالجة اختلال ميزان التجاري من خلال تعديلات جوهرية لبروتوكول باريس:

يتأثر القطاع التجاري الفلسطيني وفق الظروف السياسة بالهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني والتي تؤثر على طبيعة التبادل التجاري بين فلسطين وباقي دول العالم، فما زال القطاع التجاري يعاني من تشوهات هيكلية من خلال العجز المزمن في الميزان التجاري الناتج عن محدودية قدرة الصادرات على تغطية الواردات مما يعمّق من التبعية للاقتصاد الإسرائيليولذا نتقدم بمجموعة من الاقتراحات من خلال تعديلات جوهرية لبروتوكول باريس وهي:

1– إعادة النظر في السياسة المالية للحكومة:

وهذا يستلزم إعادة هيكلية شاملة لكافة بنود الإنفاق الحكومي خاصة الرواتب والأجور، بالإضافة إلى ضبط مسألة الاقتراض الحكومي عبر تنظيمه حصرًيا من خلال إصدرا الصكوك والسندات بدلا من الاقتراض المباشر من الجهاز المصرفي، والعمل على استغلال المدخرات المحلية في تمويل احتياجات القطاع العام والخاص، وهذا يعكس كفاءة أكبر لعملية الوساطة التي يقوم بها القطاع المصرفي الفلسطيني .

2– تعزيز استراتيجية مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتج الوطني على أن يبنى هذا المنتج على أسس ومعايير وضمان توافر الشروط الصحية والبيئية فيها وتعزيز منافستها السعرية، والعمل على" الانسلاخ المدروس المتدرج" من التبعية النقدية والاقتصادية لإسرائيل، وتعميق العلاقات الاقتصادية الفلسطينية العربية(دول الجوار) والدولية والتخلص من

اتفاق باريس الاقتصادي وتبعاته، وهذا يستلزم دعماً عربياً حقيقاً ولا سيما من دول الجوار أي مصر والأردن،(عودة، 2016:783–785)

3- القدرة على الاستفادة من الأراضي المصنفة "ج" في الضفة الغربية:

لا تزال السلطة الفلسطينية غير قادرة على توجيه الاهتمام الكافي نحو الأراضي المصنفة "ج" باعتبارها خاضعة إدارياً وأمنياً لإسرائيل، وأن إسرائيل تماطل في إعطاء أي دور للفلسطينيين على هذه الأراضي التي تمثل مساحتها (61%) من أراضي الضفة الغربية، علماً بأن هذه الأراضي في حاجة إلى مشاريع استثمارية خاصة في مجال توفير المياه الصالحة للشرب والمياه المخصصة لري المزروعات، وفي المشاريع الإنتاجية التي تعمل على تثبيت السكان على أراضيهم، إضافة إلى أهمية مشاريع البنية التحتية والمشاريع السياحية.

وفي دراسة سابقة للبنك الدولي أوضح فيها بأن إقامة مشاريع استثمارية فلسطينية في الأراضي المصنفة "جيم" كفيلة بإمكانية تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 35%. وكان البنك الدولي مؤخرا قد بين أهمية الطاقة الكامنة، وأهمية قيام إسرائيل ضمن ترتيبات أخرى بتمكين الفلسطينيين من الوصول إلى المنطقة "جيم" والأسواق الخارجية بغية الاستفادة من هذه المجالات الاستفادة المثلى، (رجب، 2016 :751)

4- إلغاء أو تخفيض نسبة العمولة 3% من مجموع الضرائب، والرسوم الجمركية التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية باعتبارها مسيطرة على الحدود.

5- تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل وحصول الجانب الفلسطيني على 30% من أقساط التأمين الإلزامي للسيارات المسجلة لدى الجانب الإسرائيلي، وتقع في حوادث في المناطق الفلسطينية حيث يتولى الصندوق الفلسطيني تعويض المصابين في هذه الحوادث.

6- تحديد آلية تحكيم ملزمة لتسوية النزاعات بين الطرفين والتي قد تستدعي وجود طرف ثالث محايد لحل النزاعات التي قد تنشأ بين الطرفين، (الشعيبي، 2013:37)

ثانياً – معالجة اختلال ميزان التجاري الفلسطيني من خلال تطبيقات فاعلة لنظم الاستيراد والتصدير والسياسات التجارية:

إن التجارة الخارجية الفلسطينية تمر بظروف صعبة، وتواجه مشاكل المعابر والهيمنة الإسرائيلية مما انعكس على واقع الواردات الفلسطينية، وضرورة مطابقتها للمواصفات الإسرائيلية وخصوصا في جانب التعرفة الجمركية، وانخفاض معدل التصدير وخصوصاً من قطاع غزة بسبب الحصار

المحكم، لذا نتقدم بمجموعة من التوصيات الفاعلة لتطوير نظم الاستيراد والتصدير والسياسات التجارية كالتالي:

1- القطاع الزراعي:

تتمثل السياسات ذات الأولوية التي تسعى الحكومة الفلسطينية إلى تنفيذها في قطاع الزراعة خلال الأعوام (2014-2016) للوصول إلى ثلاثة أهداف استراتيجية محددة في الخطة وهي:

- **حجم الاستثمارات التي توجد فرص عمل لائقة قد زادت،** ويشمل هذا الهدف تشجيع القطاع الخاص الوطني على إيجاد فرص عمل جديدة ومستدامة لكلا الجنسين في قطاع الزراعة.
- **البيئة العامة للتنمية الاقتصادية المتوازنة في المناطق الفلسطينية أصبحت أكثر ملاءمة،** والذي يشمل الاستمرار في العمل على استصلاح الأراضي الزراعية وزيادة المساحات المزروعة، والعمل على تعزيز إدارة مصادر المياه المتوفرة، وتعزيز الحصاد المائي.
- **القدرة التنافسية للمنتج الوطني وللشركات الفلسطينية قد تحسنت،** ويشمل هذا الهدف تأسيس قواعد أكثر متانة لاقتصاد وطني مستقل يتحدي الوضع الراهن الذي خلفه الاحتلال، لزيادة الصادرات الفلسطينية ذات الميزة التنافسية مثل صناعات زيت الزيتون والصناعات الغذائية والزراعية،(وزارة التخطيط والتنمية الإدارية،2015،69).

دعم المنتج الوطني لسد الثقوب التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، وترجيح كفة الصادرات على نسبة الواردات بتشجيع المنتج الوطني ورفع جودته، وذلك في إطار مشروع إنعاش اقتصاد قطاع غزة الذي تموله مؤسسة أوكسفام البريطانية، وثم اختيار قطاع المنتجات الزراعية وخصوصا منتجات الألبان، لأنه يعتبر من أهم القطاعات التي لعبت دوراًمهماً في إيجاد فرص عمل، كما ساهم في دعم قطاع الصناعات الغذائية واستهدفت الحملة بشكل أساسي توعية (50000)مستهلك فيما يتعلق بفوائد شراء المنتجات المحلية، والتدليل على حدوث تغيير إيجابي في العادات الشرائية لنحو(7000) مستهلك (بال تريد، 57:2014).

2- الترويج الاقتصادي الوطني لفلسطين:

حيث إنه يجب توعية المستهلكين العرب إلى قدرة فلسطين على إنتاج وتصدير السلع التجارية وذلك من خلال التركيز على القطاعات الاقتصادية الأكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية مثل الأدوية والحجر والأثاث، وتركيز الجهود على الأسواق الأكثر ملاءمة لبيع المنتج الفلسطيني ومنها الأسواق العربية والإسلامية، وكذلك الأسواق الأوروبية فيما يتعلق بالمنتوجات الزراعية.

3- **إيجاد آليات ملائمة للتمويل:**

ضرورة إيجاد آليات ملائمة للتمويل الميسّر وبخاصة فيما يتعلق بالتصدير، وتفعيل آليات ضمان الصادرات، كما أن وزارات السلطة الفلسطينية مدعوة لتقديم حوافز إضافية تتعلق بالمصدرين ومنها الإعفاء الضريبي للصادرات.

4- **الحد من سياسة الإغراق للسلع الإسرائيلية:**

الحد من سياسة الإغراق للسوق الفلسطيني بسلع محددة وبخاصة في قطاعي الصناعات الغذائية والمنتوجات الزراعية، كما يحدث في المواسم الزراعية المختلفة،(مكحول وشريعة2013:24-25)

5- **تأسيس وحدة خاصة داخل وزارة الاقتصاد** تنحصر مهمتها في متابعة تطور الاستيراد المباشرة وتذليل العقبات في وجهه، وأن يتم إجراء تقييم دوري لعمل ونتائج هذه الوحدة على ضوء إنجازاتها في تحقيق الأهداف المحددة التي ستناط بها، ومن أبرز مهام هذه اللجنة فتح قنوات اتصال وحوار مباشرة ومستمرة مع المستوردين بشكل عام، ويتوقع من هذه الوحدة أن تضع جداول متكاملة(data base)، وموثقة للمشاكل والعقبات التي يواجها المستوردون في كل نوع من أنواع السلع، على الموانئ الإسرائيلية وفي التعامل مع الأجهزة الفلسطينية.

كما يتوجب أن يتوفر لهذه الوحدة معلومات كاملة وحديثة تماماً عن الدفتر الجمركي الإسرائيلي وعن إجراءات الاستيراد وغيرها من الأمور الإدارية. ومن بين أول المهام التي يتوجب على هذه الوحدة القيام بها معالجة الأمر الذي تشكى منه معظم التجار الذين تمت مقابلتهم، بأن هناك معاملةً تمييزيةً بين البيان الجمركي وفاتورة المقاصة، وربما يقتضي هذا إجراء عمليات تدقيق على فواتير المقاصة، كما يتم على البيانات الجمركية بهدف ضمان المعاملة الضريبية والرقابية للمستوردات من إسرائيل على قدم المساواة من المستوردات من الخارج.

6- **وضع برنامج مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص لتحسين البنية المعرفية** تجاه الاستيراد يشتمل على تعريف التجار بإجراءات الاستيراد وتوضيح أنها غير معقدة بقدر ما يتصورون وتعريف التجار بالاتفاقيات التجارية ومدى الاستفادة منها، والتعريف بدور وزارة الزراعة في تسهيل استيراد البذور والأسمدة الزراعية حيث إنها تساعد بعض المستوردين على استيراد الأسمدة والبذور من الدول العربية بأسعار أقل بكثير من أسعار السوق الإسرائيلي، وتعريف التجار بنظام كوتا الاستيراد وكيفية الاستفادة منه.

7- **تأسيس دفتر جمركي فلسطيني مستقل عن الدفتر الإسرائيلي،** وهو أمر يسمح به بروتوكول باريس بالعلاقة مع سلع القوائم الثلاث (B,A2,A1)، إن تأسيس مثل هذا الدفتر أمر ضروري

لتأكيد وتثبيت انفصال السوقين الإسرائيلي والفلسطيني عن بعضهما البعض، فضلاً عن أهمية ذلك لبدء التأسيس لمرحلة ما بعد بروتوكول باريس،(جميل وكنفاني،2015:32-33)

ويفيد د " جابر أبو جامع" أنه من الممكن وضع بعض السياسات التي تقللّ من الواردات للحد من عجز الميزان التجاري الفلسطيني من خلال إعادة تعرفة الجمركية كماً ونوعاً وربطها بالأصناف من حيث هي سلع أساسية وسلع كمالية، حيث يتم زيادتها على السلع الكمالية وخفضها عن السلع الأساسية، واعتماد مبدأ إحلال الواردات من خلال تشجيع الإنتاج الزراعي والصناعي على السلع التي تستحوذ على نسبة عالية من الواردات، وقد نجح القطاع الزراعي في قطاع غزة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الخضروات، ولكننا نحتاج إلى المزيد من التطوير ،ويجب ترويج للمنتج الفلسطيني من خلال تعزيز الولاء للماركة وأهمية دعم المنتج، وتعزيز صمود المواطن وتشغيل الأيدي العاملة وذلك من خلال المعارض والإعلام وعقد ورشات العمل.

إضافة إلى ضرورة قيام الحكومة بدورها في إعادة توفير البنية التحتية اللازمة للنهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات ذات تكلفة منخفضة والجودة العالية وتأهيل المزارع الفلسطيني على استخدام تقنيات حديثة لرفع مستوى إنتاجية دونم الزراعي من خلال الجودة والاستغلال الأمثل للمساعدات في تطوير قطاعي الصناعة والخدمات، (أبوجامع 2015/10/19: مقابلة).

ثالثاً – معالجة التضخم وأثره على الميزان التجاري:

تتأثر مستويات الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني بمستويات الأسعار العالمية، والأسعار في إسرائيل، وهو ما يعرف بأثر العامل الخارجي أو التضخم المستورد، كما تتأثر الأسعار بالتغيرات التي تطرأ على مستوى الطلب (الإنفاق) المحلي، إضافة إلى التغيرات التي تحدث في أسعار صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل العملات الأجنبية المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني وبخاصة الدولار الأمريكي والدينار الأردني، **لذا نتقدم بمجموعة من التوصيات لمعالجة التضخم وأثره على الميزان التجاري:**

1- **ربط الأجور الاسمية (النقدية) بالشيكل بجدول غلاء المعيشة:** وذلك إذا ما أريد المحافظة على نفس مستويات المعيشة، ومنعها من الانخفاض بسبب التضخم، وربط الأجور الإسمية بالدولار الأمريكي والدينار الأردني بجدول غلاء المعيشة وبأسعار صرفها مقابل الشيكل الإسرائيلي.

2-**اتباع سياسات اقتصادية لتحفيز قاعدة الإنتاج المحلي وتوسيعها:** وزيادة العرض من السلع والخدمات الاستهلاكية المحلية لمقابلة الطلب المحلي، وتحويله للسلع الاستهلاكية والأساسية المحلية وخفض الواردات من الاقتصاد الإسرائيلي إلى الحد الأدنى الممكن، والعمل على توسيع التجارة الخارجية ضمن الهوامش المتاحة مع دول العالم العربي، والدول النامية ذات مستويات الأسعار وتكاليف الإنتاج الأقل نسبياً من إسرائيل.

3- **تقليل الاعتماد على الشيكل الإسرائيلي في المعاملات الاقتصادية** إلى الحد الأدنى الممكن وزيادة الاعتماد على الدينار الأردني من خلال التنسيق مع البنك المركزي الأردني، وذلك بغرض تجنب التقلبات في أسعار صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل العملات الأجنبية وانعكاساته السلبية على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى الأسعار ومستويات معيشة الموظفين والعمال وغيرهم.

4- الرقابة الحكومية على الأسعار في الأسواق المحلية وبخاصة السلع الغذائية والأساسية المستوردة من قبل وكلاء الاستيراد مثل الأرز والسكر والطحين، والرقابة على أسعار الجملة في أسواق الخضروات والفواكه واللحوم، للتأكد من السعر العادل الذي تباع به هذه السلع للمستهلك النهائي.(صبيح، 2015:84- 95).

5- دعم وتأهيل الصناعات الفلسطينية الريادية القادرة على تغطية حاجة السوق المحلي مكان السلع المستوردة من جهة، وتصدير السلع ذات القدرة التنافسية للأسواق الخارجية من جهة أخرى.

6- مطالبة المنتجين الفلسطينيين بالتنسيق مع الاتحادات الصناعية بمراعاة المواصفات والمقاييس وزيادة الإنتاجية والرغبة في المخاطرة مع تحقيق هامش ربح معقول كمقومات تنافسية للمنتج في الأسواق المحلية والأجنبية.

7- تشجيع الاستثمارات الخارجية لإقامة مشاريع مشتركة لإنتاج العديد من المجموعات السلعية ويمكن أن تتركز هذه الاستثمارات المشتركة في استيراد المواد الخام للإنتاج ضمن المجموعات التي تزيد فيها الواردات عن الصادرات للحد من الاستيراد، (مؤتمر منتدى الأعمال الفلسطيني 2014: 14)

8- إصدار عملة فلسطينية مستقلة:

تعتبر العملة ركناً أساسياً في أي اقتصاد، وهي مظهر من مظاهر السيادة في الدول، ويرتبط بها السياسة النقدية التي يديرها البنك المركزي باعتبارها جوهر الاقتصاد النقدي والمالي، وبالتالي من خلال وجود عملة وطنية يمكن ضبط التضخم وتحقيق الوظيفة الأساسية لها في تحقيق الاستقرار

النقدي، كما أن إصدار العملة سيوفر عائدًا (عائد السينيوريج) للسلطة الفلسطينية بدلا من استفادة إسرائيل الآن من هذا العائد.

وإلى جانب ذلك فإن وجود العملة سيؤدي إلى تخفيض مخاطر تعدد العملات الموجود الآن في الاقتصاد الفلسطيني، كما سيسهم في تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بالإضافة إلى إمكانية قيام وزارة المالية بإصدار أذون خزينة وسندات بالعملة المحلية بما يمكّنها من معالجة عجز الموازنة، وإدارة السياسة المالية بشكل أفضل، وتقليل حجم الاعتماد على الخارج وهذا من شأنه أيضا تنشيط سوق ما بين البنوك والأسواق المالية بما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد، ويحقق استدامة في النمو الاقتصادي.

إضافة إلى إمكانية استخدام القدرة على إدارة سعر الصرف في إيجاد مزايا تنافسية للصادرات الفلسطينية، وتحقيق موارد مالية تسهم في تشجيع الاستثمار الأجنبي، (عودة، 2016 :765).

خلاصة الفصل الرابع

تناول الفصل الرابع أسباب اختلال الميزان التجاري الفلسطيني من حيث ضعف القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخصوصاً الإنتاجية والخدمية بسبب محدودية البنية التحتية وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي وتحكمها بالمعابر، وغياب معاير سيادة لدى السلطة الوطنية وممارسات الاحتلال الإسرائيلي من حصار وحروب وتجريف الأراضي الزراعية، وجدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، كل ذلك أدى إلى ضعف القطاع الزراعي، وعدم القدرة على تلبية احتياجات الطلب المحلي وتراجع القطاع الصناعي وإغلاق العديد من المصانع، وارتفاع معدلات البطالة، وتنامي أزمة السكن وخصوصًا في قطاع غزة حيث بلغت احتياجات القطاع ما يقرب من (100) ألف وحدة سكنية حسب إحصائيات (2014) م.

أما بخصوص التجارة الخارجية فما زال العجز في الميزان التجاري سيد الموقف وذلك لأن الاتفاقيات التجارية الموقعة مع إسرائيل لم تحدث تغيرًا في واقع التجارة الخارجية، حيث تحكم إسرائيل بالمعابر وطبعيه ونوعية السلع التي يسمح لها بالدخول أم لا، وتأخر البضائع في الموانئ الإسرائيلية، وضعف السياسات المالية الفلسطينية يعود إلى كون اقتصاد السلطة استهلاكياً وارتفاع موازنتها بسبب فاتورة الرواتب والنفقات التشغيلية، وأزمة استنكاف ثلتي موظفي السلطة السابقة، وعدم دفع رواتب موظفي الحكومة في غزة الذين تم تعيينهم بعد عام 2007م، والاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية، وتأثر السياسة النقدية الفلسطينية بغياب إصدار عملة وطنية وازدواجية استخدام عملات متعددة، وسيطرة العملة الإسرائيلية والانخفاض المتكرر لقيمتها مما أدى إلى ارتفاع الأسعار على المنتج والمستهلك.

أما طرق معالجة الاختلال في الميزان التجاري الفلسطيني من خلال إعادة تقييم بروتوكول باريس الاقتصادي، سواء كانت بإلغائه أم إدخال تعديلات جوهرية على بروتوكول باريس الاقتصادي وخصوصا في أهم بنوده وهي تحصيل الضرائب والجمارك مباشرة دون تدخل إسرائيل، والاهتمام بالمنتج الوطني من دعم الاستثمار الزراعي والصناعي، وتطوير نظم الاستيراد والتصدير من تعزيز التعاون التجاري مع دول الجوار، وتعزيز تنافسية الصادرات الفلسطينية وتعميق الولاء للمنتج الفلسطيني، واعتماد خيار إصدار عملة فلسطينية مستقلة، كل ذلك يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ويعالج خلل الميزان التجاري.

الفصل الخامس

منهجية البحث

- أسلوب الدراسة.
- مجتمع وعينة الدراسة.
- أداة الدراسة.
- معايير قياس الاستبيان.
- صدق الاستبانة.
- ثبات الاستبانة
- الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث.

أسلوب الدارسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول وصف وتقييم واقع "**دور اتفاق باريس الاقتصادي في تعميق عجز الميزان التجاري الفلسطيني**" من خلال دراسة تطبيقية على مدراء شركات الاستيراد والتصدير في قطاع غزة، **وقد استخدم الباحث مصدرين أساسين للمعلومات:**

1- **المصادر الثانوية:** حيث اتجه الباحث في منهجية البحث إلي مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2- **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحث إلي جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ثم تفريغها في برنامج SPSSالإحصائي (statistical package for social science) وتحليل البيانات واستخدام الاختبارات اللازمة للدراسة، والمقابلات مع أساتذة الجامعات ومدراء العاملين في وزرايتي المالية والاقتصاد.

مجتمع وعينة الدراسة:

دراسة استطلاعية: قام الباحث بتوزيع عدد (30) استبانة كعينة استطلاعية، وتم استرداد عدد (23) منها، وذلك لمعرفة مدى الصدق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة وكذلك معدل الثبات وتم التأكد من الصدق الاستبانة وثباته ووزعت الاستبانة بالشكل النهائي كما هي بالملحق رقم (3).

عينة الدراسة: قام الباحث باستخدام طريقة العينة العشوائية للاختبار وتم توزيع (187) استبانة على عينة الدراسة، وتم الحصول على (160) استبانة بنسبة استرداد 86%. (العينة الاستطلاعية ضمن العينة الكلية بسبب عدم وجود تعديل عليها).

أداة الدراسة:

- **الاستبانة:**

تتكون استبانة الدارسة من ثلاث أقسام رئيسة كالتالي:

القسم الأول ـوهو عبارة عن معلومات شخصية كالتالي:

(الجنس- العمر- المؤهل العلمي- المسمى الوظيفي- سنوات الخدمة).

القسم الثاني ـ وهو عبارة عن **خمسة محاور:**

المحور الأول – مدى تأثير الاتفاقيات التجارية بين السلطة وإسرائيل على عجز الميزان التجاري ويتكون من (8) فقرات. (ويجيب عن الفرضية الأولى).

المحور الثاني – الاستيراد ويتكون من (9) فقرات.

المحور الثالث – التصدير ويتكون من (8) فقرات.

المحور الرابع – أثر وضع المالية الفلسطينية وعلاقته بالتجارة الخارجية ويتكون من (7) فقرات.

(ويجيب عن الفرضية الثانية).

المحور الخامس – تقييم الرؤيا تجاه الحد من آثار بروتوكول باريس وخفض العجز في الميزان التجاري ويتكون من (10) فقرات.(ويجيب عن الفرضية الثالثة)

وقد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (16):

جدول (16)

درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	قليلة جدا	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

اختار الباحث الدرجة (1) للاستجابة " متوفر بدرجة قليلة جداً " وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 20% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة وهي أفضل وتعطي نتائج أدق.

صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1-صدق المحكمين:

عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكّمين تألفت من أحد عشر متخصصاً في مجالات التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، وأسماء المحكمين بالملحق رقم (2)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين، وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل وإضافة في ضوء المقترحات المقدمة وبذلك خرجت الاستبانة في صورته النهائية – انظر الملحق رقم (3).

2- صدق المقياس:

أولاً - الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه.

ثانياً - الصدق البنائيStructure Validity:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

ثالثاً: ثبات الاستبانةReliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

معامل ألفا كرونباخCranach's Alpha Coefficient

- استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (17): الذي يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

م	المحاور	معامل ألفا كرونباخ
1-	الاتفاقيات التجارية بين السلطة وإسرائيل.	0.80
2-	الاستيراد.	0.78
3-	التصدير.	0.79
4-	أثر وضع المالية الفلسطينية وعلاقته بالتجارة الخارجية.	0.79
5-	تقيم الرؤيا اتجاه الحد من أثار بروتوكول باريس وخفض العجز في الميزان التجاري	0.76
	الاستبانة ككل	0.80

– واضح من النتائج الموضحة في جدول(17) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال من مجالات الاستبانة. كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبانة كانت (0.80%) وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع، وتكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (3) قابلة للتوزيع. وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وسوف يتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية وذلك بسبب أن مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبي، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي، لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما، ويفيد الباحث في وصف عينة الدراسة.
2- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
3- معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط.
4- يستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات اللامعلمية.
5- اختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف –سمرنوف (one sample k–s)، يستخدم لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو ذو أهمية في حالة استخدام الإختبارات المعلمية.
6- اختبار المتوسط الواحد (Sign Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد تساوي درجة الحياد وهي (3) أم لا.
7- اختبار عينتين مستقلتين (Mann– Whetny Test) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مجموعتين من البيانات.
8- اختبار التباين الأحادي(Kruskal–Wallis Test) لمعرفة إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث متوسطاتأوأكثر.

تحليل البيانات

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية، وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

- **توزيع أفراد العينة حسب الجنس:**

جدول رقم (18)

الجنس

التصنيف	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	149	80.1
أنثى	37	19.9
المجموع	186	100

- يوضح الجدول رقم 18 أن (80,1%) من عينة الدراسة كانت من الذكور، بينما (19,9%) من الإناث.

- **توزيع أفراد العينة حسب العمر:**

جدول رقم (19)

العمر

التصنيف	العدد	النسبة المئوية %
من 25 سنة فأقل	19	10.2
26- 35 سنة	64	34.4
36- 45 سنة	57	30.6
من 46 سنة فأكثر	45	24.3
المجموع	186	100

- يوضح الجدول رقم(19) أن (34.4%) من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين (26-35) سنة بينما(30.6%) من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين (36-45) سنة.

لأن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، ويعتمد على الجيل الشاب في العمل، وأكثر الأعمار مناسبة للعمل من سن (20–35)، وهذا ما لمسناه من طبيعة الحياة التجارية في فلسطين عموماً، وقطاع غزة على وجه الخصوص.

- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (20)

المؤهل العلمي

التصنيف	العدد	النسبة المئوية %
دبلوم متوسط	31	16.7
بكالوريوس	107	57.5
ماجستير	37	19.9
دكتوراه	11	5.9
المجموع	186	100

- يوضح الجدول رقم (20) أن (57.5%) من عينة الدراسة تحمل شهادة البكالوريوس، بينما (19.9%) تحمل شهادة ماجستير.

وذلك لأن معظم الشركات التجارية ترغب بتشغيل خريجي الجامعات حملة شهادة البكالوريوس وخصوصاً في مجالي الإدارة والمحاسبة، ومن خلال إجابة المبحوثين اتضح أنهم يمارسون مهام العمل بالممارسة العملية أكثر من إلمامه بالنواحي القانونية والمالية الخاصة باتفاق باريس من جانب، وقوانين العمل الخاصة بالوزارات ذات العلاقة من جانب آخر، فحجم الاطلاع مرتبط بطبيعة العمل فقط، فنجد أن المدير الإداري للشركة يتابع إجراءات العمل التجاري للشركة من خلال إطلاعها على موقع الوزارة الالكتروني الكتروني فقط، دون أن يطلع على مهام آخر قد تفيد عملها مستقبلاً، وكذلك المهندس يقوم بمتابعة التصميم والمواصفات الخاصة بالأجهزة التي تشتريها ألمؤسسة دون معرفة الجوانب المالية ويعد ذلك من اختصاص المحاسب، أما انخفاض درجة الماجستير ،لأنه علم من باب الكماليات، وفي الغالب يحصل عليه الموظف بعد التحاقه بالحياة العملية.

- **توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي:**

جدول رقم (21)

المسمى الوظيفي

التصنيف	العدد	النسبة المئوية %
مدير عام	26	14.5
مدير دائرة الصادرات	2	1.1
مدير إدارة المبيعات	16	8.6
مدير دائرة التسويق	18	9.7
مدير الإدارة المالية	30	16.1
مدير العلاقات العامة	50	26.9
أخرى	7	3.8
مفقود	37	19.9
المجموع	186	100

يوضح الجدول رقم (21) أن (26.9%) من عينة الدراسة بمسمى وظيفي تحت إدارة العلاقات العامة، بينما (16.1%) تحت مسمى الإدارة المالية.

لأن معظم المهام التجارة تؤكل لمدراء وموظفي العلاقات ألعامة سواء في المتابعة مع الجمهور ذات العلاقة بالشركة أم المؤسسات ألأخرى، إضافة إلى مشاركتهم في المؤتمرات التجارية وورش العمل التي تعقد من فترة إلى أخرى، أما مدراء الإدارة المالية وموظفوها فيقتصر عملهم على متابعة عمل الشركة مالياً من حيث تحصيل الإيرادات ومراقبة أوجه الإنفاق ومتابعة دفع الضرائب ورسوم الجمارك لوزارتي المالية والاقتصاد.

- **توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة**

جدول رقم(22)

سنوات الخبرة

التصنيف	العدد	النسبة المئوية %
اقل من 5 سنوات	32	17.2
5-10 سنوات	59	31.7
11-15 سنة	38	20.4
أكثر من 15سنة	57	30.6
المجموع	186	100

- يوضح الجدول رقم (22) أن (31.7%) من عينة الدراسة سنوات خبرتهم بين (5-10) سنة بينما (30.6%) أكثر من (5) سنة خبرة.

يرى الباحث أن الطبيعية التجارية للعديد من المؤسسات الفلسطينية تمتاز بالتغير وعدم الثبات، نتيجة لفرص العمل المتاحة، والمخاطر التي تواجههم، فنجد أن العديد من الشركات لا تعمر أكثر من (15) سنة، لذا نجد أن متوسط الخبرة لدى الموظف لا يتجاوز (10) سنوات في الغالب، إضافة إلى رغبات الموظفين بالالتحاق بأعمال أخرى لتحسين أوضاعهم.

المبحث الثاني
تحليل النتائج واختبار الفرضيات

1- تحليل البيانات وتفسيرها.

2- اختبار التوزيع الطبيعي.

3- تحليل فقرات الدراسة ومجالات الدراسة.

4- تحليل فرضيات الدراسة.

اختبار كولمجروف–سمرنوف

اختبار كولمجروف– سمرنوف هو اختبار إحصائي يُقارن توزيع المجتمع الإحصائي من خلال عينتين مستقلتين مأخوذتين من هذا المجتمع، ويمكن استخدامه لمقارنة أي توزيع نظري theoreticl distribution مع التوزيع المشاهد .observed distribution يسمى في بعض الأحيان حسن المطابقةgoodness of fit، وهو يحدث في بعض قوانين القياسات الببليومترية bibliometrics وفي الرياضيات والحقول الأخرى.

جدول رقم (23)

يوضح اختبار كولمجروف–سمرنوف

م	المحاور	عدد الفقرات	P value(sig)
1–	الاتفاقيات التجارية بين السلطة وإسرائيل.	8	0.05
2–	الاستيراد.	9	0.08
3–	التصدير.	8	0.06
4–	أثر وضع المالية الفلسطينية وعلاقته بالتجارة الخارجية.	7	0.00
5–	تقيم الرؤيا تجاه الحد من آثار بروتوكول باريس وخفض العجز في الميزان التجاري.	10	0.16
	كل المحاور	42	0.36

- يبين جدول رقم (23) قيمة الـ (sig) المحسوبة لبعض مجالات الاستبانة أقل من مستوى المعنوية (0.05) أو قريبة منها، هذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي بالشكل المطلوب، وبذلك يمكننا التحليل باستخدام الاختبارات غير المعلمية للدراسة.

➢ **تحليل محاور الدراسة والفقرات الخاصة بها:**

- **الفرضية الصفرية:** متوسط درجة إجابة المبحوثين على فقرات ومحاور الاستبانة تساوي درجة الحياد (3) عند مستوى دلالة (0.05).
- **الفرضية البديلة:** متوسط درجة إجابة المبحوثين لا يساوي (3) عند مستوى دلالة (0.05).(اكبر أو اصغر من درجة الحياد).

- يتم قبول الفرضية الصفرية في حالة قيمة الـ (sig) اكبر من (0.05) أي أن إجابات المبحوثين كانت حيادية أو متوسطة، والعكس صحيح بالنسبة للفرضية البديلة.
- سيتم استخدام اختبار (sign test) لمعرفة اتجاه إجابات المبحوثين.

جدول رقم(24)

يوضح التوزيع النسبي للمحور الأول واختبار الإشارة(الاتفاقيات التجارية بين السلطة وإسرائيل)

م	المحاور	المتوسط	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية (sig.)	الترتيب
1-	تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي هي انعكاس حقيقي لاتفاق باريس الاقتصادي.	4.3	86%	0.85	0.00	2
2-	الاقتصاد الفلسطيني مكبل بالقيود الإسرائيلية ويفتقر لأدنى درجات الحرية الاقتصادية.	4.6	92%	0.66	0.00	1
3-	يعزز اتفاق باريس الاقتصادي نظام منطقة التجارة الحرة بين السلطة وإسرائيل.	2.8	56%	1.2	0.00	7
4-	تعد إسرائيل الشريك الرئيسي للتجارة الخارجية الفلسطينية في ضوء اتفاق باريس.	3.9	78%	1.0	0.00	5
5-	مكن اتفاق باريس السلطة الفلسطينية استخدام كافة نقاط العبور مع إسرائيل.	2.8	56%	1.3	0.00	8
6-	أدى اتفاق باريس إلى ضعف القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة.	4.1	82%	1.0	0.00	4
7-	تمكنت السلطة الفلسطينية إبرام الاتفاقيات التجارية الثنائية بما يتلاءم واتفاقية باريس الاقتصادي.	3.2	64%	1.1	0.09	6
8-	عزز الاتحاد الجمركي غير المتوازن بين السلطة وإسرائيل من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل.	4.1	82%	1.0	0.00	3
	المحاور	3.7	%74	0.54	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول رقم (24) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى يساوي4,3 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي(86%)والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي0.00لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهى (3).

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية يساوي (4.6) أي أن المتوسط الحسابي النسبي (92%) والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي0.00, لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة أكبر عن درجة الحياد وهى (3).

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة يساوي(2.8)أي أن المتوسط الحسابي النسبي (56%)، والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي0.00, لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة أقل جوهرياً عن درجة الحياد وهى(3).

– المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة يساوي(3.9) أي أن المتوسط الحسابي النسبي(78%)، والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي0.00, لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ،مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد هي(3).

– المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة يساوي (2.8) أن المتوسط الحسابي النسبي (56%)، والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي0.00,لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهريا عن درجة الحياد هي (3).

– المتوسط الحسابي للفقرة السادسة يساوي (4.1) أي أن المتوسط الحسابي النسبي(81%)والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي0.00, لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهريا عن درجة الحياد هي(3).

– المتوسط الحسابي للفقرة السابعة يساوي (**3.2**)أيأن المتوسط الحسابي النسبي(64%)والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي**0.00**,لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهريا عن درجة الحياد هي(3).

– المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة يساوي (4.1) أي أن المتوسط الحسابي النسبي(82%)، والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي0.00، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهريا عن درجة الحياد هي (3).

– وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي (74%) والقيمةالاحتمالية (.Sig)تساوي0.00، لذلك يعتبر محور "الاتفاقيات التجارية بين السلطة وإسرائيل" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي (3) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه.

يلاحظ من جدول رقم (24) أن **الفقرة الثانية** حصلت على أعلى درجة بنسبة (92)، وهي أن الاقتصاد الفلسطيني مكبل بالقيود الإسرائيلية، ويفتقر إلى أدنى درجات الحرية الاقتصادية، وهذا واقع يعيشه كل مواطن فلسطيني من حيث انسداد الأفق ألسياسي وحالة البؤس والفقر، وغياب التنمية الاقتصادية واعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات الخارجية، وأن الاقتصاد الفلسطيني استهلاكي بالدرجة ألأول ويعتمد على الاستيراد لتغطية الطلب المحلي.

تليها **الفقرة الأولى** حصلت على (86%)، وهي تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي هي انعكاس حقيقي لاتفاق باريس، من حيث الغلاف الجمركي الموحد، وتحكم إسرائيل بجباية أموال الضرائب، وغياب أدوات السياسة المالية والنقدية الفلسطينية.

تليها الفقرتان **الثامنة والسادسة** بنسبة (82%)، وهي الاتحاد الجمركي غير المتوازن، وضعف القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة نتيجة اتفاق باريس، وهنا يظهر مدى التلازم للعبارتين حيث إن الاتحاد الجمركي الموحد بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي في ظل الفرق الشاسع لدخل المواطن الإسرائيلي عن الفلسطيني شكل عبئاً على المواطن الفلسطيني، أما ضعف القطاعات الاقتصادية الفلسطينية نتيجة ارتفاع رسوم ضرائب والجمارك، بالإضافة لتكاليف النقل والتشغيل، مما أبقى على حالة الضعف والتي هي في الأساس مرحل منذ عهد الاحتلال .

أما **الفقرة الرابعة** فجاءت بنسبة (78%)، وهي أن إسرائيل الشريك الرئيس للتجارة الخارجية في ضوء اتفاق باريس من حيث إن معظم الواردات الفلسطينية من إسرائيل أو عبرها، وكذلك معظم الصادرات إلى إسرائيل مع ضعف الاقتصاد الفلسطيني في أحداث التوازن المناسب ما بين الاستيراد والتصدير نتيجة لغياب القدرة على التحكم في المعابر، وضعف البنية التحتية للإنتاج، وعدم قدرة المنتج الفلسطيني للمنافسة في الأسواق الخارجية .

أما **الفقرة السابعة فجاءت** بنسبة (64%)، وهي تمكن السلطة إبرام الاتفاقيات التجارية الثنائية بما يتلاءم واتفاقية باريس الاقتصادي، ولكن على أرض الواقع لم تستفيد السلطة من الاتفاقيات وخصوصا مع دول الجوار، بسبب القيود التي يضعها الاحتلال، وإهمال مؤسسات السلطة من تنفيذ وتفعيل هذه الاتفاقيات.

أما الفقرتين الأخيرتين **الثالثة والخامسة فجاءتا** بنسبة (56%)، وهي: هل عزز اتفاق باريس الاقتصادي نظام منطقة التجارة الحرة بين السلطة وإسرائيل؟ وهل مكن اتفاق باريس السلطة الفلسطينية استخدام كافة نقاط العبور مع إسرائيل؟

طبعاً الإجابة لا، لأن منطقة التجارة الحرة بين إسرائيل والسلطة هي من ضمن بنود اتفاق باريس ولكن إسرائيل ومن خلال سياستها في تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني لها، تعارض إنشاء هذه المنطقة، أما نقاط العبور فإسرائيل تمارس الابتزاز من تحكمها بدخول أو منع البضائع الفلسطينية وحتى بعد انسحاب إسرائيل عام (2005)م من غزة من طرف واحد لم تعط صلاحيات للجانب الفلسطيني في حركة المعابر، وإذا ما نظرنا إلى القانون الدولي فإن دولة الاحتلال تتحمل المسؤولية الكاملة عن الأراضي الفلسطينية، لأن المعابر تحت سيطرتها، ولكن الوجود الشكلي للسلطة يعفي الاحتلال للأسف من مسؤوليته مما جعله أرخص احتلال من حيث التكاليف كما صرح أحد قادة العدو.

جدول رقم (25)

يوضح التوزيع النسبي للمحور الثاني واختبار الإشارة(الاستيراد)

م	المحاور	المتوسط	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية (sig.)	الترتيب
1-	الاقتصاد الفلسطيني يعد اقتصاداً مستورداً بالدرجة الأولى.	4.4	88%	0.91	0.00	3
2-	يرتبط معدل التضخم بارتفاع أسعار الواردات من إسرائيل.	4.1	82%	0.74	0.00	8
3-	تذبذب أسعار الشيكل يؤثر على الاستيراد الفلسطيني من إسرائيل والخارج.	4.1	82%	0.88	0.00	7
4-	ارتفاع درجة الانكشاف للاقتصاد الفلسطيني هو نتيجة حتمية لارتفاع حجم الواردات.	3.9	78%	0.84	0.00	9
5-	ارتفاع نسبة الواردات إلى الصادرات الفلسطينية كرس من عجز الميزان التجاري الفلسطيني.	4.3	86%	0.78	0.00	4
6-	تؤثر سياسة الإغلاقات المتكرر على حركة الاستيراد من الخارج.	4.6	92%	0.57	0.00	2
7-	وجود ممر مائي للاستيراد يساعد على نمو الاقتصاد الفلسطيني.	4.2	84%	1.0	0.00	6
8-	ساعد الاستيراد من مصر عن طريق الإنفاق من تخفيف حدة الحصار على القطاع.	4.2	84%	0.90	0.00	5
9-	تشكل غزة والضفة السوق الثاني للاقتصاد الإسرائيلي.	4.7	94%	0.72	0.00	1
	المحاور	4.3	86%	0.44	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

– الفقرة رقم (1) بالترتيب، المتوسط الحسابي للفقرة التاسعةيساوي(4.7)،(الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 94 %والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي 0.00، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي(3).

– الفقرة رقم (2) بالترتيب، المتوسط الحسابي للفقرة السادسة يساوي(4.6)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي 92%، والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي 0.00، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهى(3).

– الفقرة رقم (3) بالترتيب،المتوسط الحسابي للفقرة الأولى يساوي (4.4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 88 %، والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي0.00، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهى(3).

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي(86%) والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي0.00، لذلك يعتبر مجال "الاستيراد " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي(3) وهذا يعني أن هناك موافقة على هذا المجال.

من خلال جدول رقم (25) يتضح أن **الفقرة التاسعة** تشكل أعلى نسبة (94%)، وهي تشكل غزة والضفة السوق الثاني للاقتصاد الإسرائيلي من حيث ارتفاع حجم المبيعات إلى أربعة مليار دولار أمريكي وذلك للقرب الجغرافي بين المناطق، وانخفاض تكاليف النقل، بخلاف التبادل التجاري مع أمريكا ودول أوروبا.

تليها **الفقرة السادس** بنسبة (92%)، وهي تؤثر سياسة الإغلاقات المتكرر على حركة الاستيراد من الخارج، وهذا أوضح من الشمس في رابعة النهار، حيث منعت إسرائيل بعد الحصار المشدّد عام (2007)م على القطاع دخول ما يقرب من (9000) سلعة، مما تسبب في نقص شديد للبضائع في قطاع غزة تم تعويضها جزئيا بعد استئناف دخول البضائع من الإنفاق ما بين مصر وقطاع غزة أما حالياً فيتم دخول مقنن وبنسبة (35%) من احتياجات القطاع في ظل استمرار الحصار على غزة الصابرة بسبب تخلي العرب عن تحمل مسئولياتهم.

أما **الفقرة الأولى** بنسبة (88%) وهي يعد الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً مستورداً بالدرجة الأولى وهذا واضح حيث تبلغ نسبة الاستيراد من إسرائيل أو عبرها (86%) من حجم التجارة الخارجية نتيجة لضعف الاقتصاد الفلسطيني عن تلبية الطلب المحلي وخصوصا في جانب السلع الأساسية.

أما **الفقرة الخامس** فجاءت بنسبة (86%)، وهي ارتفاع نسبة الواردات إلى الصادرات الفلسطينية ممّا كرس من عجز الميزان التجاري الفلسطيني، نتيجة للفارق الشاسع بينهما، حيث تبلغ الواردات ثلاثة أضعاف الصادرات، وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني من تخفيف حدة العجز بسبب ضعف الاتفاقيات المبرمة مع الجانب الإسرائيلي، وضعف البنية التحتية للقطاعات الاقتصادية الفلسطينية من تطوير الصادرات الفلسطينية بسبب نقص المواد الخام، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية من النفاد إلى الأسواق الخارجية.

أما الفقرة **السابعة والثامنة** فجاءتا بنسبة (84%)، وهي وجود ممر مائي يساعد على نمو الاقتصاد الفلسطيني، وساعد الاستيراد من مصر من تخفيف حدة الحصار على القطاع.

طبعاً وجود ممر مائي سوف ينمي التجارة الخارجية الفلسطينية مع العالم الخارجي استيراداً وتصديرا من حيت انخفاض تكاليف النقل والشحن عن ميناء أسدود، وأيضا تخفيض العديد من الرسوم التي تفرضها إسرائيل على التجارة ألفلسطينية وخفض الأسعار.

أما الاستيراد من مصر عن طريق الأنفاق بلا شك شكل رئة اقتصادية للقطاع من حيث دخول معظم السلع الأساسية، ونمو الحياة التجارية بما يعادل (40) مليون دولار شهرياً، وعزز من صمود وتحدي المواطن للغطرسة الإسرائيلية، وغطى (40%) من ميزانية الحكومة في القطاع على مدار خمسة أعوام، وعزز من إمكانية التبادل التجاري ما بين القطاع مصر.

أما الفقرة **الثانية والثالثة** فقد جاءتا بنسبة (82%)، وهي ارتباط معدل التضخم بارتفاع أسعار الواردات من إسرائيل، وتذبذب أسعار الشيكل يؤثر على الاستيراد الفلسطيني من إسرائيل والخارج.

وذلك لأن التاجر الفلسطيني يقوم بشراء البضائع بعملة الدولار غالباً، ويقوم ببيعها في الأسواق الفلسطينية الداخلية بعملة الشيكل، لذا انخفاض عملة الشيكل يؤثر سلباً على تصريف البضائع كما يؤثر ارتفاع أسعار الواردات على الأسعار في فلسطين وهو ما يعرف بالتضخم المستورد وفي المقابل ضعف إمكانيات الحكومة في دعم السلع الأساسية، مما يرهق الاقتصاد الفلسطيني .

أما أخيراً **الفقرة الرابعة** فجاءت بنسبة (78%)، وهي ارتفاع درجة الانكشاف للاقتصاد الفلسطيني هو نتيجة حتمية لارتفاع الواردات.

جدول رقم (26)

يوضح التوزيع النسبي للمحور الثالث واختبار الإشارة (التصدير)

م	المحاور	المتوسط	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية (sig.)	الترتيب
1-	ساهم بروتوكول باريس في ضعف القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني.	4.2	84%	0.81	0.00	5
2-	تعد خدمات النقل والشحن من الخدمات التجارية التي توفرها إسرائيل للسلطة.	3.5	70%	1.2	0.02	8
3-	يؤثر سعر صرف الشيكل مقابل الدولار الأمريكي على تنافسية الصادرات الفلسطينية.	3.9	78%	0.92	0.00	7
4-	ضعف الصادرات الفلسطينية هو انعكاس للقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني.	4.4	88%	0.81	0.00	3
5-	أثر منع إسرائيل لدخول المواد الخام على تنمية الصادرات الفلسطينية.	4.4	88%	0.87	0.00	2
6-	أثر الحصار الإسرائيلي على غزة على نمو الصادرات الفلسطينية.	4.3	86%	1.0	0.00	4
7-	يعزى ضعف الصادرات الفلسطينية إلى انخفاض استمارات القطاع الخاص.	4.1	82%	0.86	0.00	6
8-	أثرت الحرب الأخيرة على غزة بتدمير البنية التحتية للقطاع الصناعي.	4.6	92%	0.86	0.00	1
المحاور		4.2	84%	0.60	0.00	

* الوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

– الفقرة رقم (1) بالترتيب، المتوسط الحسابي للفقرة الثامنةيساوي (4.6)، (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي(92%)والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي **0.00**، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهى(3).

– الفقرة رقم (2) بالترتيب، المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة يساوي(4.4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 88%، والقيمة الاحتمالية (.Sig)، تساوي**0.00**،لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهى (3).

– الفقرة رقم (3) بالترتيب، الوسط الحسابي للفقرة الثالثة يساوي (4.4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 88 %، والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي **0.00**، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهى(3).

– وبشكل عام يمكن القول بأن الوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي (84%) والقيمة الاحتمالية(.Sig) تساوي **0.00**، لذلك يعتبر محور "**التصدير**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقةً في الإجابة عن أسئلة هذا المجال.

من خلال جدول رقم(26) تشكل **الفقرة الثامنة** أعلى نسبة (92%)، وهي تأثير الحرب الأخيرة على غزة بتدمير البنية التحتية للقطاع الصناعي، حيث نهج الاحتلال الإسرائيلي إلى إضعاف مقدرات الشعب الفلسطيني ضمن خطة منهجية في تدمير الاقتصاد الفلسطيني، لذا عمد في الحرب الأخيرة على إحداث أكبر دمار ممكن في القطاع الصناعي المنهك أصلاً منذ عشرة سنوات بسبب الحصار، ومنع دخول المواد الخام، فدمر ما يقرب من (3700) مصنع، إضافة إلى ذلك تبلغ خسائر القطاع الصناعي شهريا ما يقرب من (70) مليون دولار.

أما الفقرة **الرابعة والخامس** فحصلت على نسبة (88%)، والفقرة **السادس**(86%)وهي ضعف الصادرات الفلسطينية انعكاس للقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، وأثر منع إسرائيل لدخول المواد الخام على تنمية الصادرات الفلسطينية، وأثر الحصار الإسرائيلي على غزة على نمو الصادرات الفلسطينية، حيث إن منع دخول المواد الخام وارتفاع أسعارها يؤثر على عدم قدرة

القطاعات الاقتصادية على الإنتاج وخصوصا القطاع الصناعي، بالإضافة إلى ضعف نوعية وتنافسية المنتج الفلسطيني في الأسواق الخارجية مما يبقي القدرات التصديرية تراوح مكانها.

أما **الفقرة الأولى** فجاءت بنسبة (84%)، وهي مساهمة بروتوكول باريس في ضعف القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني، من حيث ألزم الجانب الفلسطيني بالالتزام بسياسات الاستيراد الإسرائيلية وأولها الغلاف الجمركي الخارجي الموحد، وأيضاً المقاييس والعلامة التجارية والتراخيص الإسرائيلية، ومنع التصدير للبلدان التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، إضافة إلى أن تنويع مصادر الواردات سيضعف قدرة الموردين الإسرائيليين على احتكار السوق الفلسطيني.

أما **الفقرة السابعة** فجاءت بنسبة (82%)، وهي ضعف الصادرات الفلسطينية يعزى إلى انخفاض استثمارات القطاع الخاص، وذلك لأن القطاع الخاص لرؤوس الأموال الكبيرة يركز استثماراته على القطاعات ذات الربح السريع مثل الاتصالات وجوال وتكنولوجيا المعلومات، ويهمل الاستثمار للمشاريع الصغيرة القادرة على توفير فرص عمل مناسب للتخفيف من حدة البطالة، وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي مما يسهم تدريجياً في خفض عجز الميزان التجاري .

أما **الفقرة الثالثة** فجاءت بنسبة (78%)، وهي يؤثر سعر صرف الشيكل مقابل الدولار على تنافسية الصادرات ألفلسطينية وذلك لأن تكاليف الإنتاج من مواد خام وآلات ومعدات داخل الأراضي الفلسطينية تحسب بالشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي، وعندما يتم التصدير للخارج يحسب بالدولار الأمريكي، مما يؤثر انخفاض سعر الدولار مقابل الشيكل على خسائر مباشرة للمصدرين الفلسطينيين.

أما **الفقرة الثانية والأخيرة** فجاءتا بنسبة (70%)، وهي أن خدمات الشحن والنقل من الخدمات التجارية التي توفرها إسرائيل للسلطة. مما ترتب على ذلك ارتفاع تكاليف النقل والشحن للبضائع من ميناء أسدود وصولاً للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أفاد أحد العاملين في شركات النقل في القطاع أن تكلفة الشحن الواحد وصولا لمعبر كارني تبلغ (5000) دولار، مما يشكل أعباء يحملها التاجر للمستهلك الفلسطيني.

جدول رقم (27)

يوضح التوزيع النسبي للمحور الرابع واختبار الإشارة.(أثر وضع المالية الفلسطينية وعلاقاته بالتجارة الخارجية)

م	المحاور	المتوسط	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية (sig.)	الترتيب
1-	يعاني الاقتصاد الفلسطيني ضعفاً في موارده المالية.	4.5	90%	0.71	0.00	1
2-	الاعتماد على الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة يؤثر على وضع الموازنة المالية الفلسطينية.	4.2	84%	0.65	0.00	3
3-	سبب ارتفاع ضريبة القيمة المضافة هو ارتباطها بالاقتصاد الإسرائيلي.	4.0	80%	0.97	0.00	6
4-	أغلب التجار الفلسطينيين لا يقدموا فاتورة موحدة (المقاصة) لدائرة الضريبة المضافة مما يسبب خسائر فادحة للسلطة.	3.9	78%	0.95	0.00	7
5-	يُعزى العجز في ميزان المدفوعات إلى زيادة العجز في الميزان التجاري.	4.0	80%	0.88	0.00	5
6-	انخفاض ضريبة الدخل في فلسطين بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية.	4.0	80%	0.92	0.00	4
7-	تحتجز إسرائيل عوائد الضريبة بحجة الأوضاع الأمنية الصعبة مما يؤثر سلبا على إيرادات الخزينة.	4.4	88%	0.91	0.00	2
	المحاور	4.2	84%	0.79	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

– الفقرة رقم (1) بالترتيب، المتوسط الحسابي للفقرة الأوليساوي (4.5)، (الدرجة الكلية من 5)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي (90%)والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.00، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهى(3).

– الفقرة رقم (2) بالترتيب، المتوسط الحسابي للفقرة السابعة يساوي(4.4) أي أن المتوسط الحسابي النسبي(88%)، والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي 0.00، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهى(3).

– الفقرة رقم (3) بالترتيب،المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة يساوي (4.2)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي (84%)، والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي**0.00**، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهى(3).

– وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المحور يساوي(84%) والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي0.00، لذلك يعتبر مجال" أثر وضع المالية الفلسطينية وعلاقته بالتجارة الخارجية" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي(3), وهذا يعني أن هناك موافقة في الإجابة عن أسئلة هذا المجال.

يفيد جدول رقم (27) تشكل **الفقرة الأول** نسبة (90%)، وهي معاناة الاقتصاد الفلسطيني من ضعف موارده المالية، حيث تفتقر فلسطين للموارد الطبيعية، وتعتمد على إيرادات ضرائب التي تتحكم إسرائيل بتحويلها لخزينة السلطة، إضافةً إلى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي من منح ومساعدات مالية، وكل ذلك مرتبط بالوضع السياسي مما يؤثر على استقلالية القرار الفلسطيني وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني بسبب الاحتلال من الاستفادة من موارد الداخلية، لانعدام سيطرته على الأرض والموارد، إذ تقدر استثمارات منطقة "ج" في الضفة الغربية الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي إدارياً وأمنيا ب (3) مليار دولار، وكذلك استثمارات البحر الميت، وأيضاً عدم القدرة على الاستفادة من غاز بحر غزة والبالغ (4) مليار دولار.

أما **الفقرة السابعة** فتشكل (88%)، وهي يؤثر احتجاز إسرائيل لعوائد الضريبة بحجة الأوضاع الأمنية على إيرادات الخزينة، حيث تشكل عوائد الضريبة (60%)من خزينة السلطة، مما يؤثر

على أداء وزارة المالية بعدم القدرة على تغطية العديد من بنود الإنفاق وأهمها بند الرواتب، حيث تساهم عوائد الضريبة ب (70%)من تغطية فاتورة الرواتب، مما يدفع السلطة إلى الاقتراض من البنوك.

أما **الفقرة الثانية** فجاءت بنسبة(84%)، وهي تأثير الاعتماد على الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على وضع الموازنة المالية الفلسطينية حيث إن نسبة تحصيل ضريبة القيمة المضافة تبلغ (16%) ونسبة تحصيل الرسوم الجمركية على مستوردات الضفة والقطاع تبلغ (32%)، مما يشكل البندين (48%)، سوف يؤثر على أداء الموازنة العامة بنسبة (50%)، سواء فيما يتعلق بانتظام تحصيل الإيرادات وأوجه الإنفاق المختلفة.

أما **الفقرة الثالثة والخامس والسادس** فجاءت بنسبة (80%) وهي سبب ارتفاع ضريبة القيمة المضافة هو ارتباطها بالاقتصاد الإسرائيلي، ويُعزي العجز في ميزان المدفوعات إلى زيادة العجز في الميزان التجاري، وانخفاض ضريبة الدخل بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية.

حيث ترتبط **ضريبة القيمة المضافة** الفلسطينية بضريبة القيمة المضافة الإسرائيلية مع خفضها للجانب الفلسطيني بنسبة (2%)، وهذا من أهم بنود بروتوكول باريس الاقتصادي، ولم تستطع السلطة إجراء التعديلات اللازمة عليها، نتيجة للفارق الشاسع ما بين دخل المواطن الإسرائيلي عن الفلسطيني.

وكذلك يعزى العجز في **ميزان المدفوعات** إلى زيادة العجز في الميزان التجاري، نتيجة للفارق الشاسع ما بين الواردات الفلسطينية والصادرات، مع ارتفاع أسعار الواردات الفلسطينية، وأن الاقتصاد الفلسطيني لا يعتمد على موارده الذاتية في تغطية العجز التجاري.

وانخفاض **ضريبة الدخل** في فلسطين بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية، حيث تفرض ضريبة الدخل على دخول وأرباح المكلفين، وبحكم ضعف الإنتاج وانخفاض دخول العاملين، سوف يؤثر سلباً على ضريبة الدخل والتي لا تتجاوز في أحسن الأحوال(7%) من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (28)

يوضح التوزيع النسبي المعنوي للمحور الخامس واختبار الإشارة (تقييم الرؤيا تجاه الحد من أثار بروتوكول باريس وخفض العجز في الميزان التجاري) .

م	المحاور	المتوسط	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية (sig.)	الترتيب
1-	اتباع سياسة إحلال الواردات يؤدي إلى خفض عجز الميزان التجاري الفلسطيني.	4.0	80%	0.68	0.00	4
2-	الحد من العمل لحساب الوكالات التجارية الإسرائيلية يعمل على حماية الاقتصاد الفلسطيني.	3.9	78%	0.98	0.00	8
3-	يوجد لدينا موارد كافية لإحلال الواردات.	2.6	52%	1.2	0.00	10
4-	دعم المنتج الوطني يرجح كفة الصادرات الفلسطينية.	4.0	80%	1.0	0.00	3
5-	إيجاد مصادر تمويل ميسرة يعزز فرص التصدير.	4.1	82%	0.89	0.00	2
6-	تنويع جهات الاستيراد يحد من الاعتماد على إسرائيل.	4.2	84%	0.91	0.00	1
7-	تقليل الاعتماد على الشيكل الإسرائيلي يساهم في زيادة الإيرادات العامة.	3.8	76%	0.97	0.00	9
8-	دعم الصناعات الفلسطينية الريادية يؤدي إلى الاستقلال الاقتصادي.	4.0	80%	0.93	0.00	5
9-	ضرورة استقلالية التعرفة الجمركية الفلسطينية عن إسرائيل.	4.0	80%	1.0	0.00	6
10-	مقاطعة بضائع المستوطنات في أوروبا أدى إلى اهتزاز الثقة بالاقتصاد الإسرائيلي.	3.9	78%	1.0	0.00	7
	المحاور	3.91	78%	5.7	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

– الفقرة رقم (1) بالترتيب، المتوسط الحسابي للفقرة السادسةيساوي (4.2)، (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي(84%) والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي0.00، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهى(3).

– الفقرة رقم (2) بالترتيب، المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة يساوي(4.1)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي82%، والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي0.00، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهى(3).

– الفقرة رقم (3) بالترتيب،المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة يساوي(4.0)، أي أن المتوسط الحسابي النسبي80%، والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي **0.00**، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهى(3).

– وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي (78%) والقيمة الاحتمالية (.Sig)تساوي0.00، لذلك يعتبر المحور "**تقييم الرؤيا تجاه الحد من آثار بروتوكول باريس وخفض العجز في الميزان التجاري**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي(3) وهذا يعني أن هناك موافقة في الإجابة عن أسئلة هذا المجال.

يتضح من جدول رقم(28) أن **الفقرة السادس** تشكل أعلى نسبة (84%)، وهي تنويع جهات الاستيراد يحد من الاعتماد على إسرائيل، وذلك من خلال الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الثنائية التي وقعتها السلطة مع العديد من الدول العربية لاسيما مصر والأردن، ولكن ما زالت نسبة التبادل التجاري ضعيفة حيث لم تتجاوز (5%) في أحسن الأحوال، ونجد أنه في الفترة الأخيرة وخصوصًا بعد عام (2010)م حدث تطور في العلاقات التجارية مع العديد من الدول مثل تركيا والصين وشرق أسيا ولكن دون المستوى المطلوب.

أما الفقرة **الأول والرابعة والثامنة والتاسعة** فجاءت بنسبة (80%)، وهي اتباع سياسة إحلال الواردات يؤدي إلى خفض عجز الميزان التجاري، ودعم المنتج الوطني يرجح كفة الصادرات الفلسطينية، ودعم الصناعات الفلسطينية الريادية يؤدي إلى الاستقلال الاقتصادي، وضرورة استقلالية التعرفة الجمركية الفلسطينية عن إسرائيل.

يعد اتباع **سياسة إحلال الواردات** ضمن خطة الانسلاخ المدروس عن الاقتصاد الإسرائيلي، حيث يتم توفير ملايين الدولارات التي تذهب لجيب الاقتصاد الإسرائيلي، وخير شاهد على ذلك الاكتفاء الزراعي للعديد من المحاصيل الزراعية التي حققتها الحكومة منذ عام (2009)م وحتى تاريخه في توفير مبالغ طائلة كانت تذهب لخزينة الاحتلال الإسرائيلي.

ويساعد **دعم المنتج الوطني** إلى ترجيح كفة الصادرات الفلسطينية من خلال التركيز على نوعية المنتج وجودته، ورفع قدرته التنافسية في الأسواق الخارجية، والتركيز على الأصناف غالية الثمن والعمل على ترويج المنتج خارجيا من خلال الاستفادة من مركز الجودة الفلسطيني.

كما يؤدي دعم **الصناعات الفلسطينية الريادية** إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي حيث إن الاقتصاد جزء من أدوات المعركة طويلة المدى مع العدو الصهيوني، فيجب التركيز على دعم الصناعات ذات الأهمية في تغطية جزء من احتياجات الطلب المحلي، للتقليل من أساليب الضغط

الاقتصادي التي تمارسها إسرائيل تجاه الاقتصاد الفلسطيني، فعلى سبيل المثال تمتاز صناعة الحجر والرخام بوجود وفرة عالية ومخزون احتياطي بقيمة (30) مليار دولار ،وكذلك صناعة الملابس الجاهزة تساعد في توفير ما يقرب من (70%)، من احتياجات القطاع.

وضرورة خفض **التعرفة الجمركية الفلسطينية** عن إسرائيل بنسبة (50%) للسلع الأساسية و(100%) للسلع الكمالية، وذلك بسبب الفارق الكبير بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي، مما تسبب بارتفاع أسعار غالبية البضائع المستوردة، فخفض التعرفة الجمركية يترتب عليه خفض الأسعار لتتناسب مع مستويات دخول المواطنين.

أما **الفقرة الثانية والعاشرة** فجاءتا بنسبة 78**%، وهي الحد من العمل لحساب الوكالات التجارية الإسرائيلية يعمل على حماية الاقتصاد الفلسطيني**، وذلك للتخفيف من عجز الميزان التجاري الفلسطيني، وتخفيض الاستيراد من إسرائيل، وتنويع مصادر الاستيراد من عدة دول، ودعم المنتج الوطني من خلال ترويجها خارجياً، وتعزيز قدراتها التنافسية، **وقد أدت مقاطعة بضائع المستوطنات في أوروبا لاهتزاز الثقة بالاقتصاد الإسرائيلي** من حيث إن دولة الاحتلال تبني اقتصادها على حساب الآخرين فحسب قوانين ومواثيق الأمم المتحدة المستوطنات هي أراضي محتلة يجب أن تنسحب منها إسرائيل ضمن أتفاق أوسلو على الرغم من سوئه إلى حدود الرابع من حزيران1976م، بالإضافة إلى خسائرها الفادحة حيث تمثل أوروبا السوق الثانية بعد أمريكا بمبلغ وقدره ثلاثة مليار دولار.

جدول رقم (29)

يوضح التكرارات النسبية لإجابات المبحوثين على محاور الاستبانة.

المحور	متوفر بدرجة %					المتوسط النسبي	الترتيب
	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا		
الأول –	37.2	26.9	18.2	9.8	7.8	%74	5
الثاني –	50.1	34.1	12.4	2.2	1.3	%86	1
الثالث –	48.2	32.5	13.0	4.0	2.4	%84	2
الرابع –	43.5	37.0	15.4	2.6	1.5	%84	3
الخامس –	34.6	34.5	20.8	7.3	2.8	%78	4

- يوضح الجدول رقم 29 التكرار النسبي لإجابات كل محور على حدة، ويوضح أيضاً ترتيب المجالات من حيث المتوسط النسبي للإجابات، وتبين أن المحور الثاني هو الأعلى من حيث الموافقة يليه المحور الثالث، ويعتبر المحور الأول هو أقل المحاور من حيث المتوسط النسبي لإجابات المبحوثين.

ويرى الباحث من خلال نتائج إجابات المبحوثين على محاور الاستبانة أن المحور الثاني حصل على أعلى متوسط حسابي(86%)، وبأعلى تكرار لإجابات المبحوثين(50.1%)، مما يدل على أن عجز الميزان التجاري الفلسطيني هو نتيجة لارتفاع الاستيراد، حيث يبلغ (87%) من حجم التجارة الفلسطينية الخارجية، إضافةً إلى ارتفاع أسعار الواردات، وانخفاض التبادل التجاري مع بقية دول العالم، وعدم القدرة على الاستفادة من الفرص البديلة نتيجة لغياب السيادة الفلسطينية جغرافياً واقتصادياً، فمثلاً تقدر استثمارات منطقة "ج" في الضفة الغربية التي تسيطر عليها إسرائيل إدارياً وأمنياً ب(3) مليار دولار.

أما **المحور الثالث** فقد التصدير حصل على متوسط حسابي (84%) وبأعلى تكرار لإجابات المبحوثين (48.2%)، حيث لم تتجاوز نسبة التصدير في أحسن الأحوال(17%) من حجم التجارة الخارجية الفلسطينية، نتيجة لاستمرار تشوه القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة منذ عهد الاحتلال، واستمرار ضعف في عهد السلطة، نتيجة الحصار ومنع دخول المواد الخام والتدمير المنهجي للقطاعات الاقتصادية وخصوصاً في الحرب الأخيرة، وتفيد التقارير الاقتصادية والصادرة من وزارة المالية والعديد من المؤسسات المالية بأن إجمالي خسائر القطاعات الاقتصادية الفلسطينية يبلغ سنوياً(800)مليون دولار.

وحصل المحور الأول على أقل متوسط حسابي(74%)، وأقل تكرار لإجابات المبحوثين(37.2%)، وهو مدى تأثير الاتفاقيات التجارية بين السلطة وإسرائيل على عجز الميزان التجاري الفلسطيني، من حيث ارتفاع الرسوم الجمركية على الواردات حيث تبلغ(32%)من حجم الضرائب تليها ضريبة القيمة المضافة(16%)، وتحكم إسرائيل بجباية أموال الضرائب والبالغ(2.1) مليار دولار وتحويلها للسلطة، مما يعني أن إسرائيل تتحكم بثلثي ميزانية السلطة، والتي تغطي(74%) من النفقات العامة.

اختبار فرضيات الدراسة :

1- اختبار الفرضية الأولى: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للاتفاقيات التجارية بين السلطة وإسرائيل على العجز في الميزان التجاري.

جدول رقم (30)

اختبار الفرضية الأولى

المحاور	معامل سبيرمان	p- value
الاتفاقيات التجارية بين السلطة وإسرائيل.	0.52	0.00

- يوضح الجدول رقم(30) أن معامل الارتباط بين الاتفاقيات التجارية والعجز في الميزان التجاري دال إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) ومعامل الارتباط (0.52) يعبر عن وجود ارتباط (أثر) بين المتغيرين.

2- اختبار الفرضية الثانية: هناك أثر ذو دلالة إحصائية على فعالية تحصيل الضرائب المباشرة وغير مباشرة على العجز في الميزان التجاري، وتنقسم هذه الفرضية إلى ثلاث فرضيات فرعية:

- أثر الاستيراد.
- أثر التصدير.
- أثر التجارة الخارجية.

جدول رقم (31)

اختبار الفرضية الثانية

المحاور	معامل سبيرمان	p- value
الاستيراد	0.59	0.00
التصدير	0.57	0.00
التجارة الخارجية	0.66	0.00

- يوضح الجدول رقم (31) أن معامل الارتباط للمتغيرات الثلاثة فوق المتوسط، أي أن هناك ارتباطًا (أثر) ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) بين المتغيرات والعجز في الميزان التجاري الفلسطيني.

3-اختبار الفرضية الثالثة: هناك أثر للتعديلات على بروتوكول باريس الاقتصادي يساهم في الحد من العجز في الميزان التجاري الفلسطيني.

جدول رقم (32)

اختبار الفرضية الثالثة

المحور	معامل سيبرمان	p- value
أثر التعديلات على البروتوكول.	0.91	0.00

- يوضح الجدول رقم (32) أن معامل الارتباط للمتغيرين (0.91)، أي أن هناك ارتباطًا (أثر) ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05) بين المتغير المستقل (التعديلات) والعجز في الميزان التجاري الفلسطيني.

ويرى الباحث أن معامل سيبرمان للفرضية الثالثة حصل على أعلى نسبة وهي(0.91%) أي أقل من واحد صحيح، وهذا يدل على وجود ارتباط موجب بين المتغير المستقل (التعديلات) والعجز في الميزان التجاري، يليها التجارة الخارجية بنسبة(0.66%)، للفرضية الثانية والمكوّن من(3) فرضيات فرعية جميعها فوق المتوسط، وأخيراً الاتفاقيات التجارية بين السلطة وإسرائيل(0.52%) مما يتطلب ترجمة نتائج الفرضيات إلى حقائق ملموسة على أرض الواقع من خلال ضرورة إجراء تعديلات على بروتوكول باريس للتخفيف من عبئها، وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة المالية الفلسطينية باستقلالية تحصيل الضرائب عن إسرائيل، وتطوير التجارة الخارجية مع دول العالم واستقلالية الغلاف الجمركي الفلسطيني عن إسرائيل، وضرورة إصدار عملة فلسطينية مستقلة .

- **اختبار الفرضية الفرعية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين إجابات المبحوثين تعُزى إلى (العمر، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

- **الفرضية الصفرية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات المبحوثين تعزى للمتغيرات (العمر، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة) عند مستوى دلالة (0.05).
- **الفرضية البديلة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

جدول رقم (33)

يوضح اختبار الفرضية لكل المحاور

كل المحاور.	Test value	p- value
الاتفاقيات التجارية بين السلطة وإسرائيل.	8.9	0.03
الاستيراد.	6.4	0.93
التصدير.	2.5	0.45
أثر وضع المالية الفلسطينية وعلاقته بالتجارة الخارجية.	4.4	0.21
تقيم الرؤيا اتجاه الحد من أثار بروتوكول باريس وخفض العجز في الميزان التجاري.	3.4	0.33
لكل المجالات.	5.3	0.14

دال إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05).

- يوضح الجدول رقم (33) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين تعُزى لمتغير العمر عند مستوى دلاله (0.05) لكل المحاور، فيما عدا المحور الأول قيمة مستوى المعنوية له (0.03) وهي أقل من (0.05) الذي يوضح وجود اختلاف في متوسط الإجابات تعزى لمتغير العمر.
- الجدول التالي يوضح متوسط إجابات المبحوثين على المحور الأول بالنسبة لمتغير العمر:

جدول رقم (34)

يوضح متوسط إجابات المبحوثين على المحور الأول بالنسبة لمتغير العمر

الفئة العمرية	التكرار	المتوسط
25 سنة فأقل	19	3.56
26-35 سنة	64	3.81
36-45 سنة	57	3.84
46 سنة فأكثر	45	3.64
المجموع	185	3.75

- يوضح الجدول رقم(34) أن المتوسط للفئة العمرية (36-45) سنة هو (3.84) وهو الأعلى بينما المتوسط للفئة العمرية (25 سنة فأقل) هو (3.56) وهو الأقل.

جدول رقم (35)

يوضح المسمى الوظيفي لكل المحاور.

كل المحاور.	Test value	p- value
الاتفاقيات التجارية بين السلطة وإسرائيل.	2.2	0.89
الاستيراد.	0.93	0.98
التصدير.	10.1	0.11
أثر وضع المالية الفلسطينية وعلاقته بالتجارة الخارجية.	3.4	0.75
تقيم الرؤيا اتجاه الحد من أثار بروتوكول باريس وخفض العجز في الميزان التجاري.	5.3	0.50
كل المجالات.	4.7	0.57

دال إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05).

- يوضح الجدول رقم 35أنه لا توجد فورق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات المبحوثين يعزى لمتغير المسمى الوظيفي عند مستوى دلالة (0.05).

جدول رقم (36)

يوضح سنوات الخبرة لكل المحاور

كل المحاور	Test value	p- value
الاتفاقيات التجارية بين السلطة وإسرائيل.	7.2	0.06
الاستيراد.	9.8	0.02
التصدير.	4.5	0.21
أثر وضع المالية الفلسطينية وعلاقته بالتجارة الخارجية.	5.1	0.15
تقيم الرؤيا تجاه الحد من أثار بروتوكول باريس وخفض العجز في الميزان التجاري.	1.1	0.76
كل المحاور.	4.3	0.22

دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

- يوضح الجدول رقم (36)أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات المبحوثين تعزى لمتغير سنوات الخبرة عند مستوى دلالة (0.05)، عدا المحور الثاني، قيمة الدلالة المعنية له (0.02) وهي أقل من (0.05).
- الجدول التالي يوضح متوسط إجابات المبحوثين على المحور الثاني بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة:

جدول رقم (37)

يوضح متوسط إجابات المبحوثين على المحور الثاني بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	المتوسط
أقل من 5	32	4.19
5-10	59	4.21
11-15	38	4.45
أكثر من 15	57	4.34
المجموع	186	4.30

- يوضح الجدول رقم (37) أن المتوسط لفئة الخبرة (11-15) سنة هو (4.45) وهو الأعلى بينما للفئة (أقل من 5) سنوات هو (4.19) وهو الأقل.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

- توطئة.
- النتائج.
- التوصيات.
- الدراسات المقترحة.

توطئة:

يحتوي هذا الفصل ملخصاً لأهم النتائج التي توصل إليها الباحث خلال هذه الدراسة، وأهم التوصيات المقترحة في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي يأمل الباحث أن تسهم في إبراز دور أتفاق باريس الاقتصادي في تعميق عجز الميزان التجاري الفلسطيني، وكذلك تسليط الضوء على إيجابيات وسلبيات الاتفاق من خلال النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

أولاً– النتائج:

وقد تبين من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات أن :

1- تتعدد التحديات التي تواجه مستقبل الدولة الفلسطينية ممثلة في تحديات اقتصادية متراكمة وأبرزها البطالة العالية والفقر الشديد، وانخفاض دخل الفرد، وارتفاع الأسعار والتضخم، وزيادة الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة وضعف الاستثمارات الأجنبية .

2- استمرار ضعف القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة، بسبب الحروب الثلاثة على القطاع وانعدام الموارد الطبيعية، واستمرار الحصار، وسياسة الإغلاقات المتكررة، ومنع وتقنين دخول المواد الأولية وارتفاع أسعارها، وغياب السيادة الفلسطينية على المعابر.

3- ساهم اتفاق باريس الاقتصادي بصورة كبيرة في استمرار ضخامة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني، وارتفاع التكلفة العالية للمواد الأولية المستوردة، والنظام الجمركي الموحد مع إسرائيل وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في النفاذ إلى الأسواق الخارجية .

4- ضعف السياسات المالية الفلسطينية نتيجة تحكم إسرائيل بجباية عائدات الضرائب والبالغ 75% من إجمالي الإيرادات الوطنية، وارتفاع فاتورة الرواتب، واستنكاف ما يقرب من 43000 موظف بتكلفة مالية 368 مليون دولار دون إنتاج يذكر، وعدم صرف رواتب موظفي غزة الملتزمين بأداء الخدمة لأهالي قطاع غزة.

5-إمكانية تطوير وتنمية الإيرادات الوطنية وتشجيع الاستثمار، وإيجاد فرص عمل من خلال تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والدول العربية وبخاصةٍ مصر والأردن.

6-قدرة حكومة غزة التي تقودها حماس من خلال انتخابات نزيهة وحرة، على إدارة القطاع رغم الأزمة المالية غير المسبوقة، من الحفاظ على استمرارية عمل المؤسسات الأساسية في الحكومة إضافة إلى تقديم الخدمات الأساسية في مجالات مثل: التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

7- أسهمت الأنفاق التجاري بين غزة ومصر من تخفيف حدة الحصار ولو جزئياً، وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، والقدرة على التكييف مع الظروف الاستثنائية الصعبة، وقدمت تعبيراً عن إرادة الصمود ورفض الرضوخ للإرادة ألإسرائيلية وتفعيل التعاون التجاري مع مصر .

8-عدم وجود عملة وطنية يسبب خسائر فادحة للتجارة الخارجية الفلسطينية، وذلك بسبب استخدام عملة الشيكل، حيث إن ارتفاع أو انخفاض قيمة الشيكل يؤثر على أداء التجارة الخارجية .

9- شكل الانقسام الفلسطيني ولا يزال عنصراً سلبياً على مسيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة كما ساهم في إضعاف الموقف الفلسطيني محلياً ودولياً وانفراد إسرائيل بمزيد من السيطرة على الأراضي ألفلسطينية وانتزاعها من أصحابها الشرعيين.

أما أهم نتائج البحث الجانب العملي فهي :

1- وجود ارتباط مؤثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P–value) أقل من (0.05) بين الاتفاقيات التجارية والسياسية بين السلطة وإسرائيل على عجز الميزان التجاري.

2- وجود ارتباط مؤثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P–value) أقل من (0.05) بين تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل على العجز في الميزان التجاري.

3- وجود ارتباط مؤثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P–value) أقل من (0.05) بين إدخال تعديلات على بروتوكول باريس الاقتصادي والحد من العجز في الميزان التجاري.

4- وجود ارتباط مؤثر عند مستوى دلالة (P–value) أقل من (0.05) بين اتفاق باريس الاقتصادي والعجز في الميزان التجاري الفلسطيني.

5- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات إجابات المبحوثين تعُزى للمتغيرات (العمر، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

6- وهناك موافقات من قبل أفراد العينة على :

- المجال الأول "الاتفاقيات التجارية بين السلطة وإسرائيل " بنسبة (74%).
- المجال الثاني "الاستيراد" بنسبة (86%).
- المجال الثالث "التصدير" بنسبة (84%).
- المجال الرابع "أثر وضع المالية الفلسطينية وعلاقاته بالتجارة الخارجية " بنسبة (84%).
- المجال الخامس" تقييم الرؤيا باتجاه الحد من آثار بروتوكول باريس وخفض العجز في الميزان التجاري" بنسبة (84%)

- بشكل عام هناك موافقة على مجالات أداه الدراسة بنسبة (82%).

ثانياً – التوصيات:

بعد الاطلاع على تفسير وتحليل واختبار الفرضيات يوصي الباحث بالتالي:

- **توصيات موجهة للسيد الرئيس أبو مازن وحكومة رام الله:**

1-إعادة تقييم بروتوكول باريس الاقتصادي:

من الأهمية بمكان في ضوء الاعتراف بالدولة، وفي ضوء مصلحة الاقتصاد الفلسطيني النظر في إمكانية إلغاء هذا البروتوكول أو على الأقل إجراء تعديلات جوهرية فيه، خاصة في البنود المجحفة بحق الفلسطينيين، مثل اشتراط موافقة إسرائيل المسبقة على إصدار العملة الفلسطينية وإلزام الاقتصاد الفلسطيني بالتبعية النقدية للشيكل الإسرائيلي، ومن جانب آخر إمكانية جباية الضرائب والجمارك (إيرادات المقاصة) مباشرة عبر اتخاذ الإجراءات التي تكفل حرية التصدير والاستيراد من خلال البلدان المجاورة مصر والأردن، والاستغناء عن المعابر والموانئ الإسرائيلية، وهذا من شأنه أحداث قفزة كبيرة في نمو القطاع الخاص الفلسطيني.

2- إعادة النظر **في السياسات الاقتصادية** بما في ذلك: الموازنة العامة، واتجاهات توظيف العون والمساعدات الحكومية للعمال والمزارعين، وذلك باعتماد سياسة التقشف وتقنيين الإنفاق الحكومي وتوجيه الموارد في خطة استثمارية تنموية شاملة، ولتوفير فرص العمل وامتصاص البطالة في المشاريع الإنتاجية والتعاونية والزراعية والصناعية .

3- تخفيف **العبء الضريبي** من قبل وزارة المالية عن القطاعات الشعبية وذوي الدخل المحدود، مع خفض الضرائب والأخذ بسياسة ضريبة عادلة تتناسب طرداً مع مستويات الدخل.

4- أهمية تشغيل **ميناء غزة** كمعبر حر لفلسطين مع العالم الخارجي، وتنشيط حركة الاستيراد والتصدير مع دول العالم بعيد عن القيود الإسرائيلية، وتوفير مورد دخل للاقتصاد الفلسطيني عن طريق ناتج خدمات النقل البحري، ومدفوعات الجمارك والأرضيات.

5- ضرورة العمل على إيجاد حلول جذرية ونهائية **لقضية المعابر** بحيث تعمل على مدار الساعة دون عوائق، وذلك لتوفير البيئة الاستثمارية للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة بعيدا عن التحكم الإسرائيلي.

- **توصيات موجه لوزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني:**

6-تبني **سياسة تجارية** واضحة المعالم، تسهم في تخفيف أثر عجز الميزان التجاري على الحساب الجاري بشكل خاص، وعلى ميزان المدفوعات بشكل عام.

7-الأخذ بنهج تدريجي متعاقب المراحل تجاه **التحرير الاقتصادي**، وانتهاج استراتيجية ذات مسارين بحيث تعمل الصناعات التنافسية الموجهة نحو التصدير على أساس مبادئ حرية النشاط الاقتصادي، وحيث تمارس هذه الصناعات نشاطها جنباً إلى جنب مع الصناعات الناشئة أو الصناعات الإستراتيجية المحمية.

8- تفعيل المشاركة في منطقة **التجارة الحرة العربية** الكبرى، وتقديم الالتزامات المطلوبة والاستفادة من المزايا الممنوحة لفلسطين والدول ذات الأوضاع الاقتصادية المشابهة .

9-ضرورة تبني سياسة **تشجيع الصادرات**، وذلك من خلال توجيه الموارد الاقتصادية لإقامة الصناعات الإنتاجية القادرة على الدخول إلى الأسواق الخارجية، وتحفيز المنتجين للاستفادة من الاتفاقيات الموقعة بين الجانب الفلسطيني وعدد من دول العالم.

10- التنسيق مع **الدول العربية** لفتح أسواقها أمام المنتج الفلسطيني وإمكانية استيراد بعض المواد الأولية والسلع الوسيطة غير المتوفرة محلياً عبر اتفاقيات تفضيلية.

11- الحد من سياسة الإغراق للسلع الإسرائيلية.

الحد من سياسة الإغراق للسوق الفلسطيني بسلع محددة وبخاصة في قطاعي الصناعات الغذائية والمنتوجات الزراعية كما يحدث في المواسم الزراعية المختلفة.

ثالثاً- الدراسات المقترحة:

إن كل بحث يضئ الطريق أمام بحوث ودراسات أخرى، لذا فإنني أسال الله أن تكون هذا الدراسة شمعة تضيء الطريق أمام الباحثين، وعليه وفي ضوء توصيات هذه الدراسة فإن الباحث يقترح إجراء الدراسات التالية:

1- أهم التعديلات المقترحة على بنود بروتوكول باريس الاقتصادي ما بين النظرية والتطبيق.

2 - سبل تطوير التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل الوضع الراهن وآفاق المستقبل المنشودة

3 - إمكانية الاستغلال الأمثل للغاز في بحر قطاع غزة في ظل المتغيرات الحالية للقضية الفلسطينية.

4 - تشغيل ميناء غزة والتواصل مع العالم الخارجي "نظرة مستقبلية ".

المراجع

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس،2015. **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، العدد42. تشرين الأول، رام الله– فلسطين.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس،2015. **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، العدد41. أب، رام الله– فلسطين.
- أبو مدللة، سمير 2015.**ورقة خلفية جلسة طاولة مستديرة رقم 1 مأزق إعادة الأعمار في قطاع غزة**. رام الله والقدس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس.
- جميل، مسيف وكنفاني، نعمان 2015. **نحو سياسات لتقليص واردات الأراضي الفلسطينية من إسرائيل**. القدس– معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس.
- كنفاني، نعمان 2014.**خيارات العملة والسياسة النقدية المستقبلية في فلسطين مراجعة تقييميه** .رام الله والقدس – معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس 2014.**تحديات إعادة الأعمار والانتعاش الاقتصادي في قطاع غزة إثر العدوان القائم**. رام الله – فلسطين.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس 2013، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، العدد 31، رام الله – فلسطين.
- الشعبي، هالة 2013. **ورقة عمل بروتوكول باريس الاقتصادي مراجعة الواقع التطبيقي** معهد أبحاث السياسات الاقتصادي الفلسطيني ماس.
- الفلاح، بلال 2013. **قطاع الخدمات الفلسطيني بنيته وأثره الاقتصادي**، رام الله والقدس معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس.
- زيدان، خالد 2012. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس – **فرص الاستثمار في قطاع النقل والمواصلات**. القدس ورام الله – فلسطين.
- قباجة، أحمد 2012. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس – **الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية**. رام الله والقدس فلسطين.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. **أداء الاقتصاد الفلسطيني 2014**. رام الله فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات 2013**: نتائج أساسية، أغسطس، رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات**2012: نتائج أساسية، أغسطس، رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2012. **النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية– بيان صحفي**، رام الله – فلسطين .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، **فلسطين في أرقام2011**. رام الله فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. **أداء الاقتصاد الفلسطيني2010**. رام الله فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية،2015. **التقرير السنوي لعام 2014**: حزيران. رام الله – فلسطين .
- سلطة النقد الفلسطينية، 2015.**التقرير الاستقرار المالي لعام 2014**: حزيران، رام الله فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية، 2015. **تقرير التضخم: الربع الأول 2015**. رام الله – فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية، 2014. **التقرير السنوي لعام 2013**. حزيران، رام الله – فلسطين
- صالح، محسن وعميش، إقبال والدين(2015). **المؤشرات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية 1994 -2013**. ط1. بيروت– لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- صالح، محسن ورجب، معين(2014). **قطاع غزة التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار. بيروت**– لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- صالح، محسن(2013). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني2012–2013**. بيروت– لبنان مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- صالح، محسن(2009). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني2008**. ط1. بيروت – لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

- صالح، محسن ووهبه، وائل(2009). **تقرير معلومات "2" معابر قطاع غزة شريان حياة أم أداة حصار**. ط2، بيروت – لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- مركز التجارة الفلسطينية بال تريد 2014. **دليل الأعمال في فلسطين2014**. رام الله فلسطين .
- مركز التجارة الفلسطينية بال تريد، 2014. **الاستراتيجية الوطنية للتصدير 2014-2018** رام الله – فلسطين.
- مركز التجارة الفلسطينية بال تريد، 2014. **التقرير السنوي 2014**، رام الله – فلسطين.
- مركز التجارة الفلسطينية بال تريد 2014. **دراسة تقييميه وورقة موقف التبادل التجاري بين فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية**، رام الله – فلسطين.
- مركز التجارة الفلسطيني بال تريد 2013. **التقرير السنوي 2013**. رام الله – فلسطين.
- مركز التجارة الفلسطيني بال تريد 2009. **تسهيل التجارة الفلسطينية من خلال الأردن ومصر**. تشرين أول، رام الله – فلسطين.
- مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد 2008.**مؤتمر الحوار الوطني الثالث، المعيقات الإسرائيلية ومتطلبات القطاع الخاص في ظل استمرار الوضع السياسي الراهن**. أيلول، رام الله فلسطين.
- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2015. **تقرير المتابعة الأول 2014 لخطة التنمية الوطنية 2014-2016**. نيسان، فلسطين.
- وزارة المالية 2014، **قانون الموازنة العامة 2014**. شباط، رام الله – فلسطين.
- الصوراني، غازي 2011. **المشهد الفلسطيني الراهن السياسي والاجتماعي والاقتصادي في إطار الوضعين العربي والدولي**. ط2 مايو، غزة – فلسطين.
- قباجة، أحمد 2011. **النظام الضريبي الفلسطيني**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، كانون أول القدس ورام الله – فلسطين.
- وزارة الزراعة، 2010.**استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2010-2020** الوثيقة 7 يناير غزة – فلسطين.

ثانياً – المجلات العلمية:

- رجب، معين2016. المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية المستقبلية. **مجلة أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا**، عدد1,ص (750-751).
- عودة، سيف2016. مقومات النظام المالي للدولة الفلسطينية. **مجلة أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا**، عدد1، ص(763-771-774-785).
- حلس، رائد 2015. السياسة التجارية الفلسطينية وعلاقتها مع إسرائيل. **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، عدد 45، ص(85-88-89).
- الديرواي، سلمان 2015. العلاقات الاقتصادية الفلسطينية والعوامل المؤثرة في تطويرها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية. **مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات**، مجلد 6 عدد1،(ص، 15-17)
- صبيح، ماجد 2015. تحليل العلاقة بين معّدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 2004-2013. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية** مجلد 23،عدد 1،(ص 84-88-89).
- مقداد، محمد والهابيل، وسيم2015. واقع السياحة بقطاع غزة وأفاق تنميتها الفنادق كدراسة حالة. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، عدد1 مجلد23،(ص-61 63-62).
- أبوعيدة، عمر2013. أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1994-2011. **مجلة جامعة الأزهر للعلوم الإنسانية**، مجلد 15، عدد 1(ص 360).
- التميمي، صلاح 2013. إشكالية البطالة وسياسات التشغيل في فلسطين. **مجلة جامعة الخليل للبحوث**، مجلد 8، عدد 1، (ص 621).
- العجلة، مازن2013. السياسات الاقتصادية للدولة الفلسطينية. **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، عدد 37 و 38، (ص 6-7).
- الأغا، وفيق وأبو مدللة، سمير2011. اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة :ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية واجتماعية. **مجلة جامعة الأزهر**، عدد1، مجلد13، ص(21-22).

- أبو جامع، نسيم 2010. التجارة العربية البنية في ظل منطقة التجارة العربية الحرة الحالة الفلسطينية.**مجلة جامعة الأزهر للعلوم الإنسانية**، عدد 12،ص(957-958-959).
- مقداد، محمد والكحلوت، خالد2009. واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية. **مجلة الجامعة الإسلامية** مجلد17،عدد1،ص(770-772).
- مقداد، محمد ومقداد، سامي 2009. إصدار النقد الوطني في فلسطين والبدائل النقدية المتاحة **مجلة تنمية الرافدين**، عدد 95، (ص 171-172).
- أبو الرب، محمود 2005. آليات التكيف الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في ظل انتفاضة الأقصى دراسة مقارنة. **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، مجلد19، عدد 2 (ص 621).

ثالثاً – المؤتمرات العلمية:

- دولة فلسطين،2014. الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة. **المؤتمر الدولي لدعم إعادة أعمار غزة**، تشرين أول- القاهرة.
- **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**،2015. تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني التطورات التي شهدها اقتصاد الأراضي الفلسطينية. أيلول- جنيف.
- **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد,2015**.اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية 2013 التزامات إسرائيل تجاه التجارة الفلسطينية. نيويورك وجنيف – الأمم المتحدة.
- **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**، 2013. تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني التطورات التي شهدها اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة. أيلول جنيف.
- شعبان، عبدالحميد 2012. فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني. **مؤتمر الاقتصادي لجامعة القدس المفتوحة**، 16-2012/10/17، رام الله فلسطين.

- الجعفري، محمود وداوود، يوسف 2011. إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة .**مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**. أيلول جنيف.
- عويضة، حاتم 2010.إستراتجيات مواجهة تحديات قطاع الخدمات – القطاع التجاري رؤية تنموية لمواجهة أثار الحرب والحصار على قطاع غزة، **الجامعة الإسلامية** – غزة 23-24 مايو ص 5-6.
- ملك، محمود 2005. ورقة حول الواقع التجاري للضفة الغربية وإمكانيات التطوير. **المؤتمر الفلسطيني للتنمية وإعادة الأعمار**، رام الله، 4-6.

رابعاً – التقارير الاقتصادية:

- دليل كتابة الرسائل العلمية2015. وحدة البحث العلمي، **أكاديمية الإدارة والدراسات العليا** غزة– فلسطين .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2014، الدائرة الاقتصادية والفنية، **صندوق النقد العربي** أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة.
- العودة، صلاح وأحمد، رزق 2014. الاستيراد المباشرة من الصين. غرفة تجارة **وصناعة رام الله والبيرة** – فلسطين.
- **منتدى الأعمال الفلسطيني**، 2014. تقرير بعنوان قطاع الخدمات في فلسطين – مركز الدراسات والأبحاث، تموز – فلسطين.
- **منتدى الأعمال الفلسطيني**،2014. واقع القطاع الصناعي في فلسطين. يناير، فلسطين.
- سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية2014. الورقة القطرية لدولة فلسطين قطاع الطاقة .**مؤتمر الطاقة والتعاون العربي**. أبوظبي، ديسمبر – الإمارات.
- مكحول، باسم وشريعة، محمد2013. الإصلاحات التجارية والمبادرات الوطنية اللازمة لتطوير قدرات قطاع التجارة ومؤسساته لتمكينها من المشاركة في الأسواق الإقليمية والعالمية، **الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية**.
- قريع، أحمد2012. **اتفاق باريس الاقتصادي الانتقالي المؤقت** بعد 19عاماً. رام الله فلسطين .

- السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة النقل والمواصلات 2005.**قطاع الموانئ والنقل البحري** رام الله – فلسطين.
- شعت، علي 2005. مشروع ميناء غزة. **وزارة النقل والمواصلات**– السلطة الوطنية الفلسطينية.
- السلطة الوطنية الفلسطينية 1997.**واقع التجارة الفلسطينية على المعابر**، بكدار. كانون الثاني غزة – فلسطين.

خامساً –الأبحاث والدراسات:

- القدرة، ناهض 2013.**اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه**. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة – فلسطين.
- الأغا، هبة2013. **تقدير دالة الطلب الكلي على الإسكان في فلسطين دراسة حالة قطاع غزة 1997–2013**. رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة– فلسطين.
- أبوعيدة، عمر2013.**أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي " دراسة قياسية للفترة1994–2011**. كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الأزهر، غزة فلسطين.
- أبوزعيتر، أحمد 2012.**دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية**. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة – فلسطين.
- سرداح، خليل2012. **الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي**. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، برنامج ماجستير الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة– فلسطين.
- بكروان، إياد 2012.**نظم صنع القرار في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية وأثرها على تقديرات الموازنة " دراسة حالة قطاع غزة** ". كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة – فلسطين.
- رجب، محمد 2011.**أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين**. رسالة ماجستيركلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة – فلسطين.
- الهيتي، أحمد وآخرون 2007.**التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990–2007 الأسباب والأثار ودور السياسة المالية في المعالجة**. كلية الاقتصاد، جامعة الموصل العراق.

- الصوص، نداء والجلبي، ربى 2006.**العجز المالي وأثره على الاقتصاد الأردني**، جامعة العلوم التطبيقية، عمان – الأردن.
- القريناوي، جبر 2006.**قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحلال الواردات** " دراسة حالة قطاع غزة ". كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة – فلسطين.
- ثابت، نادينا 2006.**الرسوم الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية وإمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة كبديل عنها في سورية**، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين – سورية.
- رابي، 2003. **الأسباب الموجبة لإصلاح قوانين الضرائب غير المباشرة في فلسطين**. كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس – فلسطين.
- شحرور، إيمان 2000.**عجز الموازنة العامة في سورية وأثاره الاقتصادية**. قسم الاقتصاد الدولي، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق– سورية.
- مراشدة، **حازم 1999. المنهج المالي في تحليل ميزان المدفوعات حالة الأردن1976 1995**. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة أل البيت، عمان – الأردن
- أبو مدللة، سمير 1996. **الأبعاد الاقتصادية للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي**. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد – العراق.

سادساً – مواقع الانترنت:

- file:///C:/Users/tayseer/Desktop.html/وزارة الأشغال العامة والإسكان
- file:///C:/Users/tayseer/Desktop.html./الإسكان 2013
- وزارة المالية – file:/C:/Users/tayseer/Documents
- file: C:/Users/tayseer/Documents –how–to –import–htmoil

وزارة الاقتصاد الوطني "دليل التصدير والاستيراد الفلسطيني.

- file C:/Users/tayseer/Documents – النهار الإخبارية، القطاع الصناعي بين الواقع و الطموح / د.ماهر الطباع.
- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298771

محمد نبيل الشيمي – قراءة في الميزان التجاري المصري

المراجع الأجنبية:

- Mohammad A. N. Nassr, Determinants and Econometric Estimation of Imports Demand Function in Palestine, Faculty of Commerce, Islamic University, Gaza, Palestine, 2013
- Omar Abu-Eideh, Factors of economic growth in Palestine: an empirical Analysis during the period of (1994-2013). International Journal of Business and Economic Development,2(2),70.
- Palestine Economic Policy Research Institute Mas – The Palestinian Economy after 20 Years Of Oslo Accords, September, 2013.
- Javari, Mahmud and Dagwood, Youssef.2011. Joseph rebuild the Palestinian external trade sector . United Nations Conference on Trade and development , New York and Geneva.
- WTO and the Palestinian Financial Sector Impact Assessment Study 2013.

المقابلات:

1- (خليل النمروطي (2015): " مقابلة أجراها الباحث "، غزة، 2015/10/18م).

2- (سهلية كنعان (2015): " مقابلة أجراها الباحث "، غزة، 2015/10/17م).

3- (حاتم عويضة (2015): " مقابلة أجراها الباحث "، غزة، 2015/10/14م).

4- (محمد عايش (2015): " مقابلة أجراها الباحث "، غزة، 2015/10/10م).

الملاحق

ملحق رقم (1)
خطاب التحكيم

الأخ / الأخت.....الفاضل / ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان:

دور اتفاق باريس الاقتصادي في تعميق عجز الميزان التجاري الفلسطيني

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد من أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا بغزة، وقد أعد الباحث الاستبانة المرفقة التي تتكون من قسمين:

القسم الأول- يتضمن المعلومات الشخصية وهي (الجنس – العمر – سنوات الخدمة – المؤهل العلمي المسمى الوظيفي).

القسم الثاني- يتكون من محورين، الأول: مدى تأثير الاتفاقيات التجارية بين السلطة وإسرائيل على عجز الميزان التجاري، والثاني: تقيم الرؤيا اتجاه الحد من أثار بروتوكول باريس وخفض العجز في الميزان التجاري.

ونظراً لما تتمتعون به من خبرة ودارية واسعة في موضوع البحث العلمي، ومنفعة العلم والمتعلمين، فإنني أستمحيكم عذراً بأن تتفضلوا علينا بجزء من وقتكم الثمين، وتقدموا لنا التوجيهات والإرشادات من أجل تعديل، أو حذف، أو إضافة ما ترونه مناسباً، وتوضيح مدى انتماء الفقرة لمحورها، وتحكميها من حيث سلامة الصياغة اللغوية، لتكون أداة جيدة، وتقيس ما وضعت لقياسه.

شكراً لكم لحسن تعاونكم وبارك الله فيكم.

الطالب

ملحق رقم (2)

أسماء المحكمين

م	الاسم	مكان العمل
1-	د / أحمد الوادية	أكاديمية الإدارة والدراسات العليا
2-	د / إبراهيم حبيب	وزارة الداخلية – الكلية العسكرية
3-	د / ماهر الطباع	مدير الغرفة التجارية بغزة
4-	د / نبيل أبوشمالة	وزارة الزراعة
5-	د / محمد مقداد	الجامعة الإسلامية
6-	د / جابر أبو جامع	وزارة التخطيط
7-	د / ناجي شراب	جامعة الأزهر
8-	د / سامي أبوالروس	الجامعة الإسلامية
9-	د / سالم حلس	الجامعة الإسلامية
10-	د / إبراهيم جابر	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
11-	د / محمد المدهون	أكاديمية الإدارة والدراسات العليا

ملحق رقم (3)
استبـــانـــه

الســادة / مدراء شركات الاستيراد والتصدير **المحتـرمين**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسرني أن أضع بين أيديكم الاستبانة التي أعدت استكمالاً لمتطلبات رسالة ماجستير بعنوان " **دور اتفاق باريس الاقتصادي في تعميق عجز الميزان التجاري الفلسطيني**" والتي تهدف إلى:

1- معرفة أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني.

2- دراسة مكونات الميزان التجاري الفلسطيني والوقوف على مكامن القوة والضعف فيه.

3- تحليل دور العوامل الداخلية والخارجية في استمرار عجز الميزان التجاري الفلسطيني

4- تعزيز مفهوم الاقتصاد المقاوم بغية تقليل مستوى التبعية التجارية لإسرائيل.

لذا نأمل من حضرتكم قراءة ما ورد في هذه الاستبانة من فقرات بعناية والإجابة عما جاء فيه بدقة وموضوعية بوضع علامة (×)أمام الإجابة التي تعبر عن وجهة نظركم.

علماً بأن المعلومات التي ستقدمونها ستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

ولكم خالص تحياتي وجزيل شكري

الطالب /

صخر أحمد الأشقر

جوال 0599096251

الجزء الأول – (البيانات الشخصية):

❖ **الجنس:**

☐ ذكر ☐ أنثى

❖ **العمر:**

☐ 25سنة فأقل ☐26–35 سنة ☐36–45 سنة ☐46 سنة فأكثر

❖ **المؤهل العلمي:**

☐ دكتواره ☐ ماجستير ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم

❖ **المسمى الوظيفي:**

☐ مدير العام. ☐ مدير دائرة الصادرات. ☐مدير إدارة المبيعات.

☐ مدير دائرة التسويق. ☐ مدير الإدارة المالية. ☐مدير العلاقات العامة.

❖ **سنوات الخدمة:**

☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5–10 سنوات ☐ 11–15سنة ☐أكثر من 15 سنة

الجزء الثاني-محاور الاستبانة:

المحور الأول: مدى تأثير الاتفاقيات التجارية بين السلطة وإسرائيل على عجز الميزان التجاري.

م.	المؤشر	متوفر بدرجة				
		كبير جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1-	تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي هو انعكاس حقيقي لاتفاق باريس الاقتصادي.					
2-	الاقتصاد الفلسطيني مكبل بالقيود الإسرائيلية ويفتقر لأدنى درجات الحرية الاقتصادية.					
3-	يعزز اتفاق باريس الاقتصادي نظام منطقة التجارة الحرة بين السلطة وإسرائيل.					
4-	تعد إسرائيل الشريك الرئيس للتجارة الخارجية الفلسطينية في ضوء اتفاق باريس.					
5-	مكن اتفاق باريس السلطة الفلسطينية استخدام كافة نقاط العبور مع إسرائيل.					
6-	أدى اتفاق باريس إلى ضعف القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة.					
7-	تمكنت السلطة الفلسطينية إبرام الاتفاقيات التجارية الثنائية بما يتلاءم واتفاقية باريس الاقتصادي.					
8-	عزز الاتحاد الجمركي الغير متوازن بين السلطة وإسرائيل من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل.					

المحور الثاني– الاستيراد:

م.	المؤشر	متوفر بدرجة				
		كبير جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1-	الاقتصاد الفلسطيني يعد اقتصاداً مستوراً بالدرجة الأولى.					
2-	يرتبط معدل التضخم بارتفاع أسعار الواردات من إسرائيل.					
3-	تذبذب أسعار الشيكل يؤثر على الاستيراد الفلسطيني من إسرائيل والخارج.					
4-	ارتفاع درجة الانكشاف للاقتصاد الفلسطيني هو نتيجة حتمية لارتفاع حجم الواردات.					
5-	ارتفاع نسبة الواردات إلى الصادرات الفلسطينية كرس من عجز الميزان التجاري الفلسطيني.					
6-	تؤثر سياسة الإغلاقات المتكرر على حركة الاستيراد من الخارج.					
7-	وجود ممر مائي للاستيراد يساعد على نمو الاقتصاد الفلسطيني.					
8-	ساعد الاستيراد من مصر عن طريق الإنفاق من تخفيف حدة الحصار على القطاع					
9-	تشكل غزة والضفة السوق الثاني للاقتصاد الإسرائيلي.					

المحور الثالث– التصدير:

م.	المؤشر	متوفر بدرجة				
		كبير جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1-	ساهم بروتوكول باريس في ضعف القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني.					
2-	تعد خدمات النقل والشحن من الخدمات التجارية التي توفرها إسرائيل للسلطة.					
3-	يؤثر سعر صرف الشيكل مقابل الدولار الأمريكي على تنافسية الصادرات الفلسطينية					
4-	ضعف الصادرات الفلسطينية هو انعكاس للقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني.					
5-	أثر منع إسرائيل لدخول المواد الخام على تنمية الصادرات الفلسطينية.					
6-	أثر الحصار الإسرائيلي على غزة على نمو الصادرات الفلسطينية.					
7-	يعزى ضعف الصادرات الفلسطينية إلى انخفاض استمارات القطاع الخاص.					
8-	أثرت الحرب الأخيرة على غزة بتدمير البنية التحتية للقطاع الصناعي.					

المحور الرابع- أثر وضع المالية الفلسطينية وعلاقته بالتجارة الخارجية.

م.	المؤشر	متوفر بدرجة				
		كبير جداُ	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1-	يعاني الاقتصاد الفلسطيني ضعفاّ في موارده المالية.					
2-	الاعتماد على الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة يؤثر على وضع الموازنة المالية الفلسطينية.					
3-	سبب ارتفاع ضريبة القيمة المضافة هو ارتباطها بالاقتصاد الإسرائيلي.					
4-	أغلب التجار الفلسطينيين لا يقدموا فاتورة موحدة (المقاصة) لدائرة الضريبة المضافة مما يسبب خسائر فادحة للسلطة.					
5-	يعزى العجز في ميزان المدفوعات إلى زيادة العجز في الميزان التجاري.					
6-	انخفاض ضريبة الدخل في فلسطين بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية.					
7-	تحتجز إسرائيل عوائد الضريبة بحجة الأوضاع الأمنية الصعبة مما يؤثر سلبا على إيرادات الخزينة.					

المحور الخامس- تقيم الرؤيا تجاه الحد من أثار بروتوكول باريس وخفض العجز في الميزان التجاري.

م.	المؤشر	متوفر بدرجة				
		كبير جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1.	اتباع سياسة إحلال الواردات يؤدي إلى خفض عجز الميزان التجاري الفلسطيني.					
2.	الحد من العمل لحساب الوكالات التجارية الإسرائيلية يعمل على حماية الاقتصاد الفلسطيني.					
3.	يوجد لدينا موارد كافية لإحلال الواردات.					
4.	دعم المنتج الوطني يرجح كفة الصادرات الفلسطينية.					
5.	إيجاد مصادر تمويل ميسرة يعزز فرص التصدير.					
6.	تنويع جهات الاستيراد يحد من الاعتماد على إسرائيل.					
7.	تقليل الاعتماد على الشيكل الإسرائيلي يساهم في زيادة الإيرادات العامة.					
8.	دعم الصناعات الفلسطينية الريادية يؤدي إلى الاستقلال الاقتصادي.					
9.	ضرورة استقلالية التعرفة الجمركية الفلسطينية عن إسرائيل.					
10.	مقاطعة بضائع المستوطنات في أوروبا أدى إلى اهتزاز الثقة بالاقتصاد الإسرائيلي.					

ملحــق رقــم (4)

جــداول الاستبـــانة

جدول رقم (1)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1-	تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي هو انعكاس حقيقي لاتفاق باريس الاقتصادي.	0.39	0.00
2-	الاقتصاد الفلسطيني مكبل بالقيود الإسرائيلية ويفتقر لأدنى درجات الحرية الاقتصادية.	0.16	0.02
3-	يعزز اتفاق باريس الاقتصادي نظام منطقة التجارة الحرة بين السلطة وإسرائيل.	0.53	0.00
4-	تعد إسرائيل الشريك الرئيس للتجارة الخارجية الفلسطينية في ضوء اتفاق باريس.	0.60	0.00
5-	مكن اتفاق باريس السلطة الفلسطينية استخدام كافة نقاط العبور مع إسرائيل.	0.63	0.00
6-	أدى اتفاق باريس إلى ضعف القطاعات الاقتصادية الفلسطينية المختلفة.	0.45	0.00
7-	تمكنت السلطة الفلسطينية إبرام الاتفاقيات التجارية الثنائية بما يتلاءم واتفاقية باريس الاقتصادي.	0.66	0.00
8-	عزز الاتحاد الجمركي الغير المتوازن بين السلطة وإسرائيل من تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل.	0.41	0.00

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha=0.05$.

جدول رقم (2)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1-	الاقتصاد الفلسطيني يعد اقتصادا مستورداً بالدرجة الأولى.	0.50	0.00
2-	يرتبط معدل التضخم بارتفاع أسعار الواردات من إسرائيل.	0.58	0.00
3-	تذبذب أسعار الشيكل يؤثر على الاستيراد الفلسطيني من إسرائيل والخارج	0.53	0.00
4-	ارتفاع درجة الانكشاف للاقتصاد الفلسطيني هو نتيجة حتمية لارتفاع حجم الواردات.	0.66	0.00
5-	ارتفاع نسبة الواردات إلى الصادرات الفلسطينية كرس من عجز الميزان التجاري الفلسطيني.	0.54	0.00
6-	تؤثر سياسة الإغلاقات المتكرر على حركة الاستيراد من الخارج.	0.30	0.00
7-	وجود ممر مائي للاستيراد يساعد على نمو الاقتصاد الفلسطيني.	0.49	0.00
8-	ساعد الاستيراد من مصر عن طريق الإنفاق من تخفيف حدة الحصار على القطاع	0.58	0.00
9-	تشكل غزة والضفة السوق الثاني للاقتصاد الإسرائيلي.	0.57	0.00

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة α=0.05.

جدول رقم (3)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1-	ساهم بروتوكول باريس في ضعف القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني.	0.34	0.00
2-	تعد خدمات النقل والشحن من الخدمات التجارية التي توفرها إسرائيل للسلطة.	0.47	0.00
3-	يؤثر سعر صرف الشيكل مقابل الدولار الأمريكي على تنافسية الصادرات الفلسطينية	0.45	0.00
4-	ضعف الصادرات الفلسطينية هو انعكاس للقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني.	0.38	0.00
5-	أثر منع إسرائيل لدخول المواد الخام على تنمية الصادرات الفلسطينية.	0.45	0.00
6-	أثر الحصار الإسرائيلي على غزة على نمو الصادرات الفلسطينية.	0.50	0.00
7-	يعزى ضعف الصادرات الفلسطينية إلى انخفاض استمارات القطاع الخاص.	0.49	0.00
8-	أثرت الحرب الأخيرة على غزة بتدمير البنية التحتية للقطاع الصناعي.	0.39	0.00

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha=0.05$

جدول رقم (4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1-	يعاني الاقتصاد الفلسطيني ضعفاً في موارده المالية.	0.32	0.00
2-	الاعتماد على الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة يؤثر على وضع الموازنة المالية الفلسطينية.	0.46	0.00
3-	سبب ارتفاع ضريبة القيمة المضافة هو ارتباطها بالاقتصاد الإسرائيلي.	0.52	0.00
4-	أغلب التجار الفلسطينيين لا يقدموا فاتورة موحدة (المقاصة) لدائرة الضريبة المضافة مما يسبب خسائر فادحة للسلطة.	0.46	0.00
5-	يعزى العجز في ميزان المدفوعات إلى زيادة العجز في الميزان التجاري.	0.53	0.00
6-	انخفاض ضريبة الدخل في فلسطين بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية.	0.54	0.00
7-	تحتجز إسرائيل عوائد الضريبة بحجة الأوضاع الأمنية الصعبة مما يؤثر سلبا على إيرادات الخزينة.	0.49	0.00

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة α=0.05.**

جدول رقم (5)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس والدرجة الكلية للمحور.

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1-	أتباع سياسة إحلال الواردات يؤدي إلى خفض عجز الميزان التجاري الفلسطيني.	0.42	0.00
2-	الحد من العمل لحساب الوكالات التجارية الإسرائيلية يعمل على حماية الاقتصاد الفلسطيني.	0.51	0.00
3-	يوجد لدينا موارد كافية لإحلال الواردات.	0.51	0.00
4-	دعم المنتج الوطني يرجح كفة الصادرات الفلسطينية.	0.65	0.00
5-	إيجاد مصادر تمويل ميسرة يعزز فرص التصدير.	0.63	0.00
6-	تنويع جهات الاستيراد يحد من الاعتماد على إسرائيل.	0.60	0.00
7-	تقليل الاعتماد على الشيكل الإسرائيلي يساهم في زيادة الإيرادات العامة.	0.69	0.00
8-	دعم الصناعات الفلسطينية الريادية يؤدي إلى الاستقلال الاقتصادي.	0.68	0.00
9-	ضرورة استقلالية التعرفة الجمركية الفلسطينية عن إسرائيل.	0.68	0.00
10.	مقاطعة بضائع المستوطنات في أوروبا أدى إلى اهتزاز الثقة بالاقتصاد الإسرائيلي.	0.64	0.00

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha=0.05$.

جدول رقم (6)

معامل الارتباط بين كل درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة.

الرقم	المجال	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
1-	الاتفاقيات التجارية بين السلطة وإسرائيل.	0.52	0.00
2-	الاستيراد.	0.59	0.00
3-	التصدير.	0.57	0.00
4-	أثر وضع المالية الفلسطينية وعلاقته بالتجارة الخارجية.	0.66	0.00
5-	تقيم الرؤيا اتجاه الحد من أثار بروتوكول باريس وخفض العجز في الميزان التجاري.	0.91	0.00

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.